

القائم بالاتصال فـى الصحافة المصرية

أ.د. عواطف عبد الرحمن

د. نجوى كامل

د. ليلي عبد المجيد

كلية الاعلام
قسم الصحافة
سلسلة دراسات صحفية (١)

القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية

أ.د. عواطف عبد الرحمن

د. نجوى كامل

د. ليلى عبد المجيد

الباحثون :

- ١- حماد إبراهيم
- ٢- ايناس ابو يوسف
- ٣- محمد منصور هيبه
- ٤- كمال قاييل
- ٥- نجلاء العمري
- ٦- حسنى نصر
- ٧- سيد بخيت
- ٨- محمود خليل
- ٩- شريف درويش
- ١٠- سعيد الغريب
- ١١- سلوى العوادلى
- ١٢- خيرت معوض
- ١٣- ايمن سعيد
- ١٤- احمد محمود
- ١٥- جيهان رشاد
- ١٦- هشام عبد المقصود
- ١٧- وائل قنديل
- ١٨- سحر فاروق
- ١٩- سلوى عبد اللطيف
- ٢٠- نرمين محمد
- ٢١- ايمان عبد التواب
- ٢٢- ثريا البدوى
- ٢٣- عنان عبد المجيد
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الاذاعة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم الصحافة
- مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة
- مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة
- معيد بقسم الصحافة
- معيد بقسم الصحافة
- معيد بقسم الصحافة
- معيد بقسم الصحافة
- باحث بقسم الصحافة
- باحثة بقسم الصحافة
- باحثة بقسم الصحافة
- باحثة بقسم الصحافة
- معيد بقسم العلاقات العامة
- معيد بقسم العلاقات العامة
- باحثة بقسم الاجتماع - جامعة عين شمس

تقديم

بدأ العمل فى بحث القائم بالاتصال فى شهر يوليو ١٩٩٠ واستمر العمل لمدة عام كامل تم خلالها عقد ٢٠ اجتماعا لإعداد الخطة العلمية للبحث ومناقشة اجراءات تطبيقها ومتابعة الصعوبات والانجازات المرحلية للبحث . وقد تم تقسيم العمل بالبحث الى قسمين رئيسيين تحت اشراف الباحث الرئيسى ويختص الفريق الأول بدراسة التراث العلمى والاكاديمى فى مجال بحوث القائم بالاتصال وقد تولت الاشراف عليه ومتابعته وكتابة تقريره / الدكتورة لجوى كامل المدرس بقسم الصحافة فى ضوء التشاور المستمر مع الباحث الرئيسى وقد خضع التقرير لتعديلات واضافات سواء فى مجال البحوث التى تم اجرائها فى اطار المدرسة المصرية شاملا الدراسات التاريخية والمعاصرة عن القائم بالاتصال أو فى مجال البحوث الأجنبية متضمنا أهم الدراسات التى اجريت عن القائم بالاتصال فى إطار المدرستين الأمريكية والفرنسية . وقد تم الاستعانة فى هذا الجزء بفريق عمل ضم مجموعة من الباحثين الأكاديميين وأغلبهم من المعيدين والمدرسين المساعدين بقسم الصحافة بكلية الاعلام وهم السادة التالية أسمائهم :

- ١ . السيد / حماد ابراهيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٢ . السيدة / إيناس أبو يوسف - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٣ . السيدة / نجلاء العمرى - مدرس مساعد بقسم الإذاعة .
- ٤ . السيد / حسنى نصر - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٥ . السيد / وائل قنديل - باحث بقسم الصحافة .
- ٦ . السيدة / نرمين محمد - باحثة .

أما الفريق الثانى من الباحثين فقد تولى إنجاز الجزء الميدانى من البحث الذى تضمن إعداد عينة الاختبار والتطبيق عليها وإعادة تصميم إستمارة البحث فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها عينة الاختبار وإعادة العينة الرئيسية للبحث وتطبيق الإستمارة المعدلة وقد شملت جمع البيانات وتфриغها وإعادة التقرير الوصفى للبحث الميدانى . وقد تم إنجاز ذلك تحت إشراف وبمشاركة الدكتورة ليلى عبد المجيد الأستاذ المساعد بقسم الصحافة وقد نوقشت كافة مراحل العمل الميدانى بدءا بإعداد عينة الاختبار والتعديلات التى أجريت على خطة البحث فى ضوءها ومراحل تطبيق الإستمارة الرئيسية والصعوبات التى واجهت الباحثين وجامعى البيانات وتحديد إطار العينة الأصلية للبحث وإعادة إستمارة تفرغ البيانات فى عدة اجتماعات بلغ عددها ٨ اجتماعات شارك فيها جميع أعضاء الفريقين من الباحثين سواء هؤلاء الذين أنجزوا الجزء المكتبى أو أولئك الذين شاركوا فى البحث الميدانى وذلك تحت إشراف وبمشاركة الباحث الرئيسى ونامت د . ليلى عبد المجيد بإعداد التقرير الخاص بالبحث الميدانى وتولى الباحث الرئيسى مراجعته وإضافة بعض التعديلات الضرورية فى تبويب فصوله واختصار بعضها والتأكد من إتساقه ومراعاة تحقيقه للأهداف الأساسية التى تضمنتها الخطة العامة للبحث . وقد شارك فى إنجاز الجزء الميدانى من البحث كل من السادة :

- ١ . شريف درويش - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٢ . سيد بخيت - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٣ . محمود خليل - مدرس مساعد بقسم الصحافة .

- ٤ - وائل قنديل - باحث .
- ٥ - جمال عبد العظيم - معيد بقسم الصحافة .
- ٦ - سعيد الغريب - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ٧ - سلوى عبد اللطيف - باحثة .
- ٨ - سحر فاروق - باحثة .
- ٩ - كمال قابيل - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ١٠ - هشام عطية عبد المقصود - معيد بقسم الصحافة .
- ١١ - محمد منصور هيبه - مدرس مساعد بقسم الصحافة .
- ١٢ - امين سعيد - معيد بقسم الصحافة .

ورائى إذ أشكر المجلس الأعلى للجامعات الذى وافق على تمويل هذا البحث ورعايته فإن تقديرى للجهد المخلص الذى بذله جميع أفراد فريق البحث وعلى الأخص الزميلتين الفاضلتين د . لىلى عبد المجيد ود . نجوى كامل والمدرسين المساعدين والمعيدين بقسم الصحافة يجعلنى أطمئن لمستقبل الدراسات الصحفية فى مصر التى لن نكن تشرى وتتقدم إلا بهم ومن خلال جهودهم وإخلاصهم للبحث العلمى ولمهنة الصحافة .

المشرف على البحث
/ د . شواطف عبد الرحمن
رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام
جامعة القاهرة

مقدمة

أهداف الدراسة وإطارها المنهجي والإجرائي :

فى ضوء الدراسات السابقة فى مجال بحوث القائم بالاتصال والتى تشير الى جزئية ومحدودية تناول الأبعاد المختلفة لهذه القضية وخاصة ما يتعلق بالمؤثرات الثقافية والإجتماعية والمهنية التى تؤثر سلبا وإيجابا فى أداء الصحفيين المصريين فضلا عما تتسم به الدراسات التاريخية فى هذا المجال من تركيز على أبعاد محدودة فى تاريخ بعض أعلام الصحافة المصرية . فضلا عن إختلاف توجهات الدراسات الأجنبية التى أجريت عن القائم بالاتصال سواء فى إطار المدرسة الأمريكية أو الفرنسية واقتصار معظمها على تناول الأبعاد المهنية والمؤثرات المباشرة فى الأداء الصحفى للقائمين بالاتصال . كما يلاحظ غياب الإهتمام بالرؤية الشاملة للأبعاد المجتمعية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأداء الصحفى وتأثير مجمل هذه العوامل على صورة الصحافة فى عيون أصحابها وممارسيها وعلى الدور الذى تقوم به فى تنوير مجتمعاتها والنهوض بها باعتبارها مهنة تتميز بخصوصية نوعية وتستند فى المقام الأول على الالتزام المهنى والوطنى ثم الكفاءة المهنية فى ضوء كل ذلك برزت أهمية القيام بهذه الدراسة التى استهدفت منذ البداية شمولية المعالجة والحرص على توفير قاعدة معرفية أساسية فى مجال بحوث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية وفتح باب الإجتهد لإجراء المزيد من البحوث فى هذا المجال الحيوى لتناول الكثير من الجوانب التى لم تزل مجهولة خصوصا فى مجالات الصحافة المتخصصة ، صحافة المرأة والشباب والرياضة والصحافة الأدبية البيئية والثقافة والفن بالإضافة الى علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ودور نقابة الصحفيين . . الخ

ويمكن أن نحمل أهداف هذه الدراسة فى التعرف على الخريطة الإجتماعية والمهنية للصحفيين المصريين من خلال الاقتراب العلمى لطبيعة العمل الصحفى فى مصر من حيث ظروف ممارسته ومعايير تقييم الأداء المهنى والعلاقات بين الصحفى ورؤسائه ثم مع زملائه فى داخل المؤسسات الصحفية ثم رصد علاقات الصحفى خارج المؤسسات الصحفية مع مصادره ومع نقابة الصحفيين ثم مع قرائه .

فمن ناحية تهتم الدراسة برصد وتوصيف واقع المجتمع الصحفى فى مصر من الناحية الديموجرافية الى جانب التنشئة الإجتماعية ومستويات التعليم والدخول الاقتصادية والانتماء النقابى وآليات الاداء المهنى علاوة على استطلاع الصعوبات والمعوقات التى تحول دون ممارسة الصحفى لحقوقه المهنية من خلال التأكد من مدى توفر ضمانات ممارسة المهنة ومدى حصول الصحفيين على حقوقهم الاقتصادية وحقوقهم فى التدريب لتطوير ادائهم المهنى . كذلك تهتم الدراسة بالتعرف على الالتزامات القانونية للصحفيين ومدى ادراكهم لها . ولا تهمل الدراسة مقترحات الصحفيين لرفع وترقية مستوى المهنة والنهوض بأوضاع ومسؤوليات ممارسيها .

ب . مسح التراث العلمى لبحوث القائم بالاتصال :

نظرا لما تتسم به هذه الدراسة من سمة ريادية فى حقل الدراسات الصحفية فى مصر لذلك حرصنا على عدم الاكتفاء بمسح التراث العلمى فى إطار المدرسة المصرية و العربية بجوانبها التاريخية المعاصرة بل رأينا فى ضوء المناقشات الجماعية أهمية وضرورة رصد التراث الاجنبى فى هذا المجال فى حدود المتاح لنا . وقد اسفرت محاولتنا عن اجراء مسح للدراسات

التي أجريت عن القائم بالاتصال في إطار المدرستين الأمريكية والفرنسية واستخلاص أبرز الملامح التي تتميز بها هذه الدراسات وذلك سعياً للتعرف على اتجاهات البحوث التي أجريت في الخارج عن القائم بالاتصال وحرصاً على تحديد الأضافة المعرفية التي ستقدمها دراستنا في حقل التخصص ، وقد راعينا في عرض الدراسات السابقة في التراث الأجنبي على تلخيص أهم ما جاء بها ورصد أبرز النتائج التي توصلت إليها واستخلاص السمات العامة التي تميزت بها كل مدرسة على حده سواء من حيث الأضافة المعرفية التي قدمتها أم من حيث المعالجات المنهجية التي استندت إليها ، ويفضل هذا المسح تمكنا من رصد الاختلافات النظرية والمنهجية بين كلا المدرستين الأمريكية والفرنسية ، إذ لوحظ انتقاد الرؤية النقدية وجزئية التناول لدى المدرسة الأمريكية مع تركيزها على دراسة السمات الشخصية للقائم بالاتصال والجوانب المهنية وخصوصاً المعوقات والضغوط الإدارية (دون السياسية) والتأهيل الأكاديمي والحقوق و الالتزامات بينما ركزت المدرسة الفرنسية على المحاور التالية في دراسات القائم بالاتصال :

١ . التكوين الأيديولوجي والاجتماعي والمهني للصحفيين الفرنسيين .

٢ . ظاهرة الصحفي النجم .

٣ . الصحفي والثقافة .

٤ . تأثير الأوضاع الصحفية على عمل القائم بالاتصال داخل المؤسسة الصحفية وخارجها .

وقد برز أيضاً من خلال المسح القطيعة المعرفية بين المدرستين الفرنسية والأمريكية كما برز الاختلاف بين مفهوم القائم بالاتصال لدى كلا المدرستين .

وقد أسفر مسح التراث العلمي لبحوث القائم بالاتصال في المدرسة المصرية عن وجود تيار تاريخي واسع الانتشار ركز في الأساس على دراسة أعلام الصحافة المصرية والعربية من حيث مواقفها وأدوارها في إطار المراحل التاريخية التي عاصرتها وقد لوحظ أن هذا التيار قد أهمل دراسة الجوانب المهنية للقائمين بالاتصال رغم اهتمامه برصد وتتبع النشأة الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الصحفيين وتحليل أدوارهم وتأثيرهم في تاريخ الصحافة المصرية .

أما التيار المعاصر في دراسات القائم بالاتصال في الصحافة المصرية فهو يركز على الجوانب المهنية والتأهيل والتدريب وأدوار القائم بالاتصال في قضايا التنمية . وهنا يبرز الاختلاف الواضح بين التيار التاريخي والتيار المعاصر في دراسة القائم بالاتصال . إذ فيما يركز التيار الأول على الدور الاجتماعي والسياسي والموقف الفردي للقائم بالاتصال نلاحظ أن التيار الثاني يهتم في الأساس بدراسة القائم بالاتصال كجزء من العملية الاتصالية .

الاطار المنهجي والاجرائي :

ويتضمن تحديد نوع الدراسة والمناهج المستخدمة وأدوات جمع البيانات وتحليلها وتحديد العينات واسلوب اختبارها ومعالجتها .

١ - من حيث نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة آنية معاصرة من حيث البعد الزمنى ويغلب عليها الطابع الاستطلاعى الرصنى وتعتمد على أسلوب المسح بالعينة بالنسبة لجمهور الصحفيين فى اطار المسح الشامل للمؤسسات الصحفية

٢ - المناهج المستخدمة :

تم الاستعانة بعدة مناهج اساسية ومساعدة فى اطار تكاملى سعيا لتحقيق رؤية شاملة لكافة ابعاد الظاهرة المدروسة فى اطار تشابكاتها المعرفية والمنهجية لذلك تم الاستعانة بكل من منهج المسح الاعلامى بالنسبة للمؤسسات الصحفية ومنهج المسح الاجتماعى بالنسبة لجمهور الصحفيين . كما استخدم المنهج المقارن لابرار اوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الصحفية من ناحية وبين جمهور الصحفيين المنتمين لكل مؤسسة مع مراعاة المقارنة بين المتغيرات الاخرى مثل متغير الاجيال والنوع (ذكور واثاث)

كذلك تم الاستعانة بالمنهج الاحصائى فى معالجة الجوانب الكمية فى الدراسة

٣ - ادوات جمع البيانات :

تم الاستعانة بعدة وسائل لجمع المادة العلمية ويمكن ايجازها على النحو التالى .

١ . الاستبيان المقنن والحر الذى تم توزيعه على الصحفيين المصريين .

٢ . المقابلات المقننة لاستكمال المعلومات التى تم جمعها بالاسلوب السابق .

٣ . الملاحظة العلمية المقصودة سواء بالمشاركة أو غير مباشرة .

اساليب التحليل :

تم الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون الكمية . الكيفى مع مراعاة حصر الجانب الكمية فى الاجزاء التى استلزم طرح تساؤلات كمية وفى بعض المقارنات الكمية مع مراعاة توظيفها لمساندة التحليل الكيفى الذى ساد فى أغلب مراحل الدراسة . كما استخدم التحليل الكيفى بمدخل سيوسبولوجى حيث ركز على رصد التفاعلات المختلفة بين الصحفى وعلاقاته داخل المؤسسة الصحفية (مع رؤسائه وزملائه) وبين الصحفى وعلاقاته خارج المؤسسة الصحفية (مع جمهور القراء والنقابة) .

الاطار الاجرائى (العينة - الاستبيان) :

ويتضمن تحديد اسس اختيار العينة (الصحف وجمهور الصحفيين) وتصميم اداة الاستطلاع (الاستبيان)

اسس اختيار العينة :

نظرا لصعوبة تطبيق الدراسة الميدانية على مجتمع الصحفيين فى مصر على سبيل الحصر الشامل لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بالامكانيات البحثية ذاتها (محدودية الوقت - ضآلة الامكانيات المادية والبشرية) والبعض الاخر يتعلق بطبيعة مجتمع البحث نفسه وذلك رغم كل الاساليب التي اتبعها فريق البحث لتوضيح اهداف البحث وضرورته لتطوير الاداء الصحفى فى مصر علاوة على اهميته العلمية . لذا تقرر اختيار عينة من الصحفيين روعى فيها ان تكون ممثلة للمجتمع الاصلى للبحث سواء من حيث تمثيل جميع المؤسسات الصحفية فى مصر أو تمثيل الاناث والذكور وكذلك روعى تمثيل الفئات العمرية والحالة الاجتماعية والمناطق السكنية والمؤهلات العلمية وعضوية النقابات والنوادي والانتماء الحزبى .

وفى ضوء المتغيرات الثلاثة المتفق عليها (المؤسسة الصحفية - سنوات الخبرة الصحفية - النوع) تم سحب العينة على اساس انها تمثل ١٥٪ من المجتمع الكلى للصحفيين المصريين . واعتمدنا فى هذا على اسلوب العينة المتعددة المراحل حيث تم سحب العينة من كل مؤسسة ثم فى داخلها على اساس سنوات الخبرة بحيث تمثل الاجيال المختلفة ثم فى داخلها على اساس النوع (ذكور واثاث) بنفس نسبتهم فى المجتمع الاصلى اى على اساس طبقى .(*) . وقد بلغت العينة ٢٦٦ صحفيا وصحفية فى حين يبلغ اجمالى عدد الصحفيين المقيدين بسجلات نقابة الصحفيين ٣١٠٧ صحفيا او صحفية .

وقد تم توزيع العينة على الصحف المختلفة داخل كل مؤسسة على النحو التالى

- ١ - مؤسسة الاهرام وتشمل جريدة الاهرام - مجلة الاهرام الاقتصادى - مجلة نصف الدنيا - مجلة الشباب .
- ٢ - مؤسسة اخبار اليوم وتشمل جريدة الاخبار اليومية - جريدة اخبار اليوم الاسبوعية - مجلة آخر ساعة .
- ٣ - مؤسسة دار الهلال وتشمل المصور - سمير - ميمى - الكواكب .
- ٤ - مؤسسة روز اليوسف وتضم مجلة روز اليوسف وصباح الخير .
- ٥ - مؤسسة دار التعاون وتضم السياسى والرياضى وتعاون الفلاحين .
- ٦ - الصحف الحزبية وتشمل الاهالى - الشعب - الاحرار - الوفد .
- ٧ - وكالة انباء الشرق الاوسط .

وقد روعى تدرج الصحفيين المبحوثين الذين شملتهم العينة فى المواقع الوظيفية المختلفة داخل كل مؤسسة صحفية فكان من بينهم مديرو تحرير وسكرتير تحرير مركزى وسكرتير تحرير فنى وكتاب اعمدة ومحررين ومندوبين صحفيين .

(*) انظر الجداول الخاصة بالعينة المستخدمة فعليا فى الملحق .

الملاحق الرئيسية لعينة البحث :

بتحليل البيانات المستخرجة من صحائف الاستبيان يمكن الخروج بالنتائج التالية حول عينة البحث :

أولاً : تفاوتت اعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث فوصلت الى اكثر من ستين عاماً في بعض الحالات (*) وبلغت اقل من الثلاثين عاماً في حالات اخرى وتقع النسبة الأكبر من الصحفيين - الذين شملتهم العينة - في فئة العمر بين الثلاثين وأقل من الاربعين عاماً اذ بلغت نسبتهم ٤١,٢٪ والنتيجة نفسها تصدق على كل المؤسسات الصحفية عدا وكالة انباء الشرق الاوسط التي تقع النسبة الأكبر من عينتها في الفئة العمرية من خمسين الى اقل من ٦٠ عاماً بنسبة ٣٧,٩٪ ومجلة الاذاعة والتلفزيون وتقع النسبة الأكبر من عينتها ايضا في الفئة نفسها (٥٠ - اقل من ٦٠ سنة) بنسبة ٤٢,٩٪ وتقع اقل نسبة من العينة في الفئة العمرية أكثر من ستين عاماً اذ لم تتجاوز ٣,١ .

وبلغت نسبة الصحفيين الذين شملهم البحث والتي تقع أعمارهم في الفئة العمرية من ٥٠ الى اقل من ٦٠ عاماً ١٨,٣٪ ، وفي الفئة العمرية من ٤٠ - اقل من خمسين سنة - ١٥,٧٪ وفي الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة ١٢,٨٪ بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٢) .

ثانياً : انضح من تحليل بيانات العينة أن أغلب الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث من مواليد القاهرة بنسبة ٣٥,٣٪ ، وتنطبق هذه النتيجة نفسها على معظم الصحفيين الذين ينتمون لمعظم المؤسسات الصحفية - موضع البحث - عدا الأهرام ودار التحرير والصحف الحزبية .

وبلغت نسبة الصحفيين - من عينة البحث - المولودين في محافظات الوجه البحري ٢٩,٨٪ والمولودين في محافظات الوجه القبلي ١٥,٤٪ . أما الصحفيون المولودون بالمحافظات الساحلية (الإسكندرية ، محافظات القناة) والذين شملتهم العينة فجاءت محدودة لم تتجاوز ٢,٤٪ وكذلك بالنسبة للمولودين باحدى محافظات الحدود (سيناء ، مطروح) اذ لم تتجاوز نسبتهم ٣٪ .

ولعل هذا يفسر في جانب منه محدودية الاهتمامات المحلية في صحفنا ، فلا شك ان الانتماءات المختلفة للقائم بالاتصال في الصحف ومن بينها الانتماء الاقليمي يعد من العوامل المؤثرة على قرارات النشر وأولويات الاهتمامات ودوائرها بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٣)

(*) الصحفي في مصر لا يحال الى المعاش عند سن الستين بالمعنى المألوف ، وانما لا يحق له بعد هذا السن أن يتولى اية مناصب ادارية في صحيفته أو مؤسسته ويستمر في عمله الصحفي حيث يتم التجديد له سنوياً من المجلس الأعلى للصحافة بناء على اقتراح مجلس ادارة مؤسسته (راجع : قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠) .

ثالثا : ظهر من التحليل أن النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعي متخصص في الصحافة والأعلام من كلية الاعلام واقسام الصحافة والاعلام الاخرى اذ بلغت نسبتهم ٤١,٨٪ وتصدق هذه النتيجة على كل مؤسسة صحفية على حده عدا وكالة انباء الشرق الاوسط حيث يفوق عدد الحاصلين علي ليسانس آداب فيها أولئك الحاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة والاعلام (٢٨,٩٪ مقابل ٢٣,٨٪ على الترتيب) ومجلة الاذاعة والتلفزيون التي بلغ الحاصلون على ليسانس آداب بين أفراد عينتها ٥٧,١٪ مقابل ١٤,٣٪ حاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة والاعلام. يكشف الفحص عن تنوع المؤهلات الأخرى لعينة البحث من الصحفيين اذ بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس آداب في العينة ككل ٢١,٣٪ والحاصلين علي بكالوريوس تجارة (أو تجارة خارجية أو تعاون) ٧,٣٪ ، والحاصلين على بكالوريوس في الفنون (فنون جميلة أو تطبيقية أو مسرحية أو تربية فنية) ٥,٧٪.

أما الحاصلون على ليسانس حقوق فبلغت نسبتهم ٤,٤٪ ، بكالوريوس دار العلوم ٢,٩٪ ، العلوم السياسية ٢,٦٪ ، الدراسات الاسلامية (الشريعة ، أصول الدين . .) ٢,٣٪ ، اللغات والترجمة والألسن ٢,١٪ الزراعة ١,٨٪ ، العلوم ١,٣٪ والخدمة الاجتماعية ٨٪ فضلا عن بعض الحالات المحدودة الحاصلة على مؤهلات أخرى كالعلوم العسكرية والهندسية والتربية الرياضية .

وظهرت حالات محدودة لبعض الصحفيين غير الحاصلين على أي مؤهل جامعي (بالتفصيل : الملاحق : جدول رقم ٤) . كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى (دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه) ١٨,٨٪ منهم ٣٨,٩٪ في مجال الصحافة والاعلام .

وهناك نسبة من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى في غير مجال الصحافة والاعلام بلغت ٤٨,٦٪ من الـ ١٨,٨٪ مثل اللغة الانجليزية ، التربية وعلم النفس ، السياسة الدولية ، العلوم السياسية ، الادارة العامة ، القانون ، التاريخ ، الآثار المصرية ، الدراسات الاسلامية ، الفنون الجميلة ، النقد والدراما والمسرح والسيناريير . بالتفصيل : ملاحق البحث ، جدول رقم "١٧"

رابعا : ذكر أغلب الصحفيين من عينة البحث انهم يتقنون لغة اجنبية أو أكثر . اضافة الى اللغة العربية . وبلغت نسبة اللذين العربية . وبلغت نسبة الذين قالوا انهم لايتقنون اية لغة اجنبية ٦,٨٪ وتصدرت اللغة الانجليزية اللغات الاجنبية التي يتقنها الصحفيون . الذين شملتهم عينة البحث اذ بلغت ٧٥,٣٪ في حين لم تتجاوز نسبة الذين يتقنون الفرنسية ٣,١٪ والألمانية ٣٪ والإيطالية ٣٪ .

غير انه من الأمور الجديرة بالملاحظة ان نسبة لا بأس بها من الصحفيين يتقنون عدة لغات معا ١٤,٢٪ وان كانت اللغة الانجليزية فاسما مشتركا في ذلك ، اضافة الى بعض اللغات الاخرى كالتركية والفارسية والايطالية والألمانية والاسبانية والصينية . بالتفصيل : جدول رقم "٥" الملاحق .

خاصا : تقلل نسبة كبيرة من عينة البحث فى اربعة مناطق داخل القاهرة هى : مصر الجديدة ومدينة نصر ١٩,٩٪ من أفراد العينة ، الهرم والجيزة ١٧٪ منهم ، المهندسين والدقى ٨,٦٪ ، حلوان والمعادى ومدينة ١٥ مايو ٧,٩٪ وتوزع النسبة الباقية بين مناطق أخرى كالقبة ، وشبرا ، ومنطقة المرج وعزة النخل وعين شمس ، وسط المدينة ، المنيل .

ومن الملاحظات الملفتة ان نسبة من الصحفيين الذين شملتهم العينة يقطنون خارج القاهرة وبلغت نسبتهم ٣,٩٪ معظمهم داخل محافظة القليوبية (بنها ، قليوب ، طوخ) وبعضهم من الزقازيق أو المنوفية . ولعل هذا يكشف عن مشكلة حقيقية تواجه فئة من الصحفيين المصريين شأنهم فى ذلك شأن قطاع عريض من المجتمع المصرى وهى مشكلة الاسكان والاضطرار للإقامة فى مساكن بعيدة الى حد كبير عن العمل ويعطى هذا دلالات ذات معنى للاوضاع الطبقية لبعض الشرائح من الصحفيين فى مصر . بالتفصيل : الملاحق ، جدول رقم "٦"

سادسا : أما عن الحالة الاجتماعية للصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فقد أتضح ان معظمهم متزوجون ٧١,٢٪ منهم وان نسبة غير المتزوجين ٢٣,٣٪ ، أغلبهم تحت الثلاثين عاما ، وان نسبة المطلقين محدودة ٢,٧٪ والأرامل ١,٨٪ جدول رقم "٧" الملاحق

وان نسبة كبيرة من المتزوجين اكتفوا بالحجاب طفلين فقط (٣٤,٨٪) أو طفل واحد فقط ١٩,٩٪ ، وان نسبة الذين الحجبوا أكثر من ثلاثة أبناء أو اربعة أو خمسة أو أكثر . . . لم تزد عن ٦٪ . كما ان هناك نسبة لم تنجب على الإطلاق بلغت ١٤,٥٪ من اجمالى العينة . جدول رقم "٨" الملاحق

وظهر من تحليل البيانات أن أغلب الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - يتجهون إلى تعليم أبنائهم - فى مرحلة ما قبل الجامعة - فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٦٤,٩٪ حتى بين الذين لديهم ثلاثة أبناء ، وان نسبة الذين يتجهون إلى التعليم العام الحكومى ٣٥,١٪ فقط .

أما بالنسبة للتعليم الجامعى فقد اتجهت فئة محدودة من عينة البحث الى تعليم أبنائهم فى الجامعة الامريكية (٣,٤٪ فقط من الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى) أما الغالبية العظمى فأتجهت الى الجامعات المصرية ٩٦,٦٪ من اجمالى عينة البحث الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى . بالتفصيل : جدول رقم "٩" ، الملاحق

ويوضح التحليل ايضا ان ما يقرب من نصف زوجات افراد عينة البحث من الصحفيين يعملن بنسبة ٤٧,٤٪ ، وانم كانت نسبة الزوجات غير العاملات ليست قليلة اذ تبلغ ٣٦,١٪ ، وهناك نسبة من الصحفيين المتزوجين لم تحدد ، اذا كانت الزوجة تعمل ام لا بلغت ١٧٪ ، ويمكن استنتاجا القول ان معظمهن فى الغالب لايعملن . بالتفصيل : جدول رقم "١٠" الملاحق

وكانت نسبة الزوجات اللاتى يعملن فى مجال الصحافة والاعلام ٣٥,٧٪ منها ٢٠,٢٪ فى مجال الصحافة وحدها .

أما اللاتى يعملن فى مجالات أخرى فقد بلغت نسبتهن ٥٥٪ نصفهن يعملن كموظفات ، ٣٩,٥٪ منهن يعملن بالتدريس ، الى جانب نسب محددة تعملن فى الطب ، الهندسة ، المحاماة بالتفصيل جدول رقم "١١" الملاحق

سابعاً :: من الظواهر الملفتة للنظر والجديرة بالبحث ارتفاع نسبة الصحفيين الذين لا ينتمون لأى حزب سياسي من الاحزاب المصرية المعروفة اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤٪ ، فى حين لا تتجاوز نسبة المنتمين لحزب سياسى ٩,٤٪ معظمهم ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم (٥٨,٣٪ منهم) وذكر البعض انه ينتمى لحزب تحت التأسيس وهو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كما ذكر آخرون انهم ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين رغم عدم وجود حزب رسمى يعبر عن هذه الطائفة . بالتفصيل : جدول رقم "٢" الملاحق

رغنى عن البيان ان عدم انتماء الصحفيين الى حزب سياسى معين لا يعنى بالضرورة انهم جميعا لا يتبنون أفكار أو رؤى سياسية محددة وواضحة . وإن كان يشير الى ممارسة بعض الصحفيين للعمل الصحفى على انه مجرد حرفة يتقنونها ولا يهم . فى هذه الحالة - أن ينبع آدائهم لها من خلال رؤية سياسية واجتماعية واضحة .

ومن الملفت للنظر ايضا ارتفاع نسبة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية الذين لا ينتمون للحزب الذى تصدر عنه الصحيفة التى يعملون بها اذ لم تتجاوز نسبة الذين ينتمون منهم لهذه الاحزاب ٢٤٪ فقط وهذا دليل آخر قد يزيد من احتمالات تأكيد التصور السابق طرحه .

ثامناً : تتمتع نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٢,٤٪ بعضوية بعض النوادى الإجتماعية والرياضية وإن ظهر ارتفاع نسبة الذين ليسوا أعضاء فى إحدى هذه النوادى الى حد ما - اذ بلغت ٣٨٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه ايضا نسبة الصحفيين الذين لهم عضوية فى اكثر من نادى رياضى واجتماعى - خاصة الصحفيين الرياضيين . وشارك الصحفيون فى عضوية كل من نادى الشمس ، الزمالك ، الاهلى ، الصيد بالتفصيل جدول رقم "١٣" ، "١٤" ملاحق البحث

تاسعاً : ظهر من تحليل البيانات ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يمارسون بعض الهوايات غير القراءة اذ بلغت ٢٢,٣٪ ، وان كانت هناك نسبة محدودة - الى حد ما - ٦,٣٪ منهم لا يمارسون اية هواية أخرى غير القراءة .

وجاءت الرياضة البدنية فى مقدمة هوايات الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣١,٥٪ خاصة ممارسة رياضة المشى والسباحة وغيرهما . وتلى ذلك اللهايات الفنية والادبية ككتابة الشعر والقصة القصيرة والرواية وكتابة السيناريو أو الموسيقى أو الفن التشكيلى ، وذلك بنسبة ٢٢,٥٪ وجاءت بعد ذلك هواية السياحة والقيام بالرحلات بنسبة ٨,٦٪ الى جانب بعض الهوايات الأخرى كالرياضة الذهنية (كالشطرنج . .) ، مشاهدة المسرح ، مشاهدة الافلام ، مشاهدة التلفزيون والاستماع للراديو ، الزراعة ، ممارسة بعض اعمال الاصلاحات المنزلية أو المشاركة فى اعمال المنزل . بالتفصيل : جدول رقم "١٥" ، ملاحق البحث

وبالنسبة لنوعية قراءات الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فقد جاءت فى مقدمة نوعية هذه القراءات الأدبية بنسبة ٢٥,٩٪ ثم القراءات السياسية بنسبة ٢١,٥٪ ثم القراءات التاريخية بنسبة ١١,٦٪ وجاءت بعد ذلك كل من القراءات الدينية ٧,٨٪ ثم القراءات الاجتماعية (فى الاجتماع وعلم النفس) ٦,٩٪ ثم كل من القراءات الفنية ، الاقتصادية بنسبة ٥,٣٪ لكل منهما ، القراءات العلمية ٣,١٪ ، القراءات الفلسفية ٢,٦٪ . وتلى ذلك كل من أدب الرحلات بنسبة ٠,٦٪ والتراث بنسبة ٠,٤٪ . الى جانب بعض القراءات الاخرى بنسب محدودة للغاية مثل الجاسوسية والعلوم العسكرية وشئون البيئة ودراسات الشعوب ، مذكرات الرؤساء والزعماء ، السير الذاتية والتراجم ، المكفوفين . وذكر البعض ان قراءاته تقتصر على الصحف . بالتفصيل : جدول رقم "١٦" ، ملاحق البحث

عاشرا : أوضح التحليل ان عينة البحث من الصحفيين يشاركون بشكل فعال فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي الثقافية والأدبية وجمعيات الصداقة والجمعيات الخيرية للنشاط التطوعى .

وتفصيلا فانه فضلا عن عضويتهم جميعا فى نقابة الصحفيين ، اتضح ان بعضهم اعضاء فى بعض النقابات الاخرى مثل : نقابة الفنانين التشكيليين ، نقابة التجاريين ، نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر ، نقابة المهن السينمائية ، نقابة المهن التمثيلية ، نقابة المهندسين ، نقابة المعلمين ، (نقابة الصحفيين الأتراك) ، نقابة العلميين . الى جانب عضوية بعضهم فى بعض الاتحادات والروابط مثل : اتحاد الصحفيين العرب ، اتحاد الكتاب ، اتحاد كتاب اسيا وافريقيا ، رابطة الأدب الحديث ، رابطة اطباء الاسنان ، الرابطة العربية للصحافة الرياضية ، الاتحاد المصرى للهوكى ، رابطة النقاد الرياضيين ، رابطة محررى الطيران ، اتحاد الصحفيين الدولى ، رابطة الصحافة التعاونية ، رابطة المحررين البرلمانيين ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، الاتحاد العام للتعاونيات ، اتحاد الكتاب السياحيين .

كما ان بعضهم ايضا عضو فى بعض المنظمات واللجان مثل : اللجنة المصرية للتضامن الأسىوى الأفريقى الأفريقى ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، منظمة الصحافة العالمية ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

وكذلك بعض الجمعيات والنوادي الثقافية والأدبية مثل : جمعية محبى الفنون الجميلة ، الجمعية الأهلية للفنون ، جمعية نقاد الفنون ، هيئة خريجي الصحافة ، جمعية وكتاب ونقاد السينما ، جمعية هيكل الثقافية ، جمعية الكاتبات المصريات ، الجمعية المصرية للتصوير الفوتوغرافى ، اتبليه القاهرة ، جمعية المحررين الاقتصاديين ، الجمعية المصرية الكاريكاتير ، جمعية الكاريكاتير الانجليزى ، جمعية الفجر الادبية ، جمعية تضامن المرأة العربية ، نادى القصة ، جمعية الفيلم ، نادى السينما ، الجمعية المصرية للأمم المتحدة ، جمعية السينمائيات المصريات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، جمعية اصدقاء السائح ، الجمعية الافريقية ، جمعية انصار حقوق الانسان ، نادى الأدباء الصحفيين ، جمعية رواد السينما .

الى جانب قيامهم بنشاطات تطوعية من خلال بعض الجمعيات مثل جمعية الجيزة للأم والطفل ، جمعيات تنمية المجتمع ، جمعية اصدقاء لبن الأم المصرية ، بعض الجمعيات النسائية ، جمعيات رعاية الأسرة ، جمعية هدى شعراوى ،

جمعية رعاية مرضى الروماتيزم ، جمعية أصدقاء مرضى الكلى ، جمعية أصدقاء المرضى ، جمعية غادة للأثناذ الطبي ،
جمعية أبناء قنا ، وبعض جمعيات الصداقة مثل الجمعية المصرية البافارية الثقافية ، جمعية الصداقة المصرية الكورية ،
جمعية الصداقة المصرية الكندية ، جمعية الصداقة المصرية البريطانية .

تصميم أداة الاستطلاع والتطبيق الميداني :

سعى لتحقيق أهداف الدراسة استلزم الأمر اعداد استمارتين للاستبيان تمثلت فى : -

الاستمارة الأولى التى تضمنت ٦٤ سؤالا شملت المحاور التالية :

١ - المحور الشخصى والاجتماعى .

٢ - المحور المهنى .

٣ - المحور النقابى .

وقد تم تطبيق هذه الاستمارة على عينة الاختبار التى شملت ٧٦ صحفيا تم اختيارهم من مختلف المؤسسات الصحفية
القومية والمحزبية . وأسفر التطبيق عن وجود بعض القصورات التى تمثلت فى صعوبة بعض الاسئلة وطول البعض الآخر وعدم
وضوح العديد من الاسئلة فضلا عن التكرار . مما استلزم إعادة النظر فى مجمل البنية العامة للاستمارة وتقرر إعادة تصميم
الاستمارة بما يتلائم مع نتائج الدراسة الاستطلاعية وبما يحقق كافة اهداف البحث ومن هنا جاءت التعديلات بالحذف والاضافة
وتحديد المحاور واختصار بعض الاسئلة وتوضيح الغامض منها مع الإبقاء على الاسئلة الجوهرية التى لاقت استجابة عالية لدى
المبحوثين من الصحفيين .

وفى ضوء ذلك جاءت الاستمارة الثانية التى ضمت ٦٩ سؤالا فقط شملت المحاور التالية :

١ - البيانات الشخصية

٢ - خبرات الصحفيين وتأهيلهم وتدريبهم وتشمل الاسئلة من ١ - ٥ ، ٧ ،

٣ - صورة الصحافة لدى الصحفي وتشمل الاسئلة ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ،

٤ - طبيعة العمل الصحفى وتشمل الاسئلة ١٠ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،

٥ - الاوضاع الاقتصادية للصحفيين وتشمل الاسئلة ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ،

٦ - ضمانات ممارسة المهنة وتشمل الاسئلة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ،

٧ - حرية الصحافة والصحفيون المصريون ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،

٨ - التزامات الصحفيين وواجباتهم ٤٠ ، ٤١

٩ - علاقة الصحفي بكل من مصادره - زملائه - رؤسائه - النقابة - جمهور القراء وتشمل الاسئلة من ٤٣ الى ٦٨ (*)

وقد شارك فى تطبيق الاستمارتين الاولى والثانية مجموعة من الباحثين الاعلاميين الذين تم تدريبهم وينتمى اغليهم الى فئة المدرسين المساعدين والمعيدين بقسم الصحافة وكلية الاعلام ، علاوة على بعض خريجي الكلية . وقد نوقشت الملاحظات المترتبة على تطبيق الاستبيانات فى عدة اجتماعات . ويمكننا حصر هذه الملاحظات فيما يلى :

- ١ - تعاون الصحفيات بدرجة ملحوظة اكثر من الصحفيين .
- ٢ - تعاون الصحفيين وخريجي كلية الاعلام اكثر من سواهم .
- ٣ - جهل العديد من الصحفيين المبحوثين بقوانين الصحافة والمطبوعات .
- ٤ - رفض المسئولية بوكالة انباء الشرق الأوسط للتعاون مع هيئة البحث مما اضطر الباحثين الى التعامل مع الصحفيين المنتسبين الى الوكالة بصورة شخصية وخارج المقر الرسمى للوكالة .
- ٥ - اختلاف اسلوب الخطاب الاكاديمي فى حقل الاعلام والصحافة عن اسلوب الممارسين وقد برز ذلك واضحا اثناء تطبيق الاستبيان الاول مما استلزم اعادة النظر فى صياغة العديد من الاسئلة فى الاستبيان الثانى .

(*) أنظر الاستمارة المعدلة بالملحق

الباب الأول

الفصل الأول

أوضاع الصحافة المصرية
فى إطار النظم السياسية
لثورة ٢٣ يوليو

المبحث الأول

التشريعات الصحفية فى مصر
منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
حتى قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠

شهد تاريخ الصحافة المصرية سجلا حافلا فى الصراع بين الصحافة و السلطة السياسية كانت بدايته مع ظهور الصحافة السياسية الأهلية فى عهد الخديو اسماعيل .

و المتتبع لأوضاع و تشريعات الصحافة فى مصر منذ صدور قانون المطبوعات عام ١٨٨١ و حتى قيام ثورة يوليو يلاحظ وجود علاقة قوية بين أزمات المجتمع المصرى و عمليات التحول السياسى و الاقتصادى و بين النزوع نحو سن تشريعات مقيدة للصحافة .

و فى هذا السياق يلاحظ ان التشريعات الصحفية كانت دائما الأداة التى تلجأ إليها القوى التى تميل إلى الانفراد بالحكم من أجل بسط نفوذها على الحياة السياسية ، و هكذا تلازمت الديكتاتورية فى مضمونها السياسى مع وضع القيود على حرية العمل الصحفى و على حق الصحفيين فى التعبير عن مواقفهم و آرائهم .. واستخدمت التشريعات الصحفية فى الوقت نفسه فى ضرب المد الثورى فى فترات بروز النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى و تطلع المصريون نحو الاستقلال والحرية . مما شكل السند البارز فى تشريعات الصحافة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

و فى علاقة الصحافة بالسلطة يتضح الدور الخطير للدولة فى التشريع للنشاط الصحفى الذى أصبح يمثل عقبة رئيسية أمام حرية الصحافة . و من المفارقات أنه فى مختلف مراحل التشريع حرص المسئولون فى الدولة على اختلاف مواقفهم و على اختلاف الفترات الزمنية على التأكيد على حرية الصحافة و اعتبارها إحدى ضمانات العمل الوطنى ، و فى معظم المناقشات التى سبقت عمليات التشريع المختلفة بدأ حرص السلطة على نفى سيطرة الدولة على الصحافة أو التسليم بتبعيةها . و فى ضوء الخبرة التاريخية لأوضاع الصحافة فى مصر يمكن التأكيد على أن النصوص التشريعية التى أكدت على حرية الصحافة قد تم تفريزها من محتواها تحت حجج حماية النظام العام أو الآداب أو القيم و غيرها من عبارات مطاطة يصعب تحديد ما تنطوى عليه بدقة . مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين هذه النصوص و الممارسة الخاصة بحرية الصحافة مما عبر عن أزمة عامة عانت منها صحافتنا فى تلك الفترة .. هذه الممارسة التى حالت دون صدور بعض الصحف و إلى مصادرة الصحف و إغلاقها إداريا دونما إهتمام بالأجراءات القضائية الواجب اتباعها .

إلا أن ما يميز الصحافة المصرية فى فترة ما قبل الثورة هو الدور الكبير الذى قام به الصحفيون الوطنيون فى الدفاع عن قضايا البلاد و عدم استسلامهم للقيود المفروضة عليهم سواء فى مجال التشريع أو فى مجال التطبيق .

و قد قام الصحفيون المعارضون بدور مهم فى مراقبة الحكومات و نقدها و توضيح مساوئها أمام القراء . و إن كان هذا لم يمنع من وجود عدد من الصحفيين الذين لعبوا دورا فى اهدار كرامة الصحافة بمحالة الحكومات و عدم التصدى لعسفها و اعتدائها على حرية الصحافة كما مثلت الحزبية فى بعض الأحيان طغيانا على المبادئ و القيم الصحفية المتعارف عليها .

إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن الصحفيين المصريين خاصة فى السنوات القليلة السابقة لقيام الثورة قد نجحوا فى تنبيه الأذهان للأوضاع السياسية و الاجتماعية المتردية بما نشره عن فساد الملك و الأسرة الحاكمة و ما كتبه حول العدالة الاجتماعية و الاستقلال الاقتصادى و الدعوة إلى النهوض بأحوال العمال و الفلاحين .

مما شكل أحد الدعائم التي بنى عليها المصريون تأييدهم للثورة والتي أعلنت أنها ما قامت إلا للقضاء على هذه الأوضاع التي كانت تنشر على صفحات الصحف .

أولا: أوضاع الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى أزمة مارس ١٩٥٤:

في صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أذاع محمد انور السادات أول بيان لحركة الجيش باسم اللواء محمد نجيب أعلن فيه تولي الجيش زمام الأمور في البلاد وندد بوقائع الفساد وعدم استقرار الحكم و هزيمة فلسطين ، وطمأن البيان الأجانب على أرواحهم وممتلكاتهم ودعا الجميع إلى التزام الهدوء و ضبط النفس . و في ٢٦ يوليو غادر الملك فاروق البلاد بعد أن تنازل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد و تشكل مجلس وصاية و نودى بأحمد فؤاد ملكا على البلاد ، إلى أن أعلنت الثورة رسميا انتهاء العهد الملكي و سقوط أسرة محمد علي بإعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

الثورة و الأحزاب السياسية:

كلفت أولى الضربات التي وجهتها الثورة للأحزاب هي قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية بحد أقصى ٢٠٠ فدان للفرد . مما أصاب أعضاء الأحزاب - و الذين كان معظمهم من كبار ملاك الأراضي الزراعية- في ثرواتهم المالية .

و واكب صدور قانون الإصلاح الزراعي قانون تنظيم الأحزاب الذي صدر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ و الذي نص على أن تعيد الأحزاب عقائدها تكوينها وفقا لأحكامه كما نص على ضرورة وضع أموال الأحزاب في البنوك (١) وبدأ صراع واضح بين الأحزاب من ناحية خاصة (الوفد) و بين الثورة من ناحية ثانية و انتهى هذا الصراع بإصدار حركة الجيش مرسوما بقانون حل الأحزاب السياسية و مصادرة أموالها لصالح الشعب و قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات لأقلية حكم ديمقراطي مع التهديد بالبطش لكل من يقف ضد أهداف ثورة الجيش (٢) . و في ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال عدد من الشيوعيين و عدد من أعضاء الأحزاب المنحلة و من بينهم فؤاد سراج الدين و إبراهيم طلعت ، قطبي حزب الوفد .

و بعد حل الأحزاب السياسية صدر قرار في ١٣ يناير ١٩٥٣ بقيام (هيئة التحرير) و التي استمرت قائمة حتى تم الغائها في ٢٧ يناير ١٩٥٧

الثورة و المستور:

أعلن اللواء محمد نجيب في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ إلغاء دستور ١٩٢٣ . و في ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق و أهداف لثورة ، و رأس هذه اللجنة على ماهر أحد رجال عهد ما قبل الثورة

أوضاع الصحافة المصرية في تلك الفترة:

قامت حكومة الثورة بعدد من الاجراءات السياسية و الصحفية التي أدت الى تغيير الخريطة الصحفية من حيث إختفاء صحف و ظهور صحف جديدة ، و تقريب صحفيين و اعتقال صحفيين آخرين و استمرار الرقابة على الصحف بالطريق الإداري .

توقف الصحف الحزبية:

أدى صدور الإعلان الدستوري بحل الأحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ إلى توقف معظم الصحف الحزبية عن الصدور .
وفي ٢٦ مايو ١٩٥٤ صدر قرار وزاري بإثبات عدم انتظام ٤٢ صحيفة في الصدور من أكتوبر ١٩٥٣ إلى مارس ١٩٥٤ و تشمل صحف حزبية وبعض الصحف المستقلة والمتخصصة و من أهمها (الأساس) و (الدستور) صحيفتي الهيئة السعدي و (البلاغ) صحيفة الوفد و (السياسة) صحيفة الأحرار الدستوريين، و (المقطم) الصحيفة المستقلة المعروفة بميولها نحو الانجليز و مجلتى (الثقافة) و (الرسالة) المتخصصةين في شؤون الثقافة و الأدب .

صحف جديدة للثورة:

اهتمت حركة الجيش بأن يكون لها صحفها التي تعبر عنها و تكون لسان حالها لذا أصدرت عدد من الصحف كانت بعضها نتيجة مبادرات فردية من بعض الضباط الأحرار المهتمين بالصحافة مثل مجلة (التحرير) و التي صدرت بمبادرته من أحمد حمروش في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ و البعض الآخر صدر بناء على توجيه مباشر من جمال عبد الناصر مثل جريدة (الجمهورية) و التي صدرت عن هيئة التحرير في ٧ ديسمبر ١٩٥٣ و تولى رئاسة تحريرها عند صدورها حسين فهمي .

و قد شهدت الفترة الأولى لقيام الثورة نوعا من عدم الثقة و التشكيك من رجال الثورة تحاه عدد من الصحفيين الذين تعرضوا من جراء ذلك للاعتقال و الحبس . و كان أولى صحايا هذه العلاقة الموتره الصحفي مصطفى أمين و أخيه على أمين . إذ صدر قرار باعتقالهما بعد قيام الثورة بيومين بتهمة الاتصال بوراة الخارجية البريطانية لطلب تدخل الجيش البريطاني لقمع الثورة . و أفرج عنهما بعد إنقضاء أربعة أيام بعد أن ثبت عدم صحة التهمة الموجهة إليهما (٢) .

فرض الرقابة الحزبية:

في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ أصدر القائد العام للقوات المسلحة قرارا بفرض الرقابة الحزبية على الصحف . يشترط ضرورة الحصول على أمر كتابي من الرقيب الحزبي بإباحة النشر و تقديم الجريدة نجارب الطبع لمراجعتها و أكد القرار على أن أى مخالفة لما يشير به الرقيب الحزبي تعرض الجريدة للمصادرة في أول مخالفة ثم للتعطيل في المخالفات التالية عدد يتناسب مع درجة المخالفة (١) .

و قد احتج الصحفيون على فرض الرقابة فرفعها مجلس قيادة الثورة إلا أنه في ٢١ أكتوبر من العام نفسه قد صدر الأمر العسكري الذي يجيز للرقيب العام لاعتبارات الأمن و النظام أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها و على الرسائل التلغرافية و التليفونية السلكية و اللاسلكية المتعلقة بهذه الصحيفة (٥) .

تعطيل الصحف:

فى ١٨ يناير ١٩٥٣ اصدر الحاكم العسكرى امرين بتعطيل ٨ صحف هى مجلة (الصباح) و ذلك لمدة شهر " لنشرها موضوعات خارجة على الآداب العامة " و عدد من الصحف اليسارية هى (الفداء) و (التنوير) و (الكاتب) و (الملايين) و (الواجب) و (المعارضة) و (الميدان) تحت دريعة أنها " لاتخرج عن كونها منشورات شيوعية و متطرفة دأبت على إثارة الفتنة" (١٦)

أزمة ماوس و تأثيرها على الأوضاع الصحفية:

كان لابد من حدوث صدام بين الرجال الذين قاموا بالثورة فلم تكن بينهم أيديولوجية واحدة تجمعهم ، و قد تمركز الصدام حول المبدأ السادس من المبادئ التى أعلنتها الثورة و الخاص "بإقامة حياة ديمقراطية سليمة" حيث اختلفت مواقفهم من قضية الديمقراطية ، و أدى هذا الاختلاف إلى انقسامهم إلى فريقين: الفريق الأول يرى أن الحركة قد حققت أهدافها بالقضاء على الملكية و الفساد السياسى و الاجتماعى و أن استمرار هذه الانجازات لا يتعارض مع الليبرالية و من ثم طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته و تسليم أمور البلاد إلى حكومة مدنية يختارها الشعب عن طريق الانتخابات الحرة.

و تألف هذا الفريق من اللواء محمد نجيب و خالد محيى الدين و مؤيد من كافة القوى السياسية القديمة التى وجدت فى هذا الاتجاه وسيلة للثورة المضادة (١٧)

فى حين أن الفريق الثانى الذى يضم أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة و على رأسهم جمال عبد الناصر كان يرى ضرورة استمرار الجيش فى مجلس قيادة الثورة و ذلك خشية عودة السياسيين القدامى إلى إفساد الحياة السياسية و ضرب الانجازات التى حققتها الثورة فى كافة المجالات.

و كان لكل فريق الصحف التى تتبنى وجهة نظره ، فاتخذت صحف (المصرى) و (روز اليوسف) و (القاهرة) و (الجمهورية) موقفا مؤيدا لتسليم الحكم إلى حكومة مدنية فى حين أن صحف (اخبار اليوم) و (الجمهورية) و (التحرير) تزعمت الدفاع عن بقاء الجيش فى السلطة و استمرار إنجازات الثورة.

و يلاحظ من ذلك إن أكثرية الصحف قد أيدت عودة الجيش إلى ثكناته و تسليم حكومة مدنية مهمة الدفاع عن مكاسب الثورة فى حين إن (اخبار اليوم) هى الصحيفة الوحيدة تقريبا التى طالبت باستمرار الجيش فى تولى سلطاته.

هذا باعتبار ان صحيفتى الجمهورية و التحرير هما من صحف الثورة و التى كان من الطبيعى ان تدافع عن بقاء تولى مجلس قيادة الثورة أمور البلاد .

و قد بدأ الصراع بين المريفيين فى التصاعد بعد تقديم محمد نجيب استقالته فى فبراير ١٩٥٤ تحت شعار "عودة الحياة الديمقراطية" و قد قبل مجلس قيادة الثورة الاستقالة وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء و رئيسا لمجلس قيادة الثورة .

و تندلع المظاهرات التى نظمها عدد من الويديين و الاخوان المسلمين و اليساريين تطالب بعودة محمد نجيب مما اضطر مجلس قيادة الثورة إلى دعوة محمد نجيب إلى تولي رئاسة الجمهورية (٨) .

و كانت عودة محمد نجيب تعنى استسلام مجلس قيادة الثورة إلى الجناح المطالب بالديمقراطية و من ثم صدرت فى ٥ مارس عدة قرارات تضمنت إلغاء الأحكام العرفية و عودة الحياة النيابية و تأليف جمعية تأسيسية لاعداد الدستور و عودة الجيش إلى ثكناته و إلغاء الرقابة على الصحف ، و تم التأكيد على مضمون هذه القرارات مرة أخرى فى ٢٥ مارس .

و تمتعت الصحافة بقدر كبير من الحرية جعلتها تناقش عددا من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية كقضية الديمقراطية و شكل نظام الحكم و إصدار الدستور و إلغاء الأحكام العرفية و حرية الصحافة ، مما مكى مجلس قيادة الثورة من التعرف على المواقف الحقيقية للصحف ، المختلف .

إلا ان الرقابة قد أعيدت على جريدة (القاهرة) إذ أنها " تعتمد نشر أخبار كاذبة من شأنها بليلة الأفكار " .

و انذر صلاح سالم الصحف بأن الرقابة ممكن أن تعود فى أية لحظة إستنادا إلى الأحكام العرفية . (٩)

و فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتمع مجلس نقابة الصحفيين و اتخذ عدة قرارات طالب فيها بإلغاء الأحكام العرفية و إلغاء الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء الإدارى و الإفراج عن المعتقلين .

كما أصدرت نقابة المحامين و هيئات التدريس بجامعة القاهرة و إبراهيم (عين شمس) و الاسكندرية قرارات حول هذه المطالب نفسها (١٠) .

استمرار الجيش فى الحكم:

الا أن موازين القوى تحركت لصالح الجناح المطالب باستمرار الجيش فى الحكم و ذلك عندما قام اتحاد نقابات عمال النقل المشترك ليعلم عن رفضه لقرارات ٥ و ٢٥ مارس و بدأ فى الاضراب و التظاهر و الاعتصام ، كما اجتمع ممثلون لضباط وحدات الجيش المختلفه فى ٢٧ مارس و اعلنوا رفضهم لعودة الاحزاب وحل مجلس قيادة الثورة و اعتصموا فى ثكناتهم الى حين الاستجابة لمطالبهم مما ادى فى النهاية الى اعلان مجلس قيادة الثورة تأجيل تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .

و بدأ تنفيذ عدة اجراءات ضد الصحفيين و الصحف الذين وقفوا إلى جانب محمد نجيب فى صراعه مع جناح عبد الناصر . فتم التحقيق مع حسين ابو الفتح صاحب جريدة (المصرى) بناء على بلاغ من عمال النقابات بعد ان وصفتهم (المصرى) بانهم ماجوريين عندما تظاهروا ضد عودة الجيش إلى ثكناته . كما طلب صلاح سالم بمحاكمة محمود ابو الفتح و مصادرة (المصرى) .

و فى ٥ ابريل اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا يتضمن محاسبة المسؤولين عن إفساد الحياة السياسية و حرمان عدد منهم من مباشرة حقوقه السياسية ، و تظهير الصحف و منح سلطات للمسؤولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة بها و البت فى اصدار قانون لحماية الثورة و مشروعات لصالح طبقات الشعب المختلفه ، و التنمية الاقتصادية و القضاء على الفساد (١١)

و فى ١٥ ابريل ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين الذى كان يرأسه حسين ابو الفتح وذلك بدعوى إن سبعة من اعضائه الاثنى عشر تقاضوا مصروفات سرية و ان بعض الصحف اشتد حقدها على الثورة و حاربتها كما تقرر النظر فى قانون النقابة و تعديله بما يتفق مع اهداف الثورة و شرف المهنة .

و اذاع مصدر مسئول بيانا باسماء ٢٣ صحفيا قيل ان هناك مستندات تثبت حصولهم على مصروفات سرية كما تضمن البيان اسماء ١٥ صحيفه تقاضت مصروفات سرية (١٢)

وفى ٢٨ ابريل ١٩٥٤ قدم كل من حسين ابو الفتح ومحمود ابوالفتح الى محكمة الثورة التى اصدرت فى مايو من العام نفسه بسجن محمود ابو الفتح لمدة عشر سنوات ومصادرة أمواله ، وكذلك سجن حسين ابوالفتح ١٥ سنة مع وقف التنفيذ وتوقفت جريدة (المصرى) عن الصدور وهاجر احمد ابوالفتح رئيس تحريرها الى خارج البلاد (١٣)

كما تم اعتقال أبو الخير نجيب صاحب جريدة (الجمهور المصري) وحكمت عليه محكمة الثورة بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة وتجريده من شرف المواطن واعتقالاً أيضاً احسان عبد القدوس رئيس تحرير (روزاليوسف) و أودع في السجن الحربي لمدة ثلاثة أشهر . وهكذا إنتهت أزمة مارس بواد الصحف التي دافعت عن الديمقراطية واعتقال وسجن الصحفيين الذين طالبوا بالاصلاحات الديمقراطية ولم يبق سوى الصحفيين المواليين لمجلس قيادة الثورة وبقاء في الحكم .

ثانياً : الصحافة المصرية في المرحلة الناصرية ١٩٥٦ - ١٩٧٠ :

شهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تغيرات سياسية واجتماعية كان لها تأثيرها الكبير على الصعيد الصحفي .

دستور ١٩٥٦ و الصحافة :

١٦ يناير ١٩٥٦ صدر الدستور المؤقت الذي أقر النظام الجمهوري الرئاسي . وتبع صدوره حل مجلس قيادة الثورة وفي يونية ١٩٥٦ تم الاستفتاء على الدستور وعلى رئيس الجمهورية . وتولى جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية .

وقد نص الدستور في مادته (٤٥) على ان حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة "الصالح الشعب وفي حدود القانون .

إلغاء الرقابة و عودتها :

في ١٩ يونية أوقف العمل بالأحكام العرفية والغيث الرقابة على الصحف ، إلا أن الرقابة العسكرية عادت مرة أخرى بعد أقل من شهرين حيث صدر قرار جمهوري في ١٨ أغسطس يحظر نشر أية اخبار عسكرية بأي طريق من طرق النشر أو الاذاعة إلا بعد الحصول مقدماً على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة وعدد المخالف لهذا القرار بالحبس لمدة تتراوح ٦ أشهر و٥ سنوات وبغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ أو باحدى هاتين العقوبتين .

استمرار الثورة في إصدار صحف جديدة :

كانت الملكية الخاصة مازالت سائدة في الصحافة مما أتاح للثورة إصدار صحف جديدة تعبر عنها . فظهرت (الشعب) في ٤ يونية ١٩٥٦ ورأس تحريرها في بداية صدورها صلاح سالم و حسين فهمي و جريدة (المساء) التي تولى رئاسة تحريرها خالد محي الدين وقد صدر العدد الأول منها في ٦ أكتوبر ١٩٥٦ لتكون متنفساً للأفكار و الأقلام الماركسية . كما صدرت مجلة (بناء الوطن) في يوليو ١٩٥٨ ورأس تحريرها أمين شاكر .

إجراءات ضد الصحفيين

تم إبعاد عدد من الصحفيين من الصحف التي يعملون فيها بسبب خلافاتهم مع القيادة السياسية فأبعد لطفى و و أكد عن العمل في جريدة (الشعب) بسبب رفضه وصف الشيوعيين بالعملاء و خالد محي الدين و جلال الحمامصي و حسن فهمي و غيرهم عن الصحف التي يعملون فيها و ذلك لأسباب متعددة لا تخرج عن وجود اختلاف في وجهات النظر معظمها بينهم و بين عبد الناصر أو صلاح سالم الذي كان وزير الارشاد القومي في ذلك الوقت .

كما تم اعتقال عدد من الصحفيين تتجه انتماءاتهم السياسية خاصة الماركسيين و ذلك خلال شهر مارس ١٩٥٩ نذكر منهم لويس عوض و لطفى الخولى و عبد العظيم انيس و فيليب جلاب و غيرهم و الذين اودعوا معتقل الواحات الخارجة و ابرزعل .

قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠

بدأت القيادة السياسية تمهد لصدور هذا القانون بتوجيه النقد و اللوم للصحافة و اتهامها بأنها لا تقوم بواجبها كاملا في التعبير عن قضايا المجتمع و انها مازالت تعبر عن الراى الخاص لأصحابها .

و شارك في هذا الهجوم عدد من الصحف ترعمتها (روزاليوسف) و (أخبار اليوم) ، و في ٢٤ مايو ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بقانون رقم ١٥٦ الذى أطلق عليه قانون تنظيم الصحافة الذى آلت بمقتضاه ملكية المؤسسات الصحفية الى الاتحاد القومى ، فأصبح الاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكى مالكا للمؤسسات الصحفية الآتية :

- ١- دار التحرير والتي تضم صحفى الجمهورية و المساء و مجلة الاذاعة و كتب للجميع و كتاب الشعب فضلا عن صحف الجازيت و البورصو و البورجيه و جوناال السكندرى
- ٢- دار الاهرام و تضم جريدة الاهرام اليومية و مجلة الاهرام الاقتصادى
- ٣- دار أخبار اليوم و بها صحف الاخبار و أخبار اليوم و مجلات الجيل و آخر ساعة و المختار
- ٤- دار الهلال و تضم مجلات، المصور و الكواكب و حواء و السندباد و الهلال الشهرى
- ٥- دار روز اليوسف و بها صحيفتين روزاليوسف و صباح الخير و الكتاب الذهبى .

ومواد القرار الجمهورى الخاص بتنظيم الصحافة هى كما يلى :

مادة (١) : لا يجوز إصدار صحف إلا بترخيص من الاتحاد القومى و يقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد و المجلات و سائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية و يستثنى من ذلك المجلات و النشرات التى تصدرها الهيئات العامة و الجمعيات و الهيئات العلمية و النقابات .
و على أصحاب الصحف التى تصدر وقت العمل بهذا القانون ان يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٢) : لا يجوز العمل فى الصحافة وقت صدور هذا القانون دون الحصول على الترخيص خلال أربعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٣) : تؤؤل للاتحاد القومى ملكية الصحف السابقة و جميع ملحقاتها إلخ..

مادة (٤) : تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة و يختار الاتحاد القومى العضو الآخر. و يصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية و تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات و بعد سماع أقوال ذوى الشأن ، تكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة (٥) : يؤدى التعويض المشار إليه فى المادة السابقة سندات على الدولة بغائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال عشرين سنة و يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط قداولها .

مادة (٦) : يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها و يعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة .

مادة (٧) : يتعين لكل مجلس إدارة رئيس و عضو منتدب أو أكثر و يتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

مادة (٨) : لا يجوز للشخص أو الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها كما لا يجوز لأى موظف أن يقوم بأى عمل من الأعمال الداخلة فى إختصاص مجلس الإدارة أو العضو المنتدب إلا بتصويض منه .

مادة (٩) : يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون مديرا أو مشرفا أو مودعا لديه أو حائزا لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائما أو مدينا لها أن يقدم للعضو المنتدب بيانا بذلك مشفوعا بالمستندات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (١٠) : يعتبر باطلا كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة (١١) : كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة و برامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (١٢) : يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (١٣) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و يعمل به في اقليمى الجمهورية * من تاريخ نشره .

و يعتبر قانون تنظيم الصحافة الحلقة الأولى فى سلسلة قوانين التأمين التى صدرت بعد ذلك و التى أمنت البنوك و مؤسسات الائتمان و الادخار و التأمين و الصناعات الكبرى بمقتضاها .

اذ اقتنع جمال عبد الناصر بضرورة ان تصبح وسائل تشكيل الرأى العام ملكا للشعب قبل صدور القوانين الاشتراكية و التى كان لابد و ان تجد رفضا من الكثير من المعارضين لمصالح الفئات الشعبية (١١) و قد اوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى ان "ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى و السياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا". اذ كان منع سيطرة راس المال على الحكم من الاهداف الرئيسية للثورة فان هذا يستتبعه بالضرورة الاتكون لراس المال سيطرة على وسائل توجيه الرأى العام لأن هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع اهداف المجتمع ووسائل بناءه (١٠).

و قد طرح جمال عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغي على الصحافة ان تضطلع بأدائه و ذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية و رؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠ .

و قد حوى حديث عبد الناصر نقدا خاصا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا فى المجتمع و اهتمامها بكل ما هو هامشى و غير بناء فى حياة الطبقات العليا مع اهمالها المتعمد لمشاكل و هموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى و خصوصا الفلاحين و العمال و الفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة (١٦).

و قد جسد رد فعل الصحفيين حالة الارتياح التى سادت المؤسسات الصحفية بعد صدور القانون .

و بالرغم من تعدد مواد هذا القانون و تناولها لكثير من التفاصيل التى تتصل بالحياة الصحفية ، فإنه لم يطبق بالصورة التى إستهدفها شارعه تماما و لم يساعد على تأكيد فاعلية هذا القانون ما تضمنه ميثاق العمل الوطنى - الذى صدر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ - من إشارات تتصل بالصحافة و العمل الصحفى .

فقد كان الاتحاد القومى و من بعده الاتحاد الاشتراكى اعجز من ان يمارس ما منحه إياه قانون تنظيم الصحافة من سلطات و لم يتوفر لأجهزته من الكفاءة و المعرفة و الخبرة ما يمكنها من الاشراف على المؤسسات الصحفية كما نص القانون .

و من أهم ما ترتب على ذلك ان أصبحت السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية هى التى تباشر المهمات التى ناط القانون بالتنظيم السياسى القيام بها (١٧).

* كانت الوحدة مع سوريا لا تزال قائمة

حرية الصحافة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة :

أكد الميثاق الوطنى على حرية الصحافة و أهمية النقد حيث نص على "إن حرية الصحافة و هى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات" كما نص دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت فى مادته (٣٦) على أن حرية الصحافة و الطباعة و النشر مكفولة فى حدود القانون، و حرصت القيادة السياسية على التأكيد على أن الصحافة المصرية تنعم بحريتها و انه لا رقابة على الصحف و خاصة بعد إلغاء الرقابة فى مارس ١٩٦٤.

و قد أثبتت الممارسات السياسية فى ذلك الوقت نجاح الصحافة و الصحفيين الانفصال التام بين النصوص و الشعارات المرفوعة حول حرية الصحافة و بين الواقع الفعلى . فقد شكلت الرقابة الذاتية التى كان يقوم بها رئيس التحرير فى كل صحيفة خطرا لا يقل عن خطر الرقابة المعلنة .

و تعرض عدد من الصحفيين للبطش لتجاوزهم ما هو مسموح بنشره أو مخالفتهم للآراء المعلنة الرسمية . و على سبيل المثال تم إعفاء فكرى أباطه من رئاسة مجلس إدارة (دار الهلال) و من رئاسة تحرير (المصور) و معه من الكتابه بسبب مقال نشره فى (المصور) يقترح تحييد منطقة الشرق الأوسط و ادماج فلسطين كلها فى اتحاد للدول العربيه يتسع لأقلية اسرائيلية بعد زوال الصفه الدينيه عنها (١٨) كما تم ابعاد عدد من الصحفيين عن عملهم إلى إدارة العلاقات العامة فى مؤسسات القطاع العام و ذلك خلال السنوات من ١٩٦٤-١٩٦٦ (١١) و فى ٢ فبراير ١٩٦٦ تم نقل ٣٨ محررا بصحف أخبار اليوم الى مؤسسات لا علاقة لها بالعمل الصحفى (١٠) .

كما اتهم مصطفى أمين بالتخابر مع دولة اجنبية و حكم عليه بالأشغال الشاقه المؤبده إلى ان أفرج عنه إفراجا صحيا فى فبراير ٧٤ .

كما اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار فى المؤسسات الصحفية نتيجة كثرة التغييرات فى الهياكل الادارية و التحريرية خاصة فى الصحف اليومية و تنقل بعض الصحفيين بين المؤسسات الصحفية المختلفه .

و بصفة عامة ظلت الصحافة حتى حرب ١٩٦٧ خاضعه تماما لاتجاهات الدولة و تركز دورها فى الدفاع عن سياسات النظام و تبريرها و اختفى الراى الآخر تماما من على صفحات الصحف فيما عدا جريدة الأهرام التى سمح لرئيس تحريرها محمد حسنين هيكل بمناقشة بعض التفاصيل التى كان من الصعب على الصحف الأخرى مناقشتها و ذلك للصلة الوثيقة التى كانت تربطه بعبد الناصر و ثقة عبد الناصر فى ولاء هيكل له و لنظامه .

حرية الصحافة بعد هزيمة ١٩٦٧ :

أعيد فرض الرقابة على الصحف عند اندلاع الحرب كما انخفض عدد صفحات الصحف الى أربع فقط و استمر ذلك حتى ٢٢ يونيو ١٩٦٧ حيث سمح للصحف بالصدور فى ثمانى صفحات . و قد سمحت القيادة السياسية بعد الهزيمة مباشرة بقدر من الحرية للصحف و ذلك للتنفيس عن المشاعر المكبوتة المليئة بالغضب ازاء الهزيمة غير المتوقعة .

و بدأ عدة من الصحفيين يناقشون بعض الأوضاع السياسية و الاجتماعية القائمة ، فهاجم هيكل الاتحاد الاشتراكي و طالب أحمد حمروش في روز اليوسف بتكوين حزب سياسي كحل لمشكلة التنظيم السياسي كما اشار فتحي غانم الى قوانين الحريات و ناقش محمود المراغي اوضاع الموضوعين تحت الحراسه (٢١) و جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذي نص على الكثير من ضمانات الحرية الاجتماعية و السياسية و منها حرية الرأي و الصحافة و بعد صدور البيان دارت مناقشات واسعة حول الصحافة و المشاكل التي تواجهها و تعوق حريتها ، كما تطرقت هذه المناقشات الى علاقة الصحافة بالتنظيم السياسي و طرق حل هذه المشكلات ، و كان اهم ما دار في هذه المناقشات (٢٢)

اولا: المشاكل التي تواجه الصحافة:

- ١- الرقابة المفروضة على الصحف على المسائل العسكرية و المسائل المتعلقة بالامن القومي دور محدده لمفهوم الامن القومي .
- ٢- صعوبة حصول الصحف على الاخبار من مصادرها إذ إن معظم المؤسسات تعاقب الموظف الذي يسلي في الصحف بأية معلومات .
- ٣- اساليب الضغط الاقتصادي على الصحف من خلال الاعلانات .
- ٤- تشابه الصحف و اخفاء التجديد و التنوع و السبق الصحفي .
- ٥- كثرة التغييرات في الجهاز التحريري للمؤسسات الصحفية .

ثانيا: مفهوم حرية الصحافة و النقد:

ركزت المناقشات على أهمية النقد و كفاءة حق الصحافة في أن تنقد الأوضاع السائدة في أي موقع من مواقع العمل دون أن يعني هذا المساس بالمسؤولين في هذه المواقع .

ثالثا: علاقة الصحافة بالتنظيم السياسي:

اثارت في المناقشات مسألة التناقض بين الصحافة و أجهزة التنظيم السياسي و حدود العلانية بسميتها و خلط بعض أجهزة التنظيم بين الالتزام و الألزام في علاقتها بالصحافة .

رابعا: حلول لمشكلة حرية الصحافة:

- أ - أن تكون حرية اصدار الصحف في متناول الشعب العامل ببيئاته و تنظييماته الغادرة على ذلك .
- ب - ألا يفقد حرية الصحافة سوى الالتزام بالميثاق و التحول الاشتراكي .
- ج - حرية الصحافة لا تتحقق الا في ظل تنظيم ديمقراطي للاتحاد الاشتراكي .
- د - أن تتحول ملكية الاتحاد الاشتراكي للمؤسسات الصحفية الى ملكية شاملة ايجابية ، و أن تسرف تنظييماته على توجيه سياسة هذه الصحف و اختيار المسؤولين عن التحرير و محاسبتهم .
- هـ - أن يعنصر عمل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية على الناحية الادارية البحتة دون تدخل في التحرير و اختيار الأشخاص الذين يوكل إليهم أمره .

- ٢ - ضرورة إعادة النظر في أسلوب تمويل المؤسسات الصحفية دور الاعتماد على الاعلان
٣ - طرحت فكرة إنشاء مجلس أعلى للصحافة في الاتحاد الاشتراكي يشرف على الصحافة ويهتم

كما دارت مناقشات حول الصحافة في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ولجنة الاعلام بمجلس الأمة .
إلا أنه على الرغم من هذه المناقشات و الحلول التي طرحت لأوضاع الصحافة ظل الأمر على ما هو عليه
حتى وفاة عبد الناصر الفجائية في سبتمبر ١٩٧٠ وانتخب محمد أنور السادات رئيسا للجمهورية .

أوضاع الصحافة في عهد السادات :

اقسم عام ١٩٧٢ بوقوع عديد من الاحداث التي تنم عن الاضطراب و الشك في النظام الحاكم ، وفي
١٥ ديسمبر ١٩٧٢ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين و طالبت برفع الرقابة عن الصحف فورا إلا
فيما يتعلق بالشئون العسكرية و وجهت نداءا الى السادات بالافراج عن الطلبة المعتقلين و الدخول في حرب
لتحرير الأرض العربية .

و اجتمع مجلس النقابة و اصدر بيانا يؤيد مظاهرات الطلبة و يتهم النظام باستخدام القمع . وفي يناير
١٩٧٣ اصدر مجموعه من الكتاب و الأدباء بيانا اوضحوا فيه خشيتهم من المستقبل "الكئيب" بعد ان أصبح
شعار المعركة القادمة "حجة يختفى وراءها كل نقص او اعمال" و طالب البيان بعرض الحقائق على الشعب و
اطلاق حرية الرأي . (٢٣)

و قد اثار هذا البيان ثائرة الرئيس السادات خاصة و انه كان في مرحلة الاعداد الجدي للمعركة التي
تتطلب هدوء الجبهة الداخلية . لذا دعا أكثر من مائتي صحفي الى اجتماع مغلق فيه بالبيان الذي أرسله
الكتاب . وفي تلك الفترة دارت مناقشات واسعة حول الرقابة على الصحف في مجلس الشعب و نقابة الصحفيين
التي طالبت برفع الرقابة عن الصحف .

و على الرغم من ان السادات قد اصدر قراراتين الأول عام ١٩٧١ برفع القيود المفروضة على سفر
الصحفيين و الثاني عام ١٩٧٢ باعادة الصحفيين الذين نقلوا الى مؤسسات القطاع العام الى مؤسساتهم
الصحفية الأصلية إلا أنه قام بعدد من الاجراءات ضد الصحفيين منها اسقاط عضوية عدد منهم من الاتحاد
الاشتراكي من ذوى الانتماءات السياسية المختلفة (٢٤) كما أحال بعضهم الى المعاش و نقل البعض الآخر الى
هيئة الاستعلامات و صدر قرار بسحب الترخيص لهم بالعمل في الصحافة تمهيدا لشطب أسمائهم من نقابة
الصحفيين (٢٥) . و قد أعادهم السادات الى أعمالهم مرة أخرى في سبتمبر ١٩٧٣ .

إلغاء الرقابة على الصحف بعد حرب أكتوبر :

اصدر السادات في ٩ فبراير ١٩٧٤ قرار بإلغاء الرقابة الرسمية على الصحف و ان بقيت الرقابة الذاتية التي
يعارسها رئيس التحرير في الصحف و الذي يعين من قبل السلالة الحاكمة . و في ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ألغيت
الرقابة على الصحف و الكتب الأجنبية .

و قد شهدت الصحف في هذه الفترة إنفراجة من الحرية جعلتها تناقش كافة القضايا و الموضوعات المطروحة على الساحة في ذلك الوقت . و أخذت التجربة الناصرية مساحة واسعة في هذه المناقشات بين المؤيدين و المعارضين . كما عاد للكتابة في الصحف عدد من الصحفيين الذين أبعادوا عن العمل الصحفي منذ أزمة مارس ١٩٥٤ مثل أحمد أبو الفتح و عبد المنعم مراد و غيرهم ، و أفرج عن مصطفى أمين إفراجا صحيا كما عاد على أمين من منفاه في لندن . و تولى عدد من الصحفيين الذين كانوا في عداوة مع النظام الناصري مراكز قيادية في المؤسسات الصحفية مما أدى إلى زيادة حدة الهجوم على عبد الناصر و سياسته .

إلا أن السادات قد ضاق ذرعا بالنقد الذي كانت تمارسه الصحافة ضد بعض أعمال الوراثة و بدأ الرئيس في خطبه و إجتماعاته يوجه اللوم الى الصحف و يطالبها بالابتعاد عن الاثارة و الالتزام بالسياسة القومية (٢٦)

المجلس الأعلى للصحافة :

في ١١ مارس ١٩٧٥ أصدر الرئيس السادات بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكي قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي و تحددت اختصاصاته في الآتي :

- * وضع ميثاق الشرف الصحفي ومتابعة تنفيذه .
- * وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية .
- * التنسيق بين المؤسسات الصحفية و دعم هذه المؤسسات .
- * ضمان حقوق الصحفيين في التعبير عن المجتمع .
- * التخطيط للتوسع الأفقي و الرأسي للصحافة .
- * إصدار تراخيص الصحف و الترخيص بالعمل في الصحافة (٢٧)

و في ٢٥ يوليو ١٩٧٥ أعلن المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي ميثاق الشرف الصحفي .

الصحافة و التعددية الحزبية :

في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن السادات قرارا بنحويل التظاهرات السياسية الثلاث التي كانت قد نُحِيت داخل الاتحاد الاشتراكي الى أحزاب مستقلة ترفع عنها نهائيا بد الاتحاد الاشتراكي ، و بمقتضى ذلك القرار أصبح في مصر ثلاثة أحزاب قسمت على أساس نظري لا يعبر عن واقع اجتماعي محدد الى يمين ووسط ويسار ، و قد مثل حزب الأحرار الاشتراكيين اليمين في حين مثل حزب مصر العربي الاشتراكي الوسط (و هو الحزب الحاكم) و مثل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اليسار .

و في ٩ سبتمبر ١٩٧٨ تأسس حزب العمل الاشتراكي . و خلال ثلاثة أعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية توزعت بدايات صدورها على الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، ففي ٢٨ يونيو ١٩٧٧ صدرت صحيفة (مصر) عن حزب مصر العربي الاشتراكي (الحزب الحاكم) و في ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ صدرت صحيفة (الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين و في ١ فبراير ١٩٧٨ صدرت صحيفة (الأهالي) عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي و في ١ مايو ١٩٧٩ صدرت صحيفة (الشعب) عن حزب العمل الاشتراكي .

وقد سبق صدور صحف الأحزاب التنظيم القانوني لها إستنادا إلى موافقة اللجنة التشريعية لمجلس الشعب فى ١٠ يناير ١٩٧٧ على إطلاق حق الأحزاب فى إصدار صحفها دون قيد أو شرط غير الالتزام بتشريعات قانون المطبوعات و دون تقييد بموافقة الاتحاد الاشتراكي العربى أو المجلس الأعلى للصحافة و هو ما نص عليه فيما بعد القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

مشروع (قانون الصحافة و المطبوعات) :

أدت هذه التحولات السياسية و الصحفية الجديدة على بروز الحاجة إلى إعادة النظر فى قانون المطبوعات و البحث عن صيغه جديدة لأوضاع الصحافة المصرية . وهكذا بدأ عبد المنعم اصاوى فى إعداد مشروع قانون (الصحافة و المطبوعات) ليقدم إلى مجلس الشعب .

و فى الوقت نفسه أصدر د. جمال العطفى وزير الاعلام قرارا فى ديسمبر ١٩٧٦ بتشكيل لجنة لمراجعة قانون المطبوعات و تنظيم الصحافة بما يتماشى مع التطورات السياسية . كما عهد السادات الى د. مصطفى خليل الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بإعداد قانون جديد للصحافة باعتبارها سلطة رابعة فى الدولة على أن يعاد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة بعد ذلك (٢٨)

و فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٧ نشرت جريدة الأهرام المسودة النهائية لمشروع قانون الصحافة و المطبوعات جاء فيها: (٢٩)

١- الصحافة حرة مستقلة و تمثل الشعب فى الرقابة على كافة السلطات و هو الذى يملكها و تؤكد قيم المجتمع و الدفاع عن عقائده و مبادئه و مقدراته و تستهدف حرية الصحافة المناخ الحر لمجتمع المعرفة المستنيرة و من خلال كفالة الوسائل لتدفق الأنباء الصحيحة ، و الصحفيون يمارسون حرياتهم و يلتزمون بصيانتها .

٢- حظر وقف المطبوعات أو مصادرتها أو إلغائها إلا بحكم قضائى

٣- اختصاص المجلس الأعلى للصحافة بإصدار ميثاق الشرف الصحفى و متابعة تنفيذه بما يكفل ضمان حرية الصحافة فى ظل الديمقراطية الاشتراكية مع إيجاد التوافق بين المصلحة العامة و مصالح المواطنين بحيث تحتل الصحافة مكانتها ، و يبدى المجلس رأيه فى مشروعات القوانين و اللوائح التى تتصل بالصحافة ، و التقدم بالمقترحات و التوصيات الى الجهات المعنية بهذه الشؤون ، و يتولى تقديم الدعم اللازم للمنشآت الصحفية و التسهيلات و الوسائل التى تؤدى الى فعاليتها و ضمان أداء رسالتها .

٤- حق كل مواطن فى التعبير عن نفسه على صفحات الصحف بالرأى و الملاحظة و لكل مواطن حق نشر شكواه مادامت صحيحة تستهدف الحق و العدل و الإصلاح ، و يتم النشر على مسئولية الصحفيين ، و تتخذ الصحف التى تصدر فى مصر احدى الصور الاتية :

أ- الصحف التى يصدرها الاتحاد الاشتراكي أو أجهزته ذات طابع قومى و لها الشخصية الاعتبارية العامة .

ب- صحف قائمة حاليا و تصدر عن أفراد ، تظل ملكيتها لأصحابها و تستمر فى مباشرة نشاطها و يمتثل هذا النشاط بوفااتهم ما لم تحول الى شركات مساهمة .

ج- صحف تصدر أو تطبع بعد العمل بهذا القانون على شكل شركات مساهمة و يستثنى من ذلك الصحف التى تصدرها الهيئات العامة و الجهات العلمية و النقابات و الاتحادات .

٥- يعين الاتحاد الاشتراكي رئيس و نصف أعضاء مجلس إدارة المنشأة الصحفية التابعة له و يكون من بينهم عضو منتدب أو أكثر و النصف الثاني بالانتخاب بحيث يمثل المحررون نصفهم . و تكون الأسهم في شكل شركات مساهمة اسمية و مملوكة لمصريين و لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ١٠٠ ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ، بودع بالكامل في أحد البنوك المصرية ، و لا يجوز أن تتجاوز ملكية استحص الواحد في أسهم الشركة ١٠٪ من قيمة الأسهم بشرط ألا تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه و يتكون المشروع من ٥٧ مادة و ينقسم إلى ثلاثة أبواب :

الأول : الصحافة من المادة الأولى إلى ٣٤ .

الثاني : المجلس الأعلى للصحافة من المادة ٣٥ إلى ٤٥ .

الثالث : المطبوعات من المادة ٤٦ إلى ٥٧ .

و قد تعرض المشروع لنقد حاد ووصف بأنه "كارثة" حيث أنه يرد المصريون إلى عصور الغاب و يصادر الفكر و يقيّد الرأي و يجعل الحكومة رقيباً و حسيباً على الصحف و الكتب و المجلات . (٢٠) و كان الإعلان عن التقدم به إلى مجلس الشعب مناسبة للدفاع عن حرية الصحافة اشترك فيها الكتاب و الصحفيين و المحامين و سجلت فيها نقابا الصحفيين و المحامين موقفهما في الاعراب عن رفض القانون عبر سلسلة من الجلسات و الندوات و البيانات .

و يمكن حصر النقاط الأساسية للاعتراض على هذا المشروع فيما يلي : (٢١)

١ - أن المشروع نقل القيود نفسها التي جاءت في قوانين المطبوعات القديمة بل و زادها صرامة .. و كل ذلك تحت شعار حرية الصحافة .

٢ - أن المشروع يتعارض و الاتجاه العالمي السائد في "حق المواطن في الاعلام" .

٣ - أن المشروع يخالف منطوق دستور ١٩٧١ و روح هذا الدستور و يخالف كذلك ما تتطور اليه الأمم من الأخذ بحرية التعبير .

٤ - أن المشروع تجاهل حرية الصحافة و الاعلام في الوسائل الاعلامية المرئية و المسموعة و التي يتزايد نفوذها و تأثيرها في الرأي العام . و كان حرياً به أن يكمل ما نص عليه دستور ١٩٧١ في المادة ٤٨ من أن حرية الصحافة و الطباعة و النشر و وسائل الاعلام مكفولة .

٥ - نصوص المواد التي تلزم كافة الصحف الفردية القائمة بالتحويل إلى شركات مساهمة ثم إيقاف صدورها في حالة عجزها ، نصوص غير دستورية و هي اتجاه معاد للديمقراطية الحق .

٦ - يمنح القانون الجديد المجلس الأعلى للصحافة حق طلب إلغاء الترخيص المخول لصدور الصحف بشرط صدور القرار بموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل . و هذا النص يعتدى على الدستور و على عدم جواز إلغاء الصحف و يعطى المجلس الحق في الترخيص و في سجنه .

٧ - أعطى القانون المجلس أيضاً حق وقف الصحف عن العمل و هذا ارتداد عن كل ما كسبه الصحفيون المصريون من حقوق و ضمانات بعد أن عصفت بهم قرارات النقل و الوقف و التشريد .

٨ - بدعة توسيع اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ستؤدي حتما إلى خنق الصحافة المدرسية و الجامعية .

٩ - أنه تجاهل حق العاملين في صحف الاتحاد الاشتراكي و الذي تقرر من قبل في ٤٩٪ من رأس مالها .

١٠ - بدلا من أن يطلق المشروع حق اصدار الصحف فقد وضع في سبيلها عدة عقبات تبدأ باخطار وزارة الاعلام ثم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للصحافة ، و اشتراط نصاب مالي كبير ، ومنح أكثر من جهة حق وضع القواعد المنظمة لاصدار الصحف .

١١ - أعطى القانون المجلس الأعلى للصحافة سلطات واسعة على الصحفيين و سلب بذلك النقابة سلطاتها و حقوقها تجاه أعضائها .

و إزاء معارضة الكتاب و الصحفيين و المحامين لم تجد الوزارة بدا من سحب المشروع من مجلس الشعب قبل مناقشته .

قوانين الردة عن الديمقراطية :

قانون (حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى) :

أصدر أنور السادات عدة قوانين و صفتها المعارضه بأنها قوانين ميّنة السعة من أهمها القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ "الحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى " الذى فرض العزل السياسى على الذين تولوا مسئولية سياسية قبل الثورة . و قد فرض هذا القانون قيود شديدة على العمل الصحفى اذ قررت المادة (٨٠) فقرة (د) و كذلك بنود الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الحاصر بالجميع التى تمنع بواسطة الصحف و غيرها من وسائل النشر على ما ينشره أو يذيعه أى مصرى فى الخارج اذا كان يمس المصالح القومية العليا للبلاد أو يفسد الحياة السياسية أو يعرض الوحدة و السلام الاجتماعى للخطر .

و قد اعترضت احزاب المعارضه و صحفها على هذا القانون ، و قرر حزب الوفد الجديد تجميد نشاطه فى ٦ يونيو ١٩٧٨ و توقفت صحيفة (الأهالى) عن الصدور لمدة خمسة أسابيع احتجاجا على صدور القانون كما قرر حزب التجمع وقف نشاطه السياسى . (٣٢)

و فى ٣٠ مايو ١٩٧٩ صدر القانون رقم (٣٦) بتعديل بعض مواد قانون الأحزاب الذى وضع قيودا شديدة على النشاط الحزبى للمخالفين لمبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ و حركة التصحيح ١٩٧١ ، و لمعاهدة السلام مع اسرائيل .

قانون العيب :

فى ١٥ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم (٩٥) بعنوان "قانون حماية القيم من العيب" . و الذى أطلق عليه قانون العيب . و هو يقضى بان يسأل سياسيا كل من يدعو إلى إنكار الأديان أو تحريض الشباب على الانحراط عن طريق الدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن و النشر والاذاعة فى الخارج متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد .

و قد احتجت الاحزاب المعارضة و عدد من المستقلين و نقابتي المحامين و الصحفيين على قانون العيب لما فيه من مخالفه للدستور و تقييد شديد للحريات خاصة حرية العمل الصحفى لما تضمنته من نصوص حائرة حول محاسبة الصحفيين عن الأخبار (الكاذبة) و البيانات المغرضة لما يسببه ذلك من ارباك للعمل الصحفى نتيجة توتر الصحفيين و خشيتهم من الوقوع فى خطأ نشر أخبار تكذيبها الدولة بعد ذلك مما يعرضهم لطائلة القانون . (٣٣)

و قد اعلنت نقابة الصحفيين رفضها لهذا القانون و اعلنت التزامها بالوقوف إلى جانب من يتعرضون لتطبيقه خاصة و أنه أجاز للمدعى العام الاشتراكى نقل الصحفى بعد الحكم عليه من محكمة القيم .

وفي ٢٠ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة بصفة دائمة وفي الشهر نفسه صدر قانون الاشتباه الذي وسع من دائرة الاشتباه لتشمل السياسيين .

وهكذا شهد نظام السادات حالة من الانفصام السياسي بين الديمقراطية التي تمثلت في وجود الأحزاب و صحفها و إلغاء الرقابة على الصحف و بين الديكتاتورية التي مارسها من خلال القوانين التي تفتن واسعوها في القضاء على الحريات المختلفة و عرقلة العمل الحزبي و السياسي الصعفى .

وهكذا مرت البلاد في هذه الفترة بديكتاتورية القوانين التي تعد أشد وطأة على الحريات . وهكذا أعاد السادات بقوانينه إلى الأذهان فترة حكم اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ و التي كانت وبالا على الحريات في مصر.

قانون سلطة الصحافة:

بعد الهزيمة التي لاقاها مشروع (قانون الصحافة و المطبوعات) و بعد الاستثناء الذي أجرى في أبريل ١٩٧٩ حول الصحافة كسلطة رابعة .. بدأ الحديث من جديد عن الحاجة لقانون جديد للصحافة . وفي ١٦ أغسطس ١٩٧٩ تم تشكيل لجنة تنظيم الصحافة و تحويلها إلى سلطة دستورية رابعة (أطلق عليها لجنة تقنين الصحافة) ضمت بينهم عدد من الصحفيين و اساتذة الصحافة و القانون و بعض خبراء إدارة الصحف و الشؤون المالية و التجارية .

و تحددت مهام اللجنة في وضع مشروعات القوانين التي تراها مناسبة لتنظيم الصحافة لتعرض على جميع الصحفيين لبدء الرأي من خلال جلسات استماع خاصة تنظمها اللجنة البرلمانية للنقابة و الاعلام (٢١).

و من الغريب ان ما انتهت إليه اللجنة من صياغة لمشروع "قانون جديد لتنظيم الصحافة" بعد جلسات استمرت في الفترة ما بين أغسطس و نوفمبر ١٩٧٩ ، لم يلق سوى الأعمال . و شكلت لجنة خاصة في مجلس الشعب برئاسة رئيسه د. صوفى أبوطالب و عضوية ١٧ من أعضائه في ١٨ يوليو ١٩٧٩ ، و أعدت مشروع قانون كامل للصحافة وافق عليه مجلس الشعب في ١٠ يوليو ١٩٨٠ و صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة في ١٤ يوليو ١٩٨٠ يحمل اسم "قانون سلطة الصحافة" و ظهرت معالجات نقدية بارزة لهذا القانون ، بعضها يتعرض للتسمية ذاتها و البعض الآخر يتجه لتناول نصوصه الأساسية ، و إن كان لا يهمل التحفظ أيضا على التسمية .

١- نقد مفهوم "السلطة الرابعة": (٢٠)

بنى المعارضون لاعتبار الصحافة سلطة معارضة على أن السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية التي عينتها الدساتير المصرية يجب ان تتوفر فيها شروط لا تتوفر في الأصل في الصحافة و هي:

- ١- أن تكون مختصة بحكم النظام بأن تؤدي وظيفته من وظائف الدولة .
- ٢- أن يكون لها بحكم و طبيعتها أن تأمر و أن تنهى .
- ٣- أن تكون أوامرها و نواهيها في حدود اختصاصها مكفولة النفاذ بـ طان الدولة القائم على المهر و الارغام .

إلا أن الصحافة بما لها من تأثير في تكوين الرأي العام أو توجيهه لا تعتمد على سلطان الدولة بل تعتمد على ما تقدمه للناس من آراء و آراء و نشاطها في هذا الاتجاه يبع خارج إطار الدولة لا داخله منه في ذلك مثل الأحزاب و النقابات و غيرها من الجماعات التي تؤثر في الدولة بفقد مالها من تأثير في الرأي العام.

كما أن الصحافة في العالم الحر مهنة حرة و هي الوحيدة بين المهن الحرة التي نصت الدساتير المصرية المتعددة على كفالة حريتها و غنى عن البيان أن كفالة حرية الصحافة ، إنما يعنى حماية الصحافة من الدولة لأن الدولة هي وحدها التي تملك أن تفرض الرقابة على الصحف و هي وحدها التي تملك أن تندرما أو تعطلها ثم أن الصراع بين الصحافة و السلطة كاد أن يكون ظاهرة بارزة في كل عصر من عصور التاريخ .

و في ضوء ما تقدم يبدو غريبا " تقسيم الصحافة كسلطة رابعة ضمنا لحريتها و تأكيد على استقلالها " و وجه الغرابة هنا أن هذه الصيغة توهم قارئها أن جعل الصحافة سلطة رابعة من شأنه أن يؤدي إلى ضمان حريتها و التأكيد على استقلالها ، و هذا ليس من الحقيقة في شيء .

فالصحافة تفقد حريتها كما تفقد استقلالها إذا صارت سلطة من سلطات الدولة ذلك لأن حريتها لا تتوفر إلا حيث تعمل خارج إطار الدولة و استقلالها لا يتحقق إلا حين تكون مستقلة عن الدولة لأنها ان خضعت للدولة و استقلت عن كل شيء آخر فلا قيمة لاستقلالها.

٢- نقد مواد القانون :

في هذا الاطار ، يلاحظ أن النتيجة الطبيعية لقرار هذا القانون بأن "الصحافة سلطة من سلطات الدولة" قد انتهت في ضوء الممارسة الصحفيه الى تحويل الصحف المصرية التي تعرف عادة بـ "القومية" الى صحاحه "سلطة" تلتزم في الغالب بالسياسات الحكومية و ترعى الممارسات السياسية الاقتصادية الاجتماعية للدولة . و الذي لا شك فيه ان بعض مواد هذا القانون تخالف الدستور كما أنها أقل كفالة للحرية من الفوائين القديمة و يكفي أن نبرز أهم ملامحه التي تبين اتجاهاته و فلسفته لتتضح حقيقة و هي (٢٦)

١- تقييد حرية اصدار الصحف الى حد كبير فمن تأمين ضخم الى شروط جائره الى قصر للاصدار على تنظيمات و هيئات معينه ، بل نص القانون في هذا الصدد كذلك على أن "الصحف القائمة حاليا و تصدر عن أفراد تظل ملكيتها لأصحابها و تستمر في مباشرة نشاطها ، وينتهي هذا النشاط بوفاتهم " .

٢- تكرار الادعاء بأن المؤسسات الصحفيه "القومية" مملوكة ملكية شعبية ، و تفسير ذلك بمقولة إن مجلس الشورى يملك ٥١٪ من قيمة أموالها و ملحقاتها ، و ان العاملين بها يملكون النسبة الباقية (٤٩٪) . و بهذه الكيفية لا يمكن أن تتحقق الملكية الشعبية . ثم ان فكرة تمليك العاملين في الصحف تلك النسبة غير عملية و غير منطقية . فالعاملون في المؤسسات غير الصحفيه المملوكة للدولة لم يظفروا بمثل هذا الامتياز ، و ليس هناك ما يدعو الى ايثار العاملين في المؤسسات الصحفيه به ، الا إن يكون المراد هو شراء تأييدهم للحكومة .

٣- التكوين الملتوى المعقد للجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفيه و لمجالس ادارتها ، و هو تكوين لا يهدف الا الى احكام قبضة الدولة على هذه المؤسسات .

٤- إنشاء المجلس الأعلى للصحافة و اعطائه صلاحيات واسعة ليكون أداة الدولة الأساسية في الهيمنة على الصحافة و توجيهها و التحكم في مقدراتها و التدخل في شئونها.

٥- ان مجلس الشورى لا يمكن ان يمثل " ملكية اشعب للصحافة " و لا يصلح حتى ليكون واجهه لحمل هذا الشعار البراق المضلل الذى تعلنه الدولة : إنه ليس نزعاً من الحكومة (من حيث هي الشئنة التمييزية و الادارية العليا للدولة) و هو مؤلف من أعضاء معينين تنتمى أغلبيتهم الساحقة إلى الحزب الحاكم ، و هو في الوقت نفسه أشبه بالمجالس القومية المتخصصة التى نصت عليها المادة (١٦٤) من الدستور ، و على هذا تكون إضافة ملكية المؤسسات الصحفية ما لدى الحكومة و ما هو في الحقيقة إلا ستار يحجب سلطة الدولة و يحفى قبضتها المعسكة بالصحف.

٦- و فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للصحافة فإن هناك فجوة كبيرة بين أهدافه و اختصاصه كما وردت في نص القانون الذى جاء فيه إنه يهدف إلى " دعم حرية الصحافة و ضمان استقلالها .. فى إطار الحفاظ على المعلومات الأساسية للمجتمع و ضمان سلامة الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعى و الالتزام بالقيم الدينية و الروحية و النظام الاشتراكى الديمقراطى و مكاسب الشعب المصرى " و واضح أن هذه أهداف سلطوية و أن حشرت بينها حشراً عبارة " دعم حرية الصحافة و ضمان استقلالها ".

أما اختصاصات المجلس فهى خليط من الاختصاصات الرقابية و التشريعية و القضائية و التنفيذية التى استعيرت أو أنتزعت من هيئات أو أجهزة أخرى كهيئة الاستعلامات و وزارة الداخلية و نقابة الصحفيين و النيابة العامة.. إلخ بالإضافة إلى بعض الاختصاصات التى هى من صميم مسئوليات المؤسسات الصحفية ذاتها و هذه الصلاحيات تجعل من مجلس الصحافة حكومة كاملة تمنح و تمنع و توجه و تشرع و تحكم و تحكم .

و لتأكيد الصبغة الرسمية للمجلس و الصلة الوثيقة بينه و بين جهاز الحكم فى أعلى مستوياته نص القانون على أن رئيسه هو رئيس مجلس الشورى و على أن " لرئيس الجمهورية دعوة المجلس لاجتماع غير عادى و فى هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية ".

و قد فرض قانون سلطة الصحافة نفسه على أعمال المؤتمر العام للصحفيين المصريين الذى عقد تحت شعار " الصحافة المصرية.. الواقع و المستقبل " فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ يناير ١٩٩١ و نظمت نقابة الصحفيين .

و قد قدم عدد من أساتذة الصحافة و الصحفيين عدة دراسات تناولت تأثير هذا القانون على الوضع الصحفية سواء من حيث تأثيره على حرية الصحافة و إصدار الصحف أو تأثيره على الصحفيين و على الصحف و إدارتها و ملكيتها.

و سنعرض لبعض هذه الدراسات التى تناولت قانون سلطة الصحافة.

قدم الاستاذ جلال عارف ورقة عمل في جلسة الاستماع التي تناولت قوانين الصحافة و الحريات . هاجم فيها القانون ووصفه بأنه وضع القيود على اصدار الصحف و أعطى المجلس الاعلى للصحافة سلطات سعيذبة واسعة على الصحفيين .

كما بين انه بمقتضى هذا القانون احكمت ضمانات السيطرة على المؤسسات الصحفية القومية بعيين رؤساء مجالس الادارات و معظم أعضاء مجلس الادارة و الجمعية العمومية . (٢٧)

و قدم د . أحمد حسين الصاوى دراسة هامة احتوت على نقد شديد للقانون هاجم فيها اعتبار الصحافة سلطة و ناقش عددا من مواد القانون موضحا ما فيها من مخالفات للدستور أو ما فيها من قيود على حرية الصحافة . و قد أكد د . الصاوى على ان قانون سلطة الصحافة الذى نطبق احكامه على الصحافة المصرية لم يجعل منها "سلطة من سلطات الدولة" كما قيل و انما جعل منها "صحافة سلطه" نتحكم الدولة في كل امورها .

كما قدم في هذه الدراسة توصيفا لعدد من المظاهر السلبية التى تعاني منها صحافتنا و من أهمها :
- تحول المراكز القيادية الصحفية الى مناصب حكومية ، فاختيار رؤساء التحرير و رؤساء ادارات المؤسسات الصحفية و من إليهم يتم بقرارات سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية و الأمنية و غيرها . و قد أدى هذا الوضع الى صيغ تلك المناصب بصفة رسمية حكومية تتعارض بالضرورة و ما ينبغى لتساغليها من حرية و استقلال فى الفكر و الأداء .

- ان الصحف العامة أصبحت اقرب الى ان تكون صحفا للحزب الحاكم منها الى ان تكون صحفا قومية ، و لعل هذا يفسر ان الصحف التى أصدرها الحزب الحاكم باسمه مى اقل الصحف نوبعا إذ لم تعد هناك حاجة ماسة اليها مع وجود تلك الصحف العامة .

- ان الدولة تربت هذه القيادات منها و اسبغت عليها الكثير من مختلف الامتيازات الأدبية و المادية حتى تزيد من ارتباطها بجهاز الحكم مما جعلها فئة متميزة عن القاعدة العريضة من الصحفيين و لانسك ان لمثل هذا المناخ الطبقي فى المؤسسات الصحفية آثار ضاره على العمل الصحفى .

- أصبحت القيادات الصحفية من أعمدة السلطة و كان لابد لتدعيم مكانتها من منحها قدرا كبيرا من الحرية داخل المؤسسات . ولكن لم تكن كل الممارسات فى هذا الصدد لصالح المهنة أو المؤسسة أو العاملين فيها و كان بعضها مجرد ممارسات رقابية لصالح الحكومة .

- أصبحت المؤسسات الصحفية كدواوين الحكومة و إدارات القطاع العام يغلب عليها الشللية و المناورات .

- تراكم العمالة الزائدة فى المؤسسات الصحفية لعدم وجود سياسة ثابتة للتعيين و كثرة الوساطات . (٢٨)

وقد اسفرت المناقشات التى دارت فى جلسات الاستماع و شهدها جمهور من الصحفيين و أساندة الصحاف عن بعض المؤشرات الهامة نوجرها على النحو التالى :

- تأكيد على ان قانون سلطة الصحافة لا يتماشى مع المواثيق المختلفة ابتداء من ميثاق الأمم المتحدة و انتهاء بالنظام العالمى الجديد للاتصال الذى وقعت مصر فى بلجراد ١٩٨٠ .
- الهجوم على عدد من المواد فى القانون و التى لا تتلائم مع ظروف البلاد الحالية و تحتاج إلى إعادة نظر مثل إعادة (١٨) التى تحظر على الممنوعين من مباشرة حقوقهم السياسية من إصدار الصحف أو الاشتراك فى ملكيتها و المادة (١٩) التى تجوز للمجلس الأعلى للصحافة ان يستثنى بعض الأشخاص الاعتباريين من الشروط التى حددها المادة لإصدار الصحف و التى تمس مبدأ المساواة بين الراغبين فى إصدار صحف ، (٢٩)

كما أعلن عدد من الحاضرين اعتراضهم على نص المادة (٢٢) من القانون الذى يضطدم برمته مع الحقوق المكتسبة للعاملين فى الصحف التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى من صحفيين و ادبيين و عمال .
كما فوئقنى الجلسة المادة (٢٩) من القانون التى نصت على أن تكوين الجمعية العمومية الصحفية يكون من ٣٥ عضواً ، أقليتهم بالانتخاب (١٥) عضواً و أغلبيتهم بالاقتدار (٢٠) عضواً حيث وصف هذا النص بأنه قلب وضعا بديهيًا و هو الأخذ بمبدأ الانتخاب أساسا و أن يكون التعيين هو الاستثناء و ليس الأصل .
- ان القانون قد فرض ملكية الدولة على المؤسسات الصحفية التى لم تنطلق لأسباب مالية و إدارية إلى إنشاء صحف جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من جموع الصحفيين الجدد . (١٠)

كما طرحت عدة رؤى لتدعيم حرية الصحافة منها : (١١)

١- تأكيد مبدأ حرية الاعلام و الصحافة فى مصر و ذلك على النحو التالى :

- إلغاء القوانين الاستثنائية و تخليص قانون العقوبات المصرى من بعض جرائم الرأى التى ينمى بها مثل جريمة الإهانة و العيب و الاخلال بالمقام و جرائم كراهية النظام أو تشجيع الجرائم .
- عدم المخالفة فى تطبيق بعض المبادئ التى تعوق الأداء الصحفى مثل منع نشر بعض المداولات العسائية التى يستعمل فى منع الصحفيين من حضور بعض الجلسات دون مبرر حقيقى .
- العمل على التخلص من بعض العبارات المطاطة و التى ليس لها مدلول محدد و الواردة فى بعض القوانين المنظمة للنشاط الصحفى و التى تستخدم فى تقييد حرية الصحافة من خلال التوسع فى تفسيرها مثل وادى النظام الإجتماعى و الأمن القومى و غيرها و التى تفسر وفق ما يريد صاحب السلطة .
- الإلتزام بروح دستور ١٩٧١ و الضمانات العالمية لحرية الرأى و التعبير .

٢- إطلاق حرية إصدار الصحف فى مصر و ذلك عن طريق :

- الاكتفاء بإخطار الجهة الإدارية عند إصدار الصحيفة دون اشتراط الحصول على ترخيص .
- الاعتراف بحق الأفراد فى إصدار الصحف .
- إلغاء النص الوارد فى قانون سلطة الصحافة الحاص بحظر إصدار الصحف على بعض الفئات الممنوعين من ممارسة الحقوق السياسية .

٣- توفير الحماية للصحفيين أثناء ممارسة عملهم و ذلك :-

- باتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الصحفيين من التعرض للسجن و الاعتقال و التعذيب بسبب المهنة .
- اتاحة الفرصة الحقيقية للصحفيين للتعبير عن آرائهم بحرية و مسئولية دون أن يتعرضوا بسبب ذلك للمسئولية السياسية .
- كفالة حق الصحفي في الرجوع إلى مصادر الأنباء و المعلومات .
- منع نقل الصحفي من عمله إلى عمل آخر رغما عن إرادته سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- ضمان الحقوق الاقتصادية للصحفيين ليتحقق لهم مستوى معيشى لائق .

و فى جلسة الاستماع التى خصصت لمناقشة قضايا الملكية و الادارة عرض الأستاذ عبد الحميد حمروش ورقة عمل عرض فيها لتأثير قانون سلطة الصحافة على ادارة المؤسسات الصحفية ذكر فيها ان القانون خلق صورا جديده من صور الرقابة على المؤسسات بخضوعها لأول مرة لمراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات و توسيع قاعدة اختيار اعضاء مجلس الادارة و تكوين جمعية عمومية من كل مؤسسة من بين العاملين فيها و لكن التجارب أثبتت عددا من الأخطاء من بينها :

- أ - الغاء منصب العضو المنتدب عن مجلس الادارة فى التشكيلات الجديدة .
- ب - ترك ترشيح اعضاء مجلس الادارة من الناحية الفعلية و كذا الأعضاء المعيّنين فى الجمعية العمومية لرئيس مجلس الادارة المختار .
- ج - عدم مراجعة السياسات الادارية حتى وصل الأمر برئيس مجلس ادارة احدى المؤسسات الى سلب حق المالك الوحيد فى تعيين رئيس تحرير صحيفه تصدر عن المؤسسة و الغاء تعيين رئيس قائم بالعمل .

و من الجدير بالذكر أن مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين قد نوه هو الآخر بمساوىء قانون سلطة الصحافة فى جلسة الاستماع الأولى التى عقدت فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ ، فقد ذكر ان القانون بصع سباجا واضحا لعملية اصدار صحيفة و يضع قيودا تجعل من المتعسر بالفعل اصدار صحيفة (١٢)

و هكذا يتضح اجماع الصحفيين على رفض قانون سلطة الصحافة و المطالبة بتعديله و ذلك حتى تستطيع الصحافة ان تقوم بدورها فى التوجيه و النقد .

و يوضح العرض السابق لتشريعات الصحافة و أوضاعها منذ قيام الثورة حتى وقتنا الحالى ان الدولة دائما تبرز باعتبارها طرفا قويا فى اطار العلاقة بين الصحافة و السلطة ، و من الاغراق فى التفاؤل التنبؤ بحدوث تقدم فى ممارسات جهاز الدولة نفسه إلى موقع الصحافة فى المجتمع و دور الصحفي و وظائفه ، اذ لا يزال مطروحا حتى الآن على جهاز الدولة ان يقرر هل يتعامل مع الصحافة باعتبارها جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية أم انه يراها "جهازا رقابيا" ينوب عن الشعب فى "ضبط أداء" الأجهزة و الهيئات المختلفة و ينبه جهاز الدولة نفسه إلى ما يجب ضمانا للتصحيح المستمر للممارسات الخاطئة ؟ و بالقدر نفسه لا يزال مطلوبا ان يحدد جهاز الدولة نظرتة الى الصحفي : هل يراه "مجرد مؤلف" فى جهاز يتبع الدولة و عليه ان يلتزم بتوجيهات هذا الجهاز؟. أم يراه "ممثلا" للرأى العام ينبغى ان يكون فى مستوى الثقة التى جعلت منه "نائبا عن الجماهير"

حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة جهاز الدولة نفسه و أدى به إلى نقد هذا الجهاز و تنفيذ مواقفه و دفع الراى العام لاتخاذ مواقف تعارض من سياسته؟

و فى هذا الصدد تتحمل نقابة الصحفيين مسئوليات كبرى فى التخلص من القوانين التى تحول دون حرية الصحافة و الصحفيين و المشاركة فى سن التشريعات التى تتعلق بالمهنة و الدفاع ضد أشكال الاعتداء المختلفة على الصحفيين و استرداد حقها فى (الولاية) على المهنة و انتزاعه من الأجهزة و الهيئات أو المجالس الدخيلة.

ولا بد أن نؤكد أن الصحافة لا يمكن أن تمارس حريتها الا فى ظل مفهوم متكامل للحرية يلتقى بظلاله على العمل الصحفى ، و تتحول فى ظله قضية الحرية لتصبح قضية (راى عام) تشغل رجل الشارع قبل ان تشغل المعنيين بالعمل الصحفى ، تتحرك من أجلها كافة التنظيمات الشعبية و النقابات المهنية و المجالس النيابية و الهيئات القضائية . و عندما يحدث ذلك فان قضية التشريعات المنظمة للعمل الصحفى لن تكون قضية "بعض الصحفيين" الذين يتميزون بجرأة تدفعهم إلى معارضة التشريعات التى تمثل انتهاكا لحرية الصحافة و الصحفيين ، و انما ستصبح قضية كل القوى الساعية الى الديمقراطية الحقيقية التى ترى فى حرية الصحافة مطلبا ضروريا و ضمانا لتحقيق اهدافها فى الوصول إلى الجماهير و مشاركة مسيرة العمل الوطنى .

* * * *

مصادر المبحث الأول و مراجعه

- ١ - عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ ص ٢١ (القاهرة: مكتبة مديبولي ، ١٩٨٩) ص ١٢٠
- ٢ - رمزي ميخائيل جيد : أزمة الديمقراطية ومازق الصحافة القومية ١٩٥٢ - ١٩٨٤ (القاهرة: مكتبة مديبولي، ١٩٨٧) ص ٢٠
- ٣ - المرجع السابق نفسه ، ص ١٨
- ٤ - ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١ (القاهرة: للعربي للنشر ١٩٨٨)، ص ١١
- ٥ - ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة في مصر بين التشريع و التطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع ، ١٩٨٣) ص ٢٢
- ٦ - المسح الشامل للمجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية (القاهرة: ١٩٨٥) ص ١٦
- ٧ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٥٩
- ٨ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٦٨
- ٩ - المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، مصدر سابق ، ص ٢٥
- ١٠ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، ص ١٨٧
- ١١ - المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، مصدر سابق ، ص ٢٦
- ١٢ - الأهرام ١٦ / ٤ / ١٩٥٤
- ١٣ - رمزي ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ٣٦
- ١٤ - عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ٦٣
- ١٥ - المرجع السابق نفسه ، ص ٥٨ - ٥٩
- ١٦ - عواطف عبد الرحمن ، أوضاع الصحافة المصرية في ظل ثورة يوليو في: أنيس صايغ (إشراف) عبد الناصر وما بعده ص ١١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٨٠) ص ٢٦٠ - ٢٧٣
- ١٧ - أحمد حسين الصاوي ، الصحافة المصرية في مفترق الطرق في: مجموعة من الكتاب ، مستقبل الصحافة في مصر (القاهرة: الموقف العربي ، ١٩٨٠) ص ٢١ - ٢٢
- ١٨ - رمزي ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ٥٩
- ١٩ - عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة ، مرجع سابق ص ٦١
- ٢٠ - المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، مصدر سابق ، ص ٥٩
- ٢١ - المصدر السابق نفسه ، ص ٦٦
- ٢٢ - ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٧
- ٢٣ - رمزي ميخائيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٤
- ٢٤ - علي الدين هلال و آخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ص ٢١ (القاهرة: المركز العربي للبحث و النشر ، ١٩٨٢) ص ١٣٤ ، ١٣٥

- ٢٥- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦١-٦٢
- ٢٦- رمزى ميخائيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٩
- ٢٧- على الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٤٥
- ٢٨- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٤-٩٥
- ٢٩- المرجع السابق ، ص ٩٥-٩٦
- ٣٠- ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى النعم (القاهرة : سجل العرب ، ١٩٨٧) ص ١
- ٣١- فى هذا الصدد انظر :
- كامل زهيرى ، الصحافة بين المنح و المنع : (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) ص ٤٠-٦٥
- ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى النعم ، مرجع سابق ، ص ٤٥
- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٦-٩٧
- ٣٢- رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، ص ١٣٤
- ٣٣- كامل زهيرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩
- ٣٤- ليلى عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣
- ٣٥- مصطفى مرعى ، الصحافة بين السلطة و السلطان ، ص ١١ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠) ص ٧٤-٧٨
- ولمزيد من التفاصيل راجع :
- محمد سيد محمد ، الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ (القاهرة : دار الشعب ١٩٧٩)
- محمد حسنين هيكل ، السلام المستحيل و الديمقراطية الغائبة (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ١٩٨٠)
- سامى عزيز ، الصحافة مسئولية و سلطة ، ص ١ (القاهرة : مؤسسة دار التعاون ، ١٩٨١) ص ٦-١١٤
- أحمد حسين الصاوى ، "قراءة فى ملف الصحافة المصرية" مجلة الدراسات الاعلامية ، العدد ٥٤ ، يناير - مارس ١٩٨٩ ، ص ١١
- ٣٦- أحمد حسين الصاوى "قراءة فى ملف الصحافة المصرية" ، مصدر سابق ، ص ١٥-١٧
- ٣٧- المؤتمر العام للصحفيين - يناير ١٩٩١ - تقرير اللجنة التنفيذية ، ص ٣ - ٤
- ٣٨- أحمد حسين الصاوى - قانون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) الجذور و الفروع ، المؤتمر العام للصحفيين المصريين - نقابة الصحفيين - يناير ١٩٩١ - ص ٣ ، ٤
- ٣٩- الصحفيون يناير ١٩٩١ - خليل صابات - ص ١٠١ - ١٠٢
- ٤٠- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - كامل زهيرى
- ٤١- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - ليلى عبد المجيد ص ١٠٥ - ١٠٦
- ٤٢- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - ص ٨٥

المبحث الثاني

نقابة الصحفيين المصريين

منذ اواخر القرن الماضى والصحفيون ينددون املا كان عربز المنال وهو أن تجمع شتاتهم نقابة او تنظيم ينضمون تحت لوائه . وقد قاموا بالفعل بعدة محاولات فى سبيل انشاء نقابة ولكنها كانت دائما تنتهى للفشل لعدة اسباب منها صعوبة التجديد الدقيق للصحفى والذي نتج عن عدم اشتراط اجازة علمية معينة للعاملين فى الصحافة ومنها ايضا حصر اعضاء النقابة فى اصحاب الصحف من ناحية ومطالبة الحكومة بالامتيازات الصحفية من ناحية ثانية دون الأخذ فى الاعتبار المحررين العاملين فى الصحف ودون اهتمام باقرار القواعد التى تستند عليها العلاقات بينهم وبين اصحاب الصحف كما كان الطابع الاحنى والى عام ١٩٢٠ هو الغالب على محاولات انشاء النقابة ، اذ كانت الصحافة الأجنبية عادة هى التى تدعو اليها وبطابع التكتل فى سبيل مناهضة الحكومة المصرية فى كنف الامتيازات الأجنبية . (١)

واذ تتبعنا محاولات انشاء النقابة فان بدايتها كانت عام ١٨٩٩ عندما فكر الصحفيون فى انشاء تنظيم يجمعهم واجتمعوا فى فندق الكوننتال بدعوة من صاحب (الامرام) ، ودارت مناقشات بينهم حول تعريف الصحفى فقد اراد بعض اصحاب الصحف حصر التعريف فى ملاك الصحف فقط وهو ما لم يرض عنه المحررون العاملون فى الصحف . وقد قرر هؤلاء الانعصال عن تنظيم اصحاب الصحف وانشأوا جمعية لهم باسم جمعية الكتاب والتى ضمت فى عضويتها نحو ٤٠٠ كاتب الا ان هذه المحاولة قد فشلت لاعتراض اللورد كرومر على تأليف نقابة للصحفيين .

وفى عام ١٩٠٩ انشئت رابطة الصحفيين الاجانب ورغم ان مؤسسيها حاولوا ضم الصحفيين المصريين والسوريين الى تجمعهم المهنى الا ان هؤلاء شعروا بمعاداة هذا الكيان لهم فحاولوا انشاء تنظيم خاص بهم الا ان محاولتهم اجهضت لقلّة عدد الصحفيين وافتقارهم روح التكتل والتضامن . وساعد على ذلك ان مهنة الصحافة ذاتها كانت من المهن التى لا تحوز التقدير الكامل فى المجتمع . حيث كان ينظر للصحفى على انه انسان طفيلى يعيش على اخبار الآخرين . وكان الصحفيون يعانون من أزمة الحرية وأزمة لقمة العيش فى آن واحد . (٢)

وفى عام ١٩١٢ قام عدد من اصحاب الصحف بانشاء نقابة للصحفيين ضمت المصريين والاجانب العاملين فى الحقل الصحفى .. الا ان هذا الاجتماع انفرط بقيام الحرب العالمية الاولى . وبعد انتهاء الحرب قام عدد من الصحفيين بتأليف رابطة هدفها الرئيسى العمل على انشاء نقابة للصحفيين .

وفى العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات قامت عدة اشكال تنظيمية للصحفيين كانت فى أغلبها تضم العنصر المصرى . وقد ساعد على ذلك ان ثورة ١٩١٩ بمفهومها الشعبى دعت عددا كبيرا من الشباب الى التعبير عن آرائهم بواسطة الصحف وبدأت الصحافة تشهد محررين من حملة الشهادات العالية .

ومن ابرز هذه المحاولات النقابية التى تالعت عقب صدور دستور ١٩٢٣ عندما سارع ثلاثة من الصحفيين هم امين الرافعى واحمد حافظ عوض ولين كاسترو لمقابلة رئيس الوزراء مطالبين باصدار قانون

بإنشاء نقابة للصحفيين ثم اجتمع عدد من اصحاب الصحف ومحرريها وبدأوا فى اعداد مشروع النقابة التى اعلن قيامها سنة ١٩٢٤ .

ورغم تعدد محاولات انشاء نقابة للصحفيين الا انها لم تنل اعترافا رسميا من الحكومة الى ان صدر مرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة فى ٢٠ ابريل ١٩٣٦ فى عهد وزارة على ماهر . وقد تم بوضع قانون الجمعية الصحفى محمود عزمى الذى كان يشغل منصب المستشار الصحفى لمجلس الوزراء .

جمعية الصحافة :

اقتنع محمود عزمى من خلال التجارب السابقة بان النقابة لا يمكن ان تقوم وان تدوم الا بقانون ينظم كيانها تنظيميا رسميا معترفا به وان النقابة لابد ان تكون تعبيراً عن مصالح العاملين فى الصحف ، كما تعبر عن مصالح اصحاب الصحف .. لذا اهتم وهو يضع قانون النقابة باحوال الصحفيين العاملين فى الصحف بتوفير الضمانات الكافية لهم حتى يقوموا بعملهم دون خشية من الفقر او العوز عند اصطدامهم باصحاب الصحف التى يعملون فيها .

- وقد هدفت جمعية الصحافة فى المقام الاول الى المحافظة على كرامة الصحافة والصحفيين ، فقد حددت المادة (٢) من مرسوم جمعية الصحافة اغراض الجمعية فى الآتى :
- ١ - العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها .
 - ٢ - السعى للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق ما يجب لهم من مزايا .
 - ٣ - تنمية روح الاخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ما بينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة .
 - ٤ - تنظيم علاقات الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور .

الشروط الواجب توافرها فى اعضاء الجمعية :

حددت المادة (٤) هذه الشروط فى الآتى :

- ١ - ان يكون مصرياً .
- ٢ - الا يقل سنه عن ٢١ عاما .
- ٣ - الا يكون قد صدرت عليه احكام فى جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .
- ٤ - ان يكون حسن السيرة .
- ٥ - ان يكون حاصلًا على شهادة دراسية عالية من مصر او من الخارج او ان يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة .
- ٦ - ان يكون صاحب صحيفة او ممثلاً له او محترفاً للصحافة .
- ٧ - ان يزكى طلب انضمامه اثنان من اعضاء الجمعية .
- ٨ - ان ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول فى الجمعية . (٣)

إلا ان المادة الثالثة قد نصت على عدم جواز التعرض للمسائل السياسية او المسائل الطائفية او الدينية ولا القيام بأى عمل خارج نطاق الأغراض المبينة فى المادة الثانية . وذلك بهدف حصر نطاق أعمال النقابة فقط فى الأوضاع النقابية والمهنية للعاملين فى الصحف ودون التعرض للحريات العامة بما تمثله من أساس العمل

الصحنى وأيضا حرمان الجمعية من مناقشة القضية الوطنية أو الادلاء برأيها فى الأحداث السياسية التى تمر بالبلاد . وتأكيدا على هذا المعنى قضت المادة (٢٦) بأن للحكومة دائما بمقتضى قرار مجلس الوزراء أن تأمر بحل الجمعية اذا خالفت أحكام المادة الثالثة . (١)

الا أن هذا المرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة لم يقدر له الانتقال الى حيز التطبيق بعد سقوط وزارة على ماهر وتقاعس الحكومات عن تعيين أول مجلس إدارة للجمعية . واستمرت الصحف فى مطالبتها بإنشاء نقابة للصحفيين ، فتأسف (الأمرام) أن للحوزية ولماسحى الأحذية وعمال الترام وسائقى السيارات نقابات تسهر على مصالحهم وليس للصحفيين نقابة تعمل لاصلاح حالهم ورفع مستواهم والمحافظة على ما لهم من حقوق . (٢)

وعادت المحاولات مرة أخرى بإنشاء اتحاد محررى صحافة مصر عام ١٩٣٨ وكان يضم المحررين فقط .

تأسيس نقابة الصحفيين :

فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ تقدم على ماهر رئيس الوزراء الى مجلس النواب بمشروع قانون نقابة الصحفيين فقرر المجلس إحالته الى لجنة الداخلية لاعداد تقرير عنه . وقد وافق عليه المجلس بعد أن أدخلت عليه اللجنة بعض التعديلات وذلك فى الجلستين المنعقدتين فى ٦ و ١١ مارس ١٩٤٠ . وحينما أحيل المشروع الى مجلس الشيوخ أدخلت عليه لجنتا الداخلية والعدل عدة تعديلات وأقره مجلس الشيوخ بصنته المعدلة فى جلستيه المنعقدتين فى ٨ و ١٥ مايو ١٩٤٠ . وحينما أعيد المشروع الى مجلس النواب لم يوافق على التعديلات التى أدخلها مجلس الشيوخ وذلك فى جلسته المنعقدة فى ١٩ يوليو ١٩٤٠ . ثم تشكيل لجنة توفيق مشتركة من مجلس النواب والشيوخ للتوصل الى صيغة يوافق عليها المجلسان وهى الصيغة التى أقرها مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٢٤ مارس ١٩٤١ . وصدرت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤١ فتكونت نقابة الصحفيين رسميا فى ٣١ مارس ١٩٤١ وانتخب محمود أبو الفتح كأول نقيب لها .

وقد ركزت النقابة منذ قيامها على تأكيد حقوق المحررين لدى أصحاب الصحف فأصدرت لائحة الاستخدام وقانون الدفعة وأنشأت صندوق المعاشات ونظمت أجازات المحررين ومكافآتهم . فضلا عن نجاحها فى تقديم بعض الخدمات الاقتصادية للصحفيين بالسعى لدى الحكومة لتخفيض أجور التذاكر الخاصة بالصحفيين ونجاحيا لدى شركة الترام فى الحصول على تذاكر اشتراك مجانية ولدى مصلحة التليفونات فى الحصول على امتيازات هامة لدور الصحف .

وهكذا ساهمت النقابة فى تحسين أحوال العاملين فى الصحافة الى حد ما وإن أخفقت فى أن يكون لها تأثير فى تخفيف التشريعات الصحفية والاجراءات التى تتخذ ضد الصحف والصحفيين .

وقد ظل هذا القانون ينظم احوال النقابة حتى سنة ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٥٥ الذى استبعد من عضوية النقابة ملاك الصحف وظل هذا القانون ساريا وإن خضع لبعض التعديلات الى أن صدر قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠ وهو القانون الذى ينظم عمل النقابة حتى الآن والذى يقضى بأن من بين أهداف النقابة حماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم للمهنة كما نص على اعتبار نقل

الصحفي الى عمل غير صحفى سواء داخل المؤسسة او خارجها عملا تعسفيا واكد على انه لا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة او حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه او التحقيق معه الا بمعرفة اعضاء النيابة العامة وبحضور النقيب او رئيس النقابة الفرعية . (٦)

النقابة والسلطة السياسية :

تمثل الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين أعلى سلطات النقابة وقد شهدت اجتماعاتها خلال السنوات والعهود المختلفة مواقف ضد السلطة السياسية في دفاعها عن حرية الصحافة . ولعل أهمها هي التي انعقدت في سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ .

ففي ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وبعد أقل من ثلاثة شهور من قيام الثورة اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة وقررت انه اذا لم تلغ الرقابة على الصحف في موعد انصاء ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ تضرب جميع الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية عن الصدور وتعقد جمعية عامة بعد اربعة اسابيع للنظر في ذلك . الا ان هذا الاضراب لم ينفذ .

وشهدت الستينيات عديد من المواجهات بين النقابة والسلطة السياسية نتيجة اصرار الصحفيين على استقلال نقابتهم ، مما أدى الى تأجيل عقد الجمعية العمومية للنقابة عدة مرات ثم عدم الاعتراف بقراراتها وبالانتخابات التي تجرى اذا كان الفائزون من ذوي الاتجاهات المعارضة للنظام . وقد انتقد حسين فهمي النقيب السابق للصحفيين محاولة الحكومة فرض آرائها على الصحف وذلك في المؤتمر الدولي للحرية الشعبية الذي دعى اليه في مايو ١٩٦٢ . وقد اعقب ذلك رفض الحكومة عقد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ واجلت انتخابات النقابة الى أجل غير مسمى ، واستقال اربعة من اعضاء مجلس النقابة احتجاجا على هذا التأجيل غير القانوني .

وعندما انعقدت الجمعية العمومية أخيرا في ١٩ يناير ١٩٦٥ كان على رأس جدول أعمالها مقترحات الاتحاد الاشتراكي لتنظيم الصحافة والتي اعلنت في نوفمبر ١٩٦٤ . وكان أهم هذه المقترحات انشاء مجلس أعلى للصحافة في اطار الاتحاد الاشتراكي يكون مسئولاً عن وضع القواعد الادارية والتنظيمية والمالية لتطوير الصحافة كما تضمنت المقترحات دعوة المنظمات والجمعيات والأشخاص التي تصدر صحفا ومجلات والتي لا تخضع للاتحاد الاشتراكي الى وضع نفسها تحت اشرافه ، وكذلك اعادة تنظيم الصحف والمجلات الاقليمية الصادرة في المحافظات تحت اشراف لجان الاتحاد الاشتراكي .

وقد اعلنت الجمعية العمومية رفض هذه المقترحات ورد مجلس الأمة على ذلك بالغاء قرارات الجمعية العمومية وازاء هذا التحدي من جانب السلطة التشريعية ومن ورائها السلطة التنفيذية انتخب الصحفيون في الجمعيتين العموميتين اللتين عقدتا في عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ عددا من الصحفيين المعروفين برفضهم لمقترحات الاتحاد الاشتراكي . الا ان محكمة الاستئناف اصدرت حكما بالغاء انتخابات عام ١٩٦٦ وذلك بناء على طلب الاتحاد الاشتراكي وفي العام التالي صدر قرار من مجلس الوزراء بحل مجلس نقابة الصحفيين المنتخب وتعيين مجلس آخر يرأسه رئيس محكمة الاستئنافات .

وقد انعقدت اول جمعية عمومية بعد ذلك التدخل الاداري في مارس ١٩٦٨ وتولى كامل زهيرى منصب نقيب الصحفيين في الانتخابات التي اجريت بالتزكية . (٧)

النقابة والسلطة السياسية في السبعينيات :

ولم يتوقف الصراع بين السلطة السياسية ونقابة الصحفيين في السبعينيات بل لانكون مبالغين اذا قلنا انه ازداد ضراوة خاصة بعد سلسلة القوانين الاستثنائية التي اتبعها نظام السادات والتي أثرت بدرجة كبيرة على حرية العمل الصحفي .

ففي ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ في خضم الاضطرابات التي شهدتها البلاد والتي تمثلت في الحرائق المتعمدة ومظاهرات الطلبة وغيرها . اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وطالبت برفع الرقابة عن الصحف فورا الا فيما يتعلق بالشئون العسكرية وطالبت بالافراج عن الطلبة المعتقلين والدخول في حرب لتحرير الاراضي المحتلة . (٨)

واجتمع مجلس النقابة واصدر بيانا يعلن فيه تأييده لمظاهرات الطلبة ويتهم النظام باستخدام اساليب القمع مما أدى الى استقالة عضوين من مجلس النقابة اعتراضا على البيان . وقد أثار هذا البيان ثائرة السادات وهاجم أعضاء النقابة واصفا بعضهم بانهم يستخدمون أسلوب الطفولة السياسية . واستمرت النقابة في الدعوة الى رفع الرقابة عن الصحف ولذا دعت الجمعية العمومية في اجتماعها في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ امانة الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي واعضاء لجنة الاعلام بمجلس الشعب ومندوبين عن وزارة الاعلام للمناقشة في الاجراءات اللازمة لرفع الرقابة ونص قرار الجمعية عن أن رفع الرقابة عن الصحف هو مطلب للرأي العام الصحفي . (٩)

وشهدت البلاد انفراجة في حرية الرأي والصحافة بعد رفع الرقابة عن الصحف في فبراير ١٩٧٤ . الا أن ذلك لم يمنع السادات من الهجوم على الصحافة سواء في خطبة او في تصريحات موجها للنقد اليها بأنها تركز على السلبيات فقط ولا تعطي صورة حقيقية للانجازات التي تقوم بها الدولة في كافة المجالات .

وجاء كتاب "حوار وراء الأسوار" ليزيد من أزمة الثقة بين السادات والصحفيين حيث تعرض فيه جلال الحمامصي مؤلفه للذمة المالية لعبد الناصر مما أثار السادات . وفي أول خطاب له بعد صدور الكتاب هاجم فيه الصحفيين هجوما شديدا وطلبهم بالحرص على نزاهة الكلمة .

واثارت لائحة أجور الصحفيين خلافا حادا بين النظام والنقابة والتي عقد مجلس النقابة بشأنها جمعيتين عموميتين في يناير وفبراير ١٩٧٦ فقد اعترض الصحفيون على اللائحة وأعد مجلس النقابة مذكرة للمجلس الأعلى للصحافة ضمنها اعتراضاته على التفسيرات التي أصدرها المجلس بشأنها مطالبا باعادة بحثها .

وفي الاجتماع العادي للجمعية العمومية في مارس ١٩٧٦ لمناقشة لائحة الأجور هاجم الصحفيون جمال العطيني وزير الاعلام والثقافة في ذلك الوقت وعرض بعضهم الاعتصام ، مما أثار غضب السادات الذي أعلن أن أسلوب الضغط أو الاعتصام لا يجب الالتفات اليه ومرفوض شكلا وموضوعا . (١٠)

وازداد تأزم العلاقة بين نظام السادات والصحفيين خاصة مع الصحفيين المعارضين وشهدت هذه الفترة غدة مصادرات لاعداد جريدة (الأهالي) لسان حال حزب التجمع الوطني . وتعددت هجومات السادات على صحيفة (الأهالي) متهما اياها بأنها تعتمد اثاره الجماهير وتاليف الطبقات مما حدا بحزب التجمع الى تجميد نشاطه .

السياسى نتيجة الدعاية المضادة التى واجهها ولم يبرز للنقابة دور فى مواجهة هذه الاحداث واستمر صحتها حتى اضطرت الى أن تدلى بدلوا فى قانون الصحافة والمطبوعات الجديد الذى أعده عبدالمنعم الصاوى وكيل مجلس الشعب آنذاك .

فقد اعترضت نقابة الصحفيين اعتراضا قويا على مشروع القانون على أساس أنه يحتوى على قيود صارمة ضد حرية الصحافة وطالب مجلس النقابة المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وممدوح سالم رئيس الوزارة وعبدالمنعم الصاوى وزير الاعلام فى ذلك الوقت بتأجيل تقديم المشروع الى مجلس الشعب حتى تتم دراسته ويبحث . وقد استجاب رئيس الوزراء وأرجأ تقديم المشروع حتى يتم بحثه مع الصحفيين .

واتسمت الأعوام الثلاثة التى سبقت اغتيال السادات بالهجوم الضارى من جانبه على الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف تصدر بالخارج متهمًا إياهم بالتهيج والتشهير والمزايدة والحقد وبالشوعية والالحد .

وبدا النظام فى الضغط على نقابة الصحفيين لشطب عدد من الصحفيين من جداول النقابة بسبب هجومهم على السادات إلا أن الجمعية العمومية للنقابة اجتمعت فى ٧ ابريل ١٩٧٨ واصدرت بيانا أعلنت فيه استنكارها لأية محاولات سابقة أو لاحقة للمساس بجدول الصحفيين بسبب انتحانهم السياسى . ومؤكدة على ألا يضار صحفى بالعزل أو النقل أو التجميد بسبب فكره أو رايه السياسى كما اشار البيان الى أن النقابة تنظم مهنى مهمته حماية كل المشتغلين بالمهنة . (١١)

وبدأت تتردد الأنباء عن رغبة القيادة السياسية فى تحويل النقابة الى نادى مما اثار رد فعل عنيف بين الصحفيين خاصة بعد اعلان صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن النقابة لن يكون لها نفس الكيان القائم وأن المجلس الأعلى للصحافة سيكون له الحق فى القيد والحق فى التأديب وأن النقابة لن يتعدى دورها عن كونها ناديا اجتماعيا يقدم الخدمات والرحلات لأعضائه .

ونتيجة لعنف الهجوم الذى لاقاه هذا التصريح اضطر صاحبه الى التراجع ، وأعلن منصور حسن وزير الاعلام أن توجيهات الرئيس بشأن قانون الصحافة الجديد تتضمن الابقاء على النقابة لرعاية مصالح أعضائها .

وتستمر النقابة فى الدفاع عن حرية الصحافة ، خاصة بعد صدور قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ وبدء مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون واعترضت عليها نقابة الصحفيين . وقدم كامل زهيرى نقيب الصحفيين مذكرة برأى النقابة جاء فيها عدم دستورية مشروع اللائحة وتضمنه نصوصا تتنافى مع روح قانون سلطة الصحافة وحريتها واستقلالها .

ورفض مجلس النقابة مشروع اللائحة وبنى اعتراضه عليها على أساس نقاط أربع تناولتها مشروع اللائحة وهى :

- ١ - الاحالة على المعاش .
- ٢ - الاذن بالعمل فى صحف أو أية وسيلة اعلامية غير مصرية داخل الجمهورية أو خارجها .
- ٣ - النقل من العمل أو داخله .
- ٤ - تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل هو الدستور أو القانون أو مواثيق الشرف ولوائح المهنة . (١٢)

مجلس النقابة :

من الصعب تصنيف أعضاء مجلس النقابة على أساس توجهاتهم الفكرية والسياسية طوال الخمسينيات والستينيات لا سيما وأن عضويتهم كانت مشروطة بعضوية التنظيم الواحد . وبصفة عامة تكررت عددة أسماء فى التشكيلات النقابية فى هذه الفترة محمد عبدالمنعم رخا وحافظ محمود وعبدالمنعم الصاوى وأمينه السيد وصبرى أبو المجد ومحمد نجيب .

أما فى السبعينيات فانه يسهل ادراك تنوع التشكيل السياسى لمجالس النقابة وذلك بسبب بدء نشاط المنابر ثم التنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكى والتصريح بإنشاء عدد من الأحزاب ابتداء من ١٩٧٦ . لذلك يمكن القول بأن المجلس المنتخب فى يونية ١٩٧١ قد ضم على الأقل عضوين مستقلين (كما قدما نفسيهما) هما د. يوسف ادريس ومصطفى نبيل وفى المجلس المنتخب عام ١٩٧٥ ازداد عدد المستقلين الى ثلاثة ثم أصبحوا ستة فى انتخابات عام ١٩٧٩ كان من بينهم النقيب .

ورغم أن صلاح جلال مرشح الحزب الوطنى قد فاز فى انتخابات مارس ١٩٨١ إلا أن ممثلى المعارضة استطاعوا الاحتفاظ بوجود مؤثر فى ذلك المجلس سواء من بين أعضاء حزب التجمع أو حزب العمل ، واستمر هذا الوضع حتى الآن ، فأصبح مجلس يعبر الى حد كبير عن كافة الاتجاهات السياسية فى مصر . وفيما يتعلق بمنصب النقيب فإن أكثر من تولى هذا المنصب هو حسين فهمى لفترة تقرب من ست سنوات وربما يعود ذلك الى أن شخصيته تحظى بالقبول العام فى أوساط الصحفيين . فى حين أن بعض النقباء لم يستمروا فى المنصب طويلا مثل أحمد بهاء الدين الذى ألغى انتخاب المجلس الذى كان يرأسه فى عام ١٩٦٧ . ومن الشخصيات الأخرى التى تولت هذا المنصب أحمد قاسم جودة وصلاح سالم وحافظ محمود وكامل زهيرى وعلى حمدى الجمال وعبدالمنعم الصاوى ويوسف السباعى وصلاح جلال وإبراهيم نافع وأخيرا مكرم محمد أحمد .

ويلاحظ غلبة النقباء الذين ارتبطت أسماءهم بدار التحرير وهى الدار الصحفية التى أنشأتها الثورة وهم (صلاح سالم ، حافظ محمود ، يوسف السباعى ، أحمد قاسم جودة وحسين فهمى) وقد برز اثنان من النقباء من مؤسسة روزاليوسف (أحمد بهاء الدين وعبدالمنعم الصاوى) أما دار (الأهرام) فقد خرج منها ثلاثة نقباء هم (على حمدى الجمال وصلاح جلال وإبراهيم نافع) بالإضافة الى مكرم محمد أحمد الذى يعد فى الأساس من كتاب (الأهرام) .

أما مؤسسة (أخبار اليوم) فلم يخرج منها أى نقيب للصحفيين . ويلاحظ تقلد ضابطتين سابقين لمنصب النقيب (صلاح سالم ويوسف السباعى) وهما فضلا عن عبدالمنعم الصاوى كانوا من ذوى المناصب الوزارية .

المؤتمر العام للصحفيين والقضايا النقابية والمهنية :

أتاح المؤتمر العام الذى نظمته نقابة الصحفيين فى يناير ١٩٩١ الفرصة لمناقشة عدد من الأوضاع المتعلقة بالعمل النقابى والمهنى كان من أهمها :
أولا مشاكل القيد :

والتي نتجت عن ازدياد عدد الصحف خاصة الحزبية والاقليمية مما أدى الى تدفق طلبات القيد فى جداول النقابة وزاد من حجم المشكلة استمرار المؤسسات الصحفية القومية فى التوسع فى التعيينات

والتوسع فى تراخيص مكاتب الصحف العربية والأجنبية والترخيص بالطبعات المصرية لصحف غير مصرية مما أدى الى تعدد جهات التشغيل والتعيين . (١٣)

ثانياً : المكاتب العربية والأجنبية :

وصف الأستاذ جلال عارف هذه المكاتب بأنها تمثل صورة كاملة من الفوضى التى تضع حقوق الصحفيين وتسيء للمهنة اساءة بالغة . حيث يتمكن المسيطرون على هذه المكاتب من فرض شروطهم واستغلال الصحفيين المصريين أبشع استغلال يساعدهم فى ذلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى يعانى منها أغلب شباب الصحفيين ومزاحمة غير النقابيين للصحفيين فى عملهم وغيبة أى رقابة فعالة على هذه المكاتب ومساعدة بعض الجهات المسؤولة لهذه المكاتب والقائمين عليها فيما يفعلون ، بل أن بعض هؤلاء تصرف لهم بطاقات تتيح لهم ما لا يتاح لأعضاء النقابة من الصحفيين المصريين مثل تصوير نشاطات الرئيس ومتابعة اللقاءات الهامة .

اقترح جلال عارف عدة حلول للمساهمة فى القضاء على هذه الأوضاع هى :

- أ - أن يكون لكل مكتب صحفى عربى أو أجنبى مدير مصرية مسئول من الأعضاء المشتغلين بالنقابة ، ويكون هو المنوط به الاشراف على تشغيل الصحفيين مع مراعاة أن يكونوا أعضاء بالنقابة .
- ب - البطاقات الصحفية الوحيدة التى تتيح لصاحبها ممارسة العمل الصحفى هى البطاقات الصادرة من النقابة .
- ج - يسمح للصحفيين العرب والأجانب بالقيد فى جدول المنتسبين فى النقابة طوال فترة عملهم فى مصر ، ويؤدون اشتراكاً سنوياً يحدده مجلس النقابة .

ثالثاً صحف الاقاليم والهيئات والجمعيات :

أكد جلال عارف على ضرورة المراقبة الدقيقة لقوائم هذه الجرائد والمجلات والتى يشرف عليها فى الغالب غير الصحفيين وتطبيق المادة (٢١) من قانون الصحافة والتى نصت على أن يشترط فى رئيس التحرير والمحريين فى الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين . (١٤)

رابعاً علاقات العمل الصحفى :

قدم عزت سامى المحرر بوكالة أنباء الشرق الأوسط ورقة عمل للمؤتمر بعنوان "نظرات فى علاقات العمل الصحفى فى مصر بين الواقع والتشريع" ناقش فيها المواد المنظمة للعمل الصحفى فى القوانين والتشريعات المختلفة .

وتقدم بعدة مقترحات لتنظيم علاقة العمل بين الصحفى والمؤسسة الصحفية التى يعمل بها وهى :

- أ - تقوم النقابة بأعداد صيغة عقد عمل صحفى تعتمد من المجلس الأعلى للصحافة وتلزم المؤسسات الصحفية القومية والحزبية بتوقيعه مع الصحفيين ، بحيث يتضمن هذا العقد تفاصيل محددة للمهام المطلوبة من الصحفى والاختصاصات التى يمارسها والحقوق والمزايا المادية والعينية التى يحصل عليها وذلك لحماية الصحفى من أية ممارسات تعسفية وجائرة قد يتعرض لها مثل النقل أو نزع اختصاص أو سلب أية ميزة منه .

٢ - أن يبادر مجلس النقابة بالدخول في مفاوضات جماعية مع رؤساء المؤسسات الصحفية بقصد إبرام اتفاقات عمل جماعية بين مجلس النقابة ممثلاً للصحفيين ورؤساء المؤسسات الصحفية سيما تلك التي تكثر فيها حالات التوتر في علاقات العمل بحيث تتضمن تلك الاتفاقات التحديدات الواضحة لشروط العمل الصحفي وظروفه على النحو الأفضل بما يقضى على أسباب التوتر والخلافات التي تنشأ عن سوء تفسير القوانين أو التعسف في استخدام السلطة من جانب الإدارة الصحفية أو التعسف في استخدام الحق من جانب الصحفيين .

٣ - في المشكلات ذات الطابع العام في علاقات العمل الصحفي يمكن أن يلجأ مجلس النقابة الى إبرام اتفاقية جماعية مع المجلس الأعلى للصحافة باعتباره ممثل صاحب العمل والقائم على شئون الصحافة بمقتضى قانون سلطة الصحافة .

٤ - تتولى النقابة بموجب الصلاحيات المخولة لها بالقانون (٧٦) لسنة ١٩٧٠ مراجعة لوائح تنظيم العمل والهياكل الوظيفية وقواعد العلاوات والترقيات للصحفيين وطلب التعديل أو الحذف أو الإضافة ، عسى أن يكون فيها من أمور صحفية بحقوق الصحفيين أو ما من شأنه أن يمس الاستقرار في علاقات العمل .

٥ - تقوم نقابة الصحفيين بوضع معايير أداء نوعيه للصحفيين يتم على أساسها قياس مستوى الأداء والكفاءة ويمكن أن يتحقق ذلك بالاشتراك مع ممثلين عن المؤسسات الصحفية ، على أن تكون هذه المعايير ثابتة ومعلنة حتى لا تخضع التقارير في هذا الشأن للاعتبارات الشخصية وتسرى هذه المعايير على جميع الصحفيين سواء في المؤسسات أو في أقسام المؤسسة الواحدة .

٦ - أن تقوم نقابة الصحفيين بوضع لائحة جزاءات موحدة تزاح فيها بين جميع الأفعال التي تخضع مخالفتها للجزاء والعقاب سواء في قانون سلطة الصحافة أو في قانون النقابة أو في قانون العمل مع الزام المؤسسات الصحفية بالأخذ بهذه اللائحة .

وحول النزاعات المهنية التي يتعرض الصحفي بموجبها للتحقيق الداخلي الإداري أو اللجان الثلاثية الواردة في قانون العمل ، قدمت أمينة شفيق عضو مجلس النقابة اقتراحاً بأن ينص قانون النقابة على أن يجرى التحقيق مع الصحفي أمام لجنة ثلاثية تتكون من :

- أ - ممثل لجهة العمل .
 - ب - ممثل مجلس نقابة الصحفيين .
 - ج - أحد الصحفيين الكبار والذي تسند له النقابة مسئولية الحضور والتصويت المستقل الموضوعي .
- كما قدمت أمينة شفيق مقترحات تتفق مع ما طرحه عزت سامي حول علاقات العمل الصحفي ومنها أن تضع النقابة نموذجاً موحداً لعقد عمل تلزم به كافة المؤسسات الصحفية وكذلك لائحة جزاءات موحدة تسترشد باللائحة النموذجية التي وضعها المجلس الأعلى للصحافة وذلك بغرض تساوى كافة الصحفيين أمام شروط وظروف العمل التي يعملون فيها وحتى تواحه النقابة التمايزات في هذه الشروط والظروف مما سيؤدي الى تخفيف حدة نزاعات العمل .

خامساً القضايا النقابية :

أشارت ورقة العمل التي عرضت في جلسة الاستماع التي خصصت للقضايا النقابية عدة نقاط نستطيع أن نجعلها فيما يلي :

- ١ - طغيان مشاكل العمل في المؤسسات الصحفية القومية والحزبية على أي نقاش حول العمل النقابي نتيجة حجم المشاكل الكبيرة والسلطات الهائلة التي يملكها رؤساء المؤسسات ورؤساء التحرير والبطالة التي أصبحت ظاهرة في المؤسسات الصحفية وأعمال قانون عقد العمل في العلاقات بين الصحفي والمؤسسة ؛ مما يؤدي إلى ازدياد حجم التوتر في علاقات العمل خاصة مع استمرار الأسلوب الحالي في تعيين القيادات .
- ٢ - المطالبة باستقلالية العمل النقابي وتقوية دور النقابة في تنظيم علاقات العمل وفي هذا الإطار طرح أن تلجأ النقابة إلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن اتفاقات العمل الجماعية حيث تتفاوض النقابة مع المؤسسة الصحفية وبإشراف الجهة الإدارية (وزارة القوى العاملة) لتنظيم عقود عمل جماعية تنشر في الجريدة الرسمية ويكون لها قوة القانون وبذلك تنتهي مشكلة عقد العمل الفردي .
- ٣ - اللوائح الداخلية في المؤسسات لا بد وأن توضع طبقاً لظروف العمل مع أخذ رأي النقابة .
- ٤ - وفي إطار التنظيمات النقابية طرحت عدة قضايا في مقدمتها :
 - ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العمومية السابق بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير وبين موقع النقيب أو عضوية مجلس النقابة وطالب الكثيرون أن ينص على ذلك في القانون الجديد .
 - لا بد أن تكون النقابة هي السلطة الوحيدة للفصل في المنازعات المهنية وتسوية الخلافات بين الزملاء واستبعاد اللجوء إلى اللجان الثلاثية .
 - تنظيم العمل بالمكاتب العربية والأجنبية بحيث لا يعمل بها إلا أعضاء النقابة .
 - تطوير نظام القيد بحيث لا يتم بصورة روتينية كما هو وارد .
 - إجراءات عقد الجمعية العمومية تحتاج إلى تعديل وانتخابات إعادة على منصب النقيب لا يجب أن تتم في اليوم نفسه كما ينص القانون الحالي .
 - لا بد من حصول النقابة على صورة من عقد عمل كل صحفي كما ينص القانون .
 - لا بد من الحرص على منع غير الصحفيين من الاشتغال بالصحافة وتطبيق القانون في هذا الشأن .
- ٥ - المؤسسات الصحفية الحزبية تحتاج لجهد أكبر من النقابة لتنظيم علاقات العمل بها وإلا ستواجه بكارثة .
- ٦ - طرح البعض ضرورة تمثيل كل المؤسسات الصحفية في مجلس النقابة إلا أن هذا الرأي رفض من الأكثرية .
- ٧ - ركز عدد كبير من شباب الصحفيين على ضرورة الاهتمام بتدريب الصحفيين وأن تقوم النقابة بتنظيم دورات مستمرة في الكمبيوتر والعلوم المرتبطة بالصحافة وإثراء المكتبة وتسهيل حصول الصحفيين على الكتب .
- ٨ - الوضع النقابي الحالي ضعيف والصلة مع الجمعية العمومية تحتاج لمزيد من الترابط ولا بد من تعبير جذري يعيد الحيوية للجسد النقابي بحيث تكون الجمعية العمومية تعبيراً حقيقياً عن إرادة الصحفيين وبحيث يفرض الصحفيون إرادتهم ويكون المجلس أدايتهم في التعبير .

سادساً : قانون جديد للصحافة :

- أكد عدد من المشاركين في المؤتمر على أهمية تعديل قانون نقابة الصحفيين حتى يتوافق مع الظروف السياسية والإعلامية الحالية والتي اختلفت إلى حد بعيد عن الظروف التي وضع فيها قانون (٧٦) لسنة ١٩٧٠ والذي ينظم عمل نقابة الصحفيين .
- وفي الورقة المقدمة من جلال عارف تحديد للأسس التي يراها ضرورية عند إعداد القانون الجديد وهي : (١٠)
- أن يكون القانون الجديد تعبيراً عن أوضاع مستقرة
 - ألا يكون القانون مجرد علاج لبعض الثغرات الموجودة في القانون الحالي أو تخلصاً من بعض المبررات التي جمد العمل بها بالفعل وإنما لا بد أن يكون صادراً عن نظرة عامة لأوضاع الصحافة وللأوضاع النقابية

فى وقت واحد .

- أن يتيح القانون الجديد امكانية الاصلاحات الديمقراطية التى يريد الصحفيون أن تتجسد فى قانون جديد للصحافة وطالب جلال عارف باصدار لائحة جديدة تسد الثغرات فى القانون الحالى وحتى صدور القانون الجديد .

ومكذا عبر المشاركون فى المؤتمر العام للصحفيين عن موم السواد الأعظم منهم والمتعلق بالأوضاع المهنية التى يعانون منها داخل المؤسسات الصحفية سواء قومية أو حزبية وطرحوا طموحاتهم بالنسبة للنور الذى يجب أن تقوم به نقابتهم فى سبيل تحسين أوضاعهم النقابية وتحسين ظروف العمل التى يعملون فى ظلها ، وضمان حق الصحفي فى حالة نشوب خلاف بينه وبين المؤسسة التى يعمل بها .

وتحتم الظروف السياسية والاقتصادية والواقع الصحفى الذى نعيشه ضرورة تعديل قانون النقابة الذى صدر فى ظل التنظيم السياسى الواحد وفى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة تماما أثرت على أوضاع الصحافة والصحفيين .. ولابد أن يتضمن القانون الجديد مواد خاصة لحماية الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية والذين يعانون من الأوضاع الاقتصادية المتردية للمؤسسات التى يعملون بها .

كما تزيد الحاجة فى الوقت الحاضر لوضع ميثاق الشرف الصحفى ليضغ الضوابط اللازمة لحماية القيم الصحفية من العابثين بها تحت شعارات التزلف للسلطة أو تحت تأثير الظروف المعيشية السيئة التى يعانون منها الكثير من الصحفيين وفى هذه الضوابط حماية لمهنة الصحافة حتى تستطيع الاستمرار فى تلبية دورها العظيم فى خدمة قضايا المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية الشاملة للأطر السياسية والاقتصادية والفكرية للمجتمع المصرى .

مراجع المبحث الثاني

- ١ - محمود عزيمى ، ملخص مبادئ الصحافة العامة ، القاهرة : ١٩٤٢ - صفحة ١١٠ .
- ٢ - مايو ٢٣ / ٣ / ١٩٨١ "نقابة البحث عن المتاعب" جلال سرحان - صفحة ١١
- ٣ - نجوى كامل ، محمود عزيمى رائد الصحافة المصرية (القاهرة : دار المعلوم ١٩٨١) صفحة ٧٦ و ٧٧
- ٤ - نجوى كامل ، محمود عزيمى الصحفي ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، صفحة ٢٩١ - ٢٩٨
- ٥ - الاهرام : ٢ / ٨ / ١٩٣٨ ، الصحافة فى مصر وكيف نعمل على رفع مستواها .
محمود صهيان نقلا عن سعيد عبده السيد نجيدة ، حرية الصحافة فى مصر بين النظرية والتطبيق ١٩٢٤ - ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراه كلية الاعلام ، جامعة القاهرة : ١٩٩١ ، صفحة ٤٨٥
- ٦ - عواطف عبدالرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) صفحة ٦٤
- ٧ - انظر : مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧) -
أحمد فارس عبدالمنعم ، جماعات المصالح والسلطة السياسية ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- ٨ - ليلى عبدالمجيد ، تطور الصحافة المصرية (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) صفحة ٥٨
- ٩ - ليلى عبدالمجيد : "الصحافة المصرية وتجربة الديمقراطية" فى ملال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، ط ٢ (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) صفحة ١٣٣
- ١٠ - ليلى عبدالمجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق - صفحة ٧٣
- ١١ - ليلى عبدالمجيد ، تجربة الديمقراطية فى مصر ، مرجع سابق صفحة ١٨٢
- ١٢ - المرجع السابق ، صفحة ١٧٦
- ١٣ - انظر جلال عارف ، نقابة الصحفيين ، المؤتمر العام للصحفيين (المشكلة النقابية) قانون جديد أم نظام جديد .
- وأمينة شفيق ، قضايا نقابية
- ١٤ - جلال عارف ، المصدر السابق .
- ١٥ - الصحفيون ١٣ / ٥ / ١٩٩١ ، المشكلة النقابية قانون جديد أم نظام جديد ، جلال عارف ، صفحة ١٥٤ - ١٦٠ .

الفصل الثاني

التراث العلمي في بحوث القائم بالارتصال

المبحث الأول

التراث العربي
فى مجال بحوث القائم بالإتصال
(المدرسة المصرية)

أولاً ، المدرسة التاريخية فى بحوث القائم بالاتصال

بدأ الاهتمام بالتاريخ للشخصيات الصحفية التى لعبت دوراً مؤثراً فى الصحافة المصرية منذ الأربعينيات إيماناً بأن الصحافة من إنتاج ثقافى وفكرى لمجموعة أفراد ، خاصة وأن الصحافة المصرية ومنذ ظهور الصحافة الأهلية كانت تعتمد على محرريها الأول الذى يديج المقالات بها وكان تميز صحيفة عن أخرى يتحدد فى مدى شهرة كتابها ومدى اقبال القراء على كتابتهم . ساعد على ذلك أن الصحافة المصرية لم تكن وصلت بعد إلى كونها صناعة تحتاج فى نجاحها إلى تضافر عديد من العوامل البشرية والتقنية والإدارية والمالية . فكان يكفى لنجاح أى صحيفة وجود كاتب أو أكثر ذوى قدرة على التأثير فى القراء من خلال مقالاتهم التى تنشر فى الصحيفة .

ومكثدا جاء التاريخ للشخصيات الصحفية ليركز على هذا الفرد الذى يقوم بإصدار الصحيفة أو تحريرها . ومن ثم ظهرت عدة مؤلفات تناولت التاريخ لعدد من الشخصيات البارزة فى تاريخ الصحافة المصرية منهم رفاعة الطهطاوى وأديب اسحق ومحمد عبده وعبدالله النديم وعلى يوسف ومصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وأمين الراجحي وروزاليوسف وأحمد حسن الزيات ومحمد حسين هيكل وطه حسين وغيرهم .^(١) ونالت المؤلفات التى أرخت لعدد من الصحفيين المخضرمين الذين استمروا فى ممارسة العمل الصحفي إلى سنوات قريبة ومنهم احسان عبدالقدوس وجلال الحامصى وفكري أبازة وكامل الشاوى ومحمد التابعى ومحمد زكى عبدالقادر ويوسف السباعى .^(٢)

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التى أرخت للقائمين بالاتصال فى العصور المختلفة إلا أنها سارالت قاصرة عن استيعاب عديد من الشخصيات التى أثرت فى حياتنا الصحفية وكان لها اسهاماتها الواضحة فى تشكيل الخريطة الصحفية فى مصر . نذكر من القدامى أحمد حافظ عوض وعبدالحليم الغمراوى وفرياقص ميخائيل وحسن الشمسى وغيرهم مما يحتاج إلى حصر دقيق لهذه الشخصيات التى أهمتها الدراسات الصحفية التاريخية لبحث مواقفها وتوضيح الحقائق التاريخية حولها .

ونبرز عدة سمات فى المدرسة التاريخية فى بحوث القائم بالاتصال نوجزها فيما يلى :

- ١ - تناولت معظم المؤلفات الشخصيات الصحفية المؤرخ لها فى اطار تحديد مواقفها من القضايا السياسية والفكرية السائدة فى عصرها خاصة موقفها من الهوية الوطنية المتعلقة بالاحتلال البريطانى والديمقراطية
- ٢ - اهتمت معظم هذه المؤلفات عن تناول المهارات الاتصالية لدى الشخصيات المؤرخ لها ، عدا المهارة الخاصة بكتابة المقالات الصحفية .
- ٣ - أهملت هذه المؤلفات تناول دور المؤرخ له فى اطار العملية الصحفية الشاملة من حيث علاقته برؤسائه وبعثائه واسلوب ادارته للصحيفة فى حالة ما اذا كان مالكا أو رئيسا لتحريرها .
- ٤ - ركزت معظم هذه المؤلفات على اعضاء طابع ايجابي على الشخصية الصحفية المؤرخ لها والتأكيد على دورها الوطنى وتأثيرها على الواقع الصحفى والدفاع عن كافة مواقفها وتبريرها ، مما أبعد بعضها عن المنهج العلمى الذى يؤرخ للشخصية فى اطار من الموضوعية والحياد^(٣)

الدراسات الأكاديمية في مجال التاريخ للقائم بالاتصال :

لم يبدأ الاهتمام الأكاديمي ببحوث القائم بالاتصال إلا في بداية السبعينيات وذلك على الرغم من سيطرة المدرسة التاريخية على البحوث الأكاديمية في الصحافة .

ويرجع أعمال هذه الدراسات للتاريخ للقائمين بالاتصال إلى طغيان البحوث التي تتناول التاريخ للصحف والتي كانت لا تغفل بالضرورة التاريخ للقائمين بالاتصال في هذه الصحف . فقد حرص الباحثون في هذه الصحف على عرض سيرة أو تاريخ الصحفي أو مجموعة الصحفيين المؤثرين في الصحيفة المؤرخ لها الأمر الذي قلل من وجهه نظرهم من أهمية وضع بحوث مستقلة للقائم بالاتصال .

بدأت المدرسة الأكاديمية المصرية إسهامها الأول في مجال بحوث القائم بالاتصال عام ١٩٧٠ بالدراسة التي قدمت لنيل درجة الماجستير عن (من الدعاية والاعلام عند مصطفى كامل) .^(١) وقد أرخت الرسالة لدور مصطفى كامل الصحفي واتجاهاته السياسية والاجتماعية وتعرضت لأساليبه الاعلامية

تتبع بعد ذلك الدراسات الأكاديمية التي نؤرخ للقائم بالاتصال . فقد شهدت السبعينيات والثمانينيات عشرة بحوث تؤرخ لعدد من القائمين بالاتصال في الصحافة المصرية وتمثل هذه البحوث ما يقرب من ١٥٪ من مجموع بحوث تاريخ الصحافة .

وتناولت هذه الدراسات التاريخ لكل من محمد حسين هيكل وعباس محمود العقاد وعبدالرحمن الكواكبي وأنور السادات وعبدالله النديم وبيرم التونسي ومحمود عزى وأمين الرافعي وفكري أبازة .^(٢)

ويلاحظ أن البحوث التاريخية التي أرخت للقائم بالاتصال قد قدمت لنيل درجة الماجستير دون الدكتوراه باستثناء الرسالة المقدمة عن بيرم التونسي - ويرجع ذلك إلى أن عدد من الباحثين المهتمين بدراسات تاريخ الصحافة يرون أنه من الأفضل لهم في بداية ممارستهم للعمل البحثي الأكاديمي القيام بدراسة إحدى الشخصيات الصحفية عن دراسة الاتجاهات أو المواقف أو الدواهر والتي في الغالب ما «تأج إلى خلفية علمية وعملية لا يكونوا مؤهلين لها عند بداية تفكيرهم في اختبار موضوع الماجستير .

وقد ركزت المدرسة الأكاديمية لبحوث القائم بالاتصال التاريخية على إبراز مواقف الشخصيات المؤرخ لها من قضايا عصرها والأدوار التي لعبتها في الحياة الصحفية . وأهملت معظم هذه الدراسات جانب الأداء الحرفي المهني للقائم بالاتصال الذي يؤرخ له .

يمكن التمييز في بحوث القائم بالاتصال التاريخية بين نمطين من البناء التاريخي على أساس هدف البحث الذي قد يتسع ليشمل التاريخ للجوانب المختلفة للقائم بالاتصال وقد يضيق فيتناول جزئية محددة من تاريخه أو من شخصيته . ويقوم البناء المنهجي في البحوث التي تهدف إلى التاريخ الشامل للشخصية الصحفية على عدة أسس هي :

- ١ - رصد النشأة (الأسرة - المولد - التعليم - السمات الشخصية) .
 - ٢ - رصد وتتبع علاقة الشخصية بالصحافة .
 - ٣ - رصد وتوصيف دور الشخصية المؤرخ لها في الصحافة .
 - ٤ - رصد وتقويم دور الشخصية في حياة المجتمع وتاصيل مواقفها واتجاهاتها من القضايا المختلفة .
- أما البناء المنهجي في البحوث التي تقوم على جزئية محددة من تاريخ القائم بالاتصال فإنها تنطلق من هذه الجزئية لتصبح محور البناء التاريخي الأساسي ويصبح ما عداها من حياة الصحفي فرعيات تدعم الجزء الأساسي

كان يتعرض المؤرخ للقائم بالاتصال من خلال مواعيد من القضايا السياسية والاجتماعية دون التعرض لصحافته وصحته . (١)

- استخدمت هذه الدراسات المنهج التاريخي بصفة أساسية وهو ما يتفق مع طبيعة الفترة الزمنية التي تجري فيها الدراسات وان استعانت بعض الدراسات ببعض المناهج المكملية خاصة المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة .
- تندرج معظم الدراسات التاريخية في مجال القائم بالاتصال تحت نوعية البحوث الوصفية وتعتمد على أسلوب التحليل الكيفي وهو ما يتلائم مع الدراسات التاريخية .

ثانيا : الدراسات المعاصرة في مجال القائم بالاتصال :

شهدت المدرسة المصرية للدراسات الصحفية منذ السبعينيات تطورا ملحوظا في الموضوعات والأدوات المنهجية المستخدمة فلم تعد البحوث التاريخية فقط هي التي تستهوى الباحثين وإنما اتسعت موضوعات البحوث لتشمل فنون الصحافة الحديثة من تحرير وإخراج وإعلان وتشمل دراسة الظواهر الصحفية المختلفة واتجاهات الصحافة تجاه القضايا المعاصرة . ساعد على ذلك اتجاه قسم الصحافة بكلية الإعلام إلى وضع سياسة بحثية تعتمد على توجيه الباحثين لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالصحافة .

بدأت الدراسات الصحفية تخرج عن إطار دراسة المضمون فقط إلى اهتمام حقيقي ببحث كافة المجالات المتعلقة بالقائم بالاتصال في الصحافة سواء في المؤلفات أو البحوث الأكاديمية وإن كان هذا الاهتمام مازال قاصرا عن استيعاب الحاجات العلمية المتزايدة المتعلقة بالقائم بالاتصال والمؤثرة على أدائه الصحفي .
ومن تحليل أهم الدراسات التي تعرضت للنائم بالاتصال نستطيع أن نخلص عدة مؤشرات نجملها في الآتي :

١ - تناولت الدراسات المعاصرة القائم بالاتصال في إطار العملية الصحفية الكاملة باعتباره عضوا في جهاز تحريري منوط به عملية تحرير الصحيفة وذلك يتفق مع الصحافة الحديثة التي تعتمد على جهود عديد من الأفراد فلم يعد هناك هذا الصحفي الذي يستطيع أن يأخذ على عاتقه مهمة إصدار صحيفة وإخراجها .. ومن ثم يبرز الاختلاف الواضح بين المدرسة التاريخية والمدرسة الحديثة في دراسة القائم بالاتصال بالمدرسة الأولى تركز على الدور والموقف الفردي للقائم بالاتصال في حين أن المدرسة الثانية تهتم في الأساس بالدور الجماعي للقائمين بالاتصال في إطار العملية الاتصالية .

٢ - لم تكن دراسة القائم بالاتصال في معظم المؤلفات والبحوث هدفا أساسيا لها وإنما يدرس في إطار الموسوع الذي تتعرض له ومن خلال زاوية محددة ولخدمة أهداف بحثية لا ترتبط ارتباطا عضويا بالقائم بالاتصال .

٣ - تلتفت الدراسات المسحية الميدانية إهمالا شديدا من الباحثين في مجال القائم بالاتصال على الرغم من أهميتها في تحديد رؤى القائمين بالاتصال واتجاهاتهم وتأثير الظروف السياسية والاقتصادية والصحفية على أدائهم الصحفي .

وقد بدأ عدد من الباحثين في الانتباه إلى أهمية مثل هذه الدراسات لما نصيفه من قيمة معرفية ومنهجية إلى بحوثهم . ولذلك بدأت المكتبة الإعلامية الأكاديمية تضم بعض الدراسات التي استخدمت الوسائل الميدانية لدراسة القائم بالاتصال منها البحث الذي أجرى عن صحافة المرأة فقد أهتمت الدراسة بتحديد مدى وعي القائم بالاتصال بقضايا المرأة المثارة واهتمامه بمعالجة تلك القضايا وتأثير السياسة التحريرية من وجهة نظره على هذه المعالجة بالإضافة إلى تحديد السمات الشخصية للقائم بالاتصال في صحافة المرأة وتحقيق هذه

الأهداف أجريت دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في صفحة المرأة في (الأهرام) و(آخر ساعة) وفي مجلة (حواء) من خلال استمارة استبيان تحتوي على عدد من المحاور التي تجيب عن تساؤلات البحث . وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج هامة منها ان ٥٦٪ من القائمين بالاتصال في العينة المبحوثة ترى أن الصحافة المصرية لا تهتم بقضايا المرأة العربية وان المبحوثين في الغالب يفضلون الاعتماد على المادة الأجنبية عند تناولهم لموضوعات المرأة وناكيدهم على تأثير السياسة التحريرية على تناول قضايا المرأة وذلك من خلال تحديد موضوعات معينة . كما عرضت الدراسة لمقترحات المبحوثين لتطوير العمل في أبواب المرأة في الصحف المصرية دارت حول اعداد دورات تدريبية والاهتمام بالقطاعات المختلفة للمرأة والتعامل مع قضايا المرأة بشكل واقعي وتوعية المرأة بحقوقها الشرعية والسياسية . (٧)

وفي دراسة أخرى أجريت عن الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية استخدمت صحيفة استقصاء لدراسة القائمين بالاتصال في الصفحة الاقتصادية . وتضمنت عدة محاور تدور حول خصائص القائمين بالاتصال من ناحية السن والجنس وسنوات الخبرة وحول التاميل المهني والأكاديمي وطبيعة القائم بالاتصال في الصفحة وعلاقته بمصادره وجمهوره وتأثير السياسة التحريرية .

وقد قدم المبحوثون عدة مقترحات تتعلق بتأهيل المحررين الاقتصاديين منها حضور الدورات التدريبية المتخصصة ومتابعة المؤتمرات والندوات الاقتصادية وتوفير المراجع العلمي والاقتصادية الأجنبية . واستهدفت الدراسة التعرف على طبيعة المعوقات التي تواجه القائم بالاتصال أثناء تادية عمله والتي كان أبرزها محدودية المصادر وصعوبة الحصول على المعلومات والمعلومات المتناقضة والمضللة والتنافس غير الشريف بين الزملاء وطبيعة العلاقة التي تربط القائم بالاتصال برئيسه . (٨)

٤ - ندره الدراسات التي تتناول القائم بالاتصال كهدف اساسي للبحث فلم تشهد المكتبة الصحفية المصرية سوى ثلاثة بحوث ارتبطت عناوينها وموضوعاتها وأهدافها البحثية بالقائم بالاتصال . تناولت أولى هذه الدراسات موضوع المراسل الخارجى لوكالات الأنباء فتعرضت لتكوينه المهني وطبيعة عمله والمعوقات التي تواجهه خاصة المعوقات السياسية وطبقت الدراسة على المراسلين الخارجيين لوكالة انباء الشرق الاوسط واستعرضت الدراسة أهم الصفات الواجب توافرها في المراسل الخارجى ومنها أن يكون صحفيا ماهرا في الأساس وأن يكون ملما بلغة الدولة التي سيعت منها تغطيته الاخبارية وأن يكون قادرا من الناحيتين المادية والذهنية على أن يتكيف مع الظروف الطبيعية والاجتماعية لمحل اقامته الجديد وأن يكون ملما عاما تاما بطبيعة العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية التي تربط بين بلده والبلد المرسل اليه .

كما تناولت الدراسة اسس تدريب المراسلين الصحفيين وتعرضت للمراسل المتخصص وكيفية تأهيله .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من أهمها :

- ان تدريب الصحفيين في أغلب دول العالم الثالث لا يتم بطريقة صحيحة وان تكوين المراسلين الذين يعملون على أساس خبرة متقدمة يستلزم امكانات خاصة وتدريباً واسعاً والمما دقيقا بكنثير من المعارف وايماناً بالحرية بمفهومها الذى لا يقبل رقابة على النشر او ما يشابهها .
- ان المسؤولين في العالم الثالث لا يعطون أهمية الا لمراسلى وكالات الانباء العالمية الكبيرة ولا يهتمون بمراسلى وكالات الدول النامية .

ان المنظمات الدولية تجذب الصحفيين الذين يصلحون للعمل في ميدان وكالات الانباء للعمل لديها .

وطرحت الدراسة عدة توصيات لتحسين أداء المراسلين لوكالة انباء الشرق الأوسط منها :

- اختبارات قاسية للمتقدمين للوكالة ووضع نظام جديد لتدريب الصحفيين وعدم منح زيادات في الأجور

- للعاملين الا المتميزين منهم .
- انشاء وكالة انباء مصغرة يجرى فيها تدريب الصحفيين الجدد مع وضع برنامج بالإشتراك مع اساتذة الاعلام والمراسلين الأجانب .
- اعداد مركز معلومات حديث . (١١)

وتناولت الدراسة الثانية أحد الجوانب الهامة المتصلة بالقائم بالاتصال والخاصة بالتأهيل الأكاديمي والتدريب الصحفي للقائم بالاتصال . (١٢)

وقد استهدفت الدراسة التعرف على خصائص التجربة المصرية في الاعداد الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين وتقويمها وذلك من خلال اجراء دراسة وصفية تحليلية للظواهر المكونة لهذه التجربة وهي :

- الوحدات الأكاديمية التي انشئت ومارست دورها في التأهيل الصحفي منذ ١٩٣٥ وحتى ١٩٨١ من حيث نشأتها وأهدافها العلمية ونظمها الدراسية وامكاناتها البشرية والمادية وخبرجيتها وغير ذلك من متغيرات تحيط بها .

- جميع المناهج التي تم تطبيقها في تلك الوحدات الأكاديمية على مدى تاريخها وحتى ١٩٨٣ سواء في ذلك مناهج المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا .

- أوضاع التدريب الصحفي والجهود والأنشطة التدريبية التي تمت في مصر من خلال المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين وحتى عام ١٩٨٣ .

وتمكننت الدراسة من خلال توصيف تلك الظواهر والمتغيرات المرتبطة بها مشعولا بالتحليل والتفسير من التعرف على سمات التجربة المصرية في مجال الاعداد الأكاديمي والتدريب المهني وخصائصها وطبيعة التطورات التي لحقت بها والظروف التي أثرت فيها على مدى ما يقرب من خمسين عاما ومن ثم توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها :

أولا : في مجال الاعداد الأكاديمي للصحفيين :

اشتركت الوحدات الأكاديمية جميعها أو معظمها أحيانا في بعض الخصائص والظروف العامة ، وكذلك في بعض الصعوبات التي واجهتها في حين أنفرد كل منها بخصائص وأوضاع معينة ويشكل مجموع تلك الخصائص والظروف الصورة العامة للتجربة المصرية في هذا المجال وأهم خصائصها :

- ١ - النقص الشديد في مقوماتها البشرية من أعضاء هيئة التدريس خاصة في بداية انشاء كل وحدة منها ، كما ان الزيادة في عددهم خلال فترة الدراسة لم تبلغ في جميع الأحوال حد تغطية الحاجات الفعلية لتلك الوحدات في التخصصات العلمية المختلفة .

- ٢ - النقص الشديد في الامكانيات المادية الذي يتمثل في قلة الميزانيات المتاحة أو عدم وجود ميزانيات مستقلة كما يتمثل في القصور الشديد في تجهيز المعامل التدريبية .

- ٣ - لجأت معظم الوحدات الأكاديمية الى الجمع بين الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا رغم النقص في مقوماتها البشرية وامكاناتها المادية .

- ٤ - أن قبول الطلاب في هذه الوحدات الأكاديمية باستثناء معهد التحرير والترجمة والصحافة ومعهد الاعلام لا يتم وفق اختبارات شخصية أو إمتحانات تحريرية لقبول أفضل العناصر الصالحة للدراسات الصحفية .

- ٥ - غلبة الطابع النظري على الدراسة من حيث الاعتماد على اسلوب المحاضرة كما أن الجانب العملي انحصر داخل قاعات البحث بعيدا عن واقع العمل الصحفي .

- ٦ - أن التدريب العملى فى المؤسسات الصحفية يتم فى الغالب اما بمبادرات فردية من جانب بعض الطلاب أنفسهم أو من جانب أعضاء هيئة التدريس بالاتفاق مع المسؤولين فى دور الصحف ، كما أنه عندما أصبح هذا التدريب اجباريا فى بعض الوحدات الأكاديمية الا أن الظروف التى احاطت بتنفيذه واجراءات متابعته تشير كثيراً من التحفظات بشأن كفاءته وامكانية تحقيقه للأثر التدريبى المستهدف فى العملية التعليمية . وفى هذا المجال قدمت الدراسة عدة توصيات نوجز بعضها فى الآتى :
- ١ - عدم انشاء وحدات أكاديمية جديدة فى مجالات الاعلام لحين استكمال الوحدات القائمة لكافة مقوماتها البشرية والمادية .
 - ٢ - تدعيم الوحدات القائمة بزيادة الميزانيات المخصصة لها .
 - ٣ - إتاحة فرصة الاحتكاك العلمى المباشر لأعضاء هيئة التدريس فى تلك الوحدات بالأوساط العلمية المناظرة وبالخبرات المتمرسه فى هذا المجال فى مصر والخارج .
 - ٤ - إعادة صياغة الأهداف العلمية التى تسعى كل من تلك الوحدات الأكاديمية الى تحقيقها من خلال مناهجها الدراسية .
 - ٥ - زيادة الاهتمام بتدريس المجموعات اللغوية سواء اللغة العربية أو الأجنبية .
 - ٦ - التنسيق بين الوحدات الأكاديمية المختلفة التى تختص بالدراسات الصحفية فى مصر والتعاون المشترك بينها فى مجالات تحديد احتياجاتها من الطلاب المقبولين سنويا .
 - ٧ - ايجاد صيغة للجمع بين السياسة الحالية للقبول فى الجامعات المصرية وبين اختيار العناصر الصالحة للدراسات الصحفية بناء على امتحانات شفوية وتحريرية .
 - ٨ - ضرورة التعاون والتنسيق بين الوحدات الأكاديمية والمؤسسات الصحفية فى مجالات تحديد المتطلبات العلمية والعملية والأنشطة التدريبية وتصميم برامج دراسية وتدريبية للصحفيين فى تلك المؤسسات والتعاون بين الطرفين فى اطار اتفاق رسمى ملزم .
 - ٩ - اجراء دراسة شاملة للاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصحفية والأجهزة الاعلامية وقطاعات العمل الاعلامي المختلفة من خريجي تلك الوحدات الأكاديمية خلال السنوات الخمس القادمة يشترك فى اجرائها أعضاء هيئة التدريس فى تلك الوحدات .

ثانياً: فى مجال التدريب المهنى :

- خلصت الدراسة فى هذا المجال الى عدة حقائق نوجزها فى الآتى :
- ١ - وجود تناقض واضح بين اقرار الأوساط الصحفية بأهمية التدريب الصحفى باعتباره أحد المراتبات الأساسية لتطوير الأداء الصحفى وبين الواقع الفعلى للنشاط التدريبى فى الأوساط والمؤسسات الصحفية والذى لا يعبر فى الحقيقة عن حجم هذا الاهتمام إذ أن التدريب العلمى المنظم للصحفيين على كافة مستوياتهم وتقدير عائله لا يحتل مكانة فعلية فى الحياة العملية فى الصحافة المصرية وان ما يتم فيه بالفعل يتسم بالفردية والعشوائية ويفتقد الى التخطيط والاستمرارية سواء على مستوى المؤسسات الصحفية أو نقابة الصحفيين .
 - ٢ - اتسمت أنشطة النقابة فى مجال التدريب بالتركيز على دراسة اللغات الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة اللغة الانجليزية ولى ذلك المجالات المهنية العامة وأخيرا التصوير الصحفى ، الأمر الذى يعكس إعطاء الجوانب المهنية الأولية فى التدريب يلى ذلك الجوانب المعرفية ذات الصلة الوثيقة بمجالات الصحافة وممارستها .

٣ - انضج من مراجعة كافة الأنشطة التدريبية التي تمت من خلال نقابة الصحفيين انها كانت تكتسب بغيبة تخطيط يراعى تحقيق أهداف أو متطلبات محددة خلال مراحل زمنية معينة أو متعاقبة ويستند على معرفة بالافراد المطلوب تدريبهم والموضوعات المطلوب تدريبهم عليها ومن ثم تحديد نوع التدريب ومستواه الملائم لكل هدف تدريبي وذلك بما يضمن تحقيق البرامج التدريبية بشكل أكثر فاعلية دون تبديد للوقت والجهد والمال المبذولين فيها .

٤ - يرجع غياب التخطيط عن نشاط النقابة في مجال التدريب لعدة أسباب منها :

أ - عدم جدية نظرة الأوساط الصحفية الممارسة الى التدريب الصحفي المنظم .

ب - اعتماد النقابة في تنفيذ الدورات التدريبية على جهات خارجية .

ج - عدم وجود ادوات مختصة بالتدريب في المؤسسات الصحفية يمكنها بالتعاون مع النقابة التخطيط

السليم للدورات التدريبية .

وقد تمت الدراسة مجموعة من التوصيات تختص بالاعداد المهني للصحفيين نذكر منها :

١ - انشاء وحدات ادارية في المؤسسات الصحفية تختص بشئون التدريب يتولى الدراسة المستمرة للاحتياجات التدريبية للمؤسسة .

٢ - تغيير النظرة السائدة في الأوساط الصحفية الى مفهوم التدريب واهميته في الأداء الصحفي .

٣ - انشاء جهاز قومي للتدريب الصحفي يتبع المجلس الأعلى للصحافة ويتولى هذا الجهاز مسئولية تخطيط التدريب المنظم للصحفيين في مصر اذ يمكنه بما له من صلاحيات أن يقوم بالتعاون مع الوحدات الأكاديمية ومع المؤسسات الصحفية بما يلي :

أ - اجراء الدراسات المستمرة لتحديد الاحتياجات التدريبية الشاملة .

ب - تحديد أهداف التدريب وأنواعها .

ج - تحديد المحتوى التدريبي المطلوبة للبرامج والطرق الملائمة .

د - تقويم التدريب ومتابعته .

٤ - أن تبذل النقابة مزيدا من الجهود المدروسة في مجال الحصول على منح تدريبية ودراسية من خلال الحكومات والمنظمات العالمية المتعاونة معها .

٥ - أن تنظم النقابة دورات ذات طابع تخصصي الى جانب الدورات ذات الطابع العام

اما الدراسة الثالثة (١١) فتختص بدراسة أحد الأدوار المفترضة للقائم بالاتصال حيث يدور موضوعها حول القائم بالاتصال وقضايا التنمية ، من خلال دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في وسائل الاعلام المصرية . وتقوم الدراسة في جوهرها على التعرف على القيم والأفكار الأساسية التي تحكم وجهة نظر عينة من القائمين بالاتصال في الصحف القومية والحزبية والاذاعة والتلفزيون إزاء قضايا التنمية وعلاقة هذه الأفكار والقيم بعملهم وبتوجهاتهم المهنية وبتصورهم لدورهم ولكيفية قيامهم بهذا الدور ، وطبيعة المعوقات التي تحول دون قيام القائم بالاتصال بالمساهمة في عملية التنمية . وشملت الدراسة بائين : يبحث الأول في المفاهيم والنماذج والأخر النظرية الخاصة بالقائم بالاتصال ويضم فصلين : الأول يتناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال ، ويعالج الفصل الثاني نماذج الاتصال والتنمية ، أما الباب الثاني فيدور حول تحليل الدور للاتصال في التنمية وذلك من خلال ستة فصول : يعرض الثالث الأساليب المنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية ويتناول الفصل الرابع الخلفيات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الأيدلوجية للقائمين بالاتصال ويعالج الفصل الخامس التوجهات المهنية .

للعائدين بالاتصال من خلال استخدام مقياس التوجه المهني المكون من ٢١ عنصرا لغرض تصنيف عينة البحث المختارة والتي تمثل ١٠٪ من إجمالي القائمين بالاتصال في المؤسسات القومية والحزبية معا . ويشمل الفصل السادس الضغوط التي يتعرض لها القائمون بالاتصال في المجتمع ، المصري وأبعادها المهنية والسياسية. ويتناول الفصل السابع اتجاهات القائمين بالاتصال نحو دور الاتصال ، الجماهيرى في المجتمع، أما الفصل الثامن فقد عرض لمفهوم التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ثم معوقات التنمية بما يراها القائمون بالاتصال. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الخاصة باعتقاد المبحوثين بأنهم يتعرضون لعدد من الضغوط أثناء تادية عملهم والتأكيد على أن أغلب هذه الضغوط تأتي من قبل السلطة ثم الضغوط الناتجة من الرؤساء في العمل ثم نقص الموارد والامكانيات .

ويدرك القائمون بالاتصال أهمية أن يكون للاعلام دور نقدي وموجه للسياسة القومية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تنمية وعي الجماهير العربية . وأكد القائمون بالاتصال من أفراد العينة أن الأسباب السياسية هي أهم معوقات التنمية ثم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وفي النهاية الأسباب الثقافية . وعن طبيعة الأسباب السياسية التي تعوق التنمية حددها المبحوثون في طبيعة الخبرة والتكوين السياسى لمن يتولون الحكم وعدم إستيعاب الأحزاب القائمة لكل القوى السياسية في المجتمع وتقديم الولاء على الكفاءة في إختيار القيادات . وحول تطوير الرسالة الاعلامية للقيام بدور فعال في عملية تنمية المجتمع العربى رأت عينة البحث أن ذلك لن يتأتى إلا إذا تم مراعاة عدة معايير من أهمها تحقيق مصداقية وسائل الاعلام بعدم تضليل الراى العام وإحفاء الحقائق وأوصى المبحوثون بالاهتمام بقضايا ومشكلات الجماهير والالتزام بالموضوعية والدقة والاختيار الدقيق للمستغلين بالاعلام والتأكيد على سحاني الحرية والديمقراطية .

٥- أولت مؤلفات التحرير الصحفى القائم بالاتصال إهتماما كبيرا من زوايا محددة تخدم أهداف التحرير الصحفى ويدور معظمها حول تعريف القائم بالاتصال ودوره وتكوينه المهني والصفات الواجب توافرها فيه وطبيعة عمله داخل الجهاز التحريري في الصحيفة التي يعمل بها وذلك ، بهدف تحسين أداء المهني بما يمثل من تقديم فنون تحريرية على مستوى عال من الجودة والانتقاء^(١١) وقد أدى تركيز هذه المؤلفات على المعنومون التحريرى إلى تقديم صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه الأداء المهني للقائم بالاتصال دون الأخذ في الاعتبار للمعوقات والصعوبات التي ترتبط بالواقع الصحفى المصرى والخصائص التي تميز صحيفه عن أخرى نتيجة إختلاف الامكانيات البشرية والاقتصادية بينهما وإغفال ما لهذا من تأثير على التكوين المهني للقائم بالاتصال وعلى أسلوب عمله .

٦- مارال الباحثون في مجال الصحافة محللين حول التعريف الدقيق للقائم بالاتصال من ناحية الحدود المهنية التي يخضع لها هذا التعريف فالبعض يحصره فقط في المحرر الصحفى في حين أن البعض الآخر يجعل التعريف سيع كل من يساهم في إصدار الصحيفة وحتى ظهورها في يد القراء. يعرف القائم بالاتصال بأنه "هو ذلك الشخص الذى يقوم بتحويل القرارات التحريرية والفنية والاقتصادية والتشريفية والتنظيمية التي اتخذها المخطط لإصدار الجريدة إلى واقع عملي يخرج في النهاية بنسخة مطبوعة من الجريدة وقد يكون المسئول عن اعداد المضمون الصحفى أو الشكل الفنى أو عملية الطباعة أو الاعلان وكذلك جوانب الادارة والتوزيع و الترويج بغرض تحقيق أهداف الجريدة الأساسية و التي صدرت من أجلها ، إنه ببساطة أى شخص من أفراد الطاقم البشرى الذى يقوم بإصدار الجريدة من خلال الفنون الصحفية المختلفة و هي التحرير و الاخراج و الاعلان والطباعة و الادارة الصحفية و التوزيع^(١٢)

٧- لوحظ في السنوات الأخيرة بداية اهتمام جاد من الباحثين بدراسة الصحافة المتخصصة . فقد شهدت المكتبة

الأكاديمية عدة بحوث تعرضت لاحدى موضوعات الصحافة المتخصصة .^(١٤) كالرياضة والمرأة والأدب والصحافة العسكرية والدينية وصحافة الشباب والصحافة المدرسية ولقد تعرضت بعض هذه الدراسات لأوضاع القائلين بالاتصال فى الصحافة المتخصصة ولكن فى الاطار المهنى وبمعالجة نظرية ويرجع ذلك الى اغفال اجراء دراسات مسح ميدانية للقائم بالاتصال - فيما عدا البحث المتقدم عن صحافة المرأة - ومثال على ذلك اقتصر تناول الدراسة التى قدمت عن الصحافة العسكرية للقائم بالاتصال على تتبع المحاولات التى جرت لتأسيس تنظيم داخلى للصحافة العسكرية يتسم بالاستقلال ويؤدى افراد الوظيف التحريرى والادارية والفنية . اما الدراسة التى قدمت عن الصفحات الادبية فقد تناولت القائم بالاتصال باعتباره أحد مصادر الصفحة الادبية . وقدم الباحث نقدا للقائم بالاتصال فى الصفحات الادبية بحمل قدرا كبيرا من الانشائية والانطباعية ومنها :

- غياب المحرر الذى يحمل سمات التفكير الانسانى الذى يعمل فى اطار القيم الروحية والاخلاقية .
- التناقض والتضارب وتدخل المجاملة وغيرها .
- غياب المحرر المتجول الذى يوافى الصفحة بأخر صحيفات الأدب وأحدث الكتب .

ومن متابعة البحوث المقدمة عن الصحافة المتخصصة نجد أن أهدافها البحثية كانت تدور فى معظمها حول المضمون وكان تعرضها للقائم بالاتصال تعرضا هامشيا كمتغير تابع باعتباره هو منتج هذا المضمون .

اما مؤلفات الصحافة المتخصصة فلم يختلف تناولها للقائم بالاتصال عن تلك التى تدور حول التحرير الصحفى من ناحية التركيز على طبيعة عمل المحرر المتخصص ووسائل تكوينه المهنى وتحسين ادائه الصحفى

٨ - تعرض عدد محدود من الباحثين فى مجال الصحافة للضغوط السياسية والمهنية والادارية على القائم بالاتصال وتأثير هذه الضغوط على العمل الصحفى .

ويمكننا أن نميز بين اتجاهين فى هذا الاطار : الاتجاه الاول^(١٥) يتناول الضغوط الواقعة على القائم بالاتصال دون تحديد البعد المكانى أو دون ربط هذه الضغوط بالواقع المصرى وخصوصية الأوضاع الصحفية المؤثرة على القائم بالاتصال . فاصحاب هذا الاتجاه يركزون دراستهم على الواقع الغربى خاصة الأمريكى معتمدين بشكل أساسى على المصادر والمراجع الاجنبية التى تناولت الضغوط التى يواجهها القائم بالاتصال فى المجتمعات الغربية والتى لها سماتها ومفوماتها الخاصة بها ولذا لا نجد صلة من أى نوع ما تربط بين هذه الدراسات وواقع القائم بالاتصال المصرى . اما الاتجاه الثانى^(١٦) فيتسم بالتركيز على الواقع المصرى ويتناول المعوقات الفعلية التى تواجه القائم بالاتصال من النواحي الادارية والمهنية والسياسية فى اطار التجربة المصرية وفى اطار خصوصية هذه التجربة الا ان القيمة المعرفية التى اضافتها هذه الدراسات كانت محدودة فلا نجد دراسة مستقلة حول المعوقات التى تواجه القائم بالاتصال وطبيعتها وتأثيرها على الدور الذى يجب أن يقوم به . وكل ما كتب حول هذا الموضوع جاء فى ثنايا دراسات فى التحرير الصحفى أو فى الادارة الصحفية ولم يأخذ هذا الموضوع من هذه الدراسات سوى أسطر قليلة لا تتفق مع أهميتها التى سبق التنويه بها .

٩ - شهدت المكتبة الصحفية اهتماما بالتأهيل الأكاديمى والمهنى للقائلين بالاتصال ودورهم فى النهوض بالصحافة المصرية وان تفاوت حجم هذا الاهتمام بين البحوث المختلفة حسب طبيعة الموضوع المدروس فبعض الدراسات اكتفت بطرح تصورهما لأهمية التدريب وضرورته فى توصياتها .^(١٧) فى حين أفردت بعض الدراسات فصلا أو أكثر لتأهيل و تدريب الصحفيين . كما قدمت دراسة الى كلية الاعلام للحصول على درجة الدكتوراه تتناول تقويم التجربة المصرية فى التأهيل الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين وقد تعرضنا لها تفصيلا من قبل باعتبارها إحدى الدراسات التى تركز هدفها الأساسى فى دراسة القائم بالاتصال فى إحدى جوانبه .

وستستطيع أن نستخلص عدة اتجاهات عبرت منها هذه الدراسات :

- الاهتمام بالتدريب لدى الطابع المتخصص للقائمين بالاتصال في الصحافة المتخصصة جنباً إلى جنب مع الدورات الصحفية العامة
- اهتمام بحوث الإدارة الصحفية بتنمية المهارات الإدارية لدى المسؤولين والمديرين في المؤسسات الصحفية من خلال عقد دورات تدريبية لا تقتصر فقط على العالم الإداري بل يمتد برنامجها لعلوم الثقافة العامة أيضاً . (١٨)
- التركيز على أهمية التدريب لازدياد الحاجة إلى مستوى رفيع من المهنيين يتواءم مع التطورات السريعة في الصحافة ومن ثم يجب أن يهدف التدريب في الأساس إلى تنمية المعارف والمهارات واكتفاء القائم بالاتصال وأن يراعى التدريب احتياجات التنمية الاجتماعية والتعليمية والثقافية وعلى أن يؤكد على خلق الاحساس بالمسؤولية لدى المهنيين وأن يبنى قدراتهم بشكل أكثر فاعلية مع المصادر المتاحة لهم . (١٩)
- تفويم الوضع الراهن لأعداد القائم بالاتصال في المجال الصحفي والذي يتصل بالتعامل الأكاديمي من خلال كليات وأقسام الصحافة في الجامعات المختلفة وتدريب القائمين على الاتصال في المؤسسات الصحفية .

الأسس التي يجب أن يبنى عليها البرنامج التدريبي : (٢٠)

- * تحديد الاهداف والوظائف الأساسية للتدريب .
- * تحديد المؤهلات التدريبية المطلوب تطويرها .
- * تحليل المحتوى التدريبي والوسائل المعاصرة .
- * تحديد الاهداف التدريبية التطبيقية (المرحلية) .
- * تنظيم عملية التدريب .
- * تفويم العملية التدريبية .

وفد انفردت إحدى الدراسات (٢١) بتناول تأهيل وتدريب القائم بالاتصال في القطاعات الصحفية الثلاثة التحريري والفني والاقتصادي والإداري . وقد حددت الدراسة مؤسسات الأعداد العلمي لكل قطاع وقد خلصت إلى أن كلية الاعلام هي المؤسسة الأكاديمية الوحيدة التي تتكامل فيها أركان العملية التعليمية والتدريبية لتوافر أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس معظم المواد النظرية والعملية . وانتهت في مجال التدريب إلى أنه باستثناء بعض الخطط التدريبية التي بدأت بعض المؤسسات الصحفية المصرية في تنفيذها لمواجهه خطط التحديث أو التحول التكنولوجي ، لا نجد أي اهتمام أو خطط مشتملة للأعداد المهني للقائمين بالاتصال في القطاعات الثلاثة . كما أن المؤسسات المهمة بالتدريب الصحفي كغفانة الصحفيين وغيرها ليس لديها أية سياسات أو خطط منظمة للتدريب بل يتم ذلك عشوائياً ولا يراعى في معظمه الأسس العامة للتدريب المخطط .

١٠ - شهد القائم بالاتصال في الصحف الحزبية اهمالاً تاماً من الدراسات الصحفية على الرغم مما يمثله من خصوصية مرتبطة بالامكانات البشرية والمادية والتقنية المحدودة للصحف الحزبية والحدودات السياسية والمهنية التي تواجهه أثناء تأدية عمله .

ولا نجد في المكتبة المصرية للدراسات الأكاديمية الصحفية سوى دراسة واحدة تدور حول فنون التحرير الصحفي في الصحف الحزبية . (٢٢) تعرضت بشكل غير مباشر للقائم بالاتصال من خلال استعراضها لبعض المشكلات التي تواجه التحرير الصحفي في الصحف الحزبية والتي يمكن تطبيقها بطريقة ضمنية على القائم بالاتصال ومن أهم هذه المشكلات ما يأتي :

- * صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر .
- * تأثير حجم الحرية المتاحة على الأداء الصحفى .
- * المضايقات الأمنية والإدارية .
- * المنافسة غير المتكافئة بين الصحف اليومية والصحف الحرة .

وقد أكدت الدراسة على أن هذه المشكلات تؤدي إلى إحباط العاملين في الصحف الحزبية خاصة المعارضة نتيجة لحصار نشاطهم وعدم تمتعهم من التغطية الصحفية الكاملة للأحداث مما يشكل في النهاية عنصر ضغط على هؤلاء العاملين مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع لهجة الحوار .

وأرجعت الدراسة أسباب قصور الجهاز التحريري في الصحف الحزبية إلى الآتي :

- * ضعف المقابل المادى الذى يحصل عليه القائم بالاتصال
- * افتقاد الصحف المعارضة للعناصر الصحفية المتخصصة في مجالات الاقتصاد والثقافة والعن والرياسة
- * غلبة العناصر الشابة على الجهاز التحريري وهو ما يعنى افتقاد الخبرة والرصيد الكافى من مصادر المعلومات

وهكذا لم تتعرض الدراسة بشكل تفصيلي للقائم بالاتصال ولم تفسح صفحاتها لتناول أوضاعه وظروفه التي يعمل بها مما يمثل قصورا واضحا في هذه الدراسة . وارى انها كانت في حاجة ملحة إلى اجراء دراسة ميدانية للقائم بالاتصال في الصحف الحزبية للتعرف على كافة الظروف السياسية والمهنية التي يعمل في طلبها مما سيكون له دلالاته العظيمة في تفسير كثير من النتائج المرتبطة بالفنون الصحفية في الصحف الحزبية .

١١ - تمثل حقوق والتزامات القائم بالاتصال أحد المجالات الأخرى المهمة في الدراسات الصحفية والتي تساهم بشكل فعال في تحديد الظروف التي يعمل القائم بالاتصال بمقتضاها والتي تحدد مدى رضائه عن عمله ومدى احساسه بملائمة عائد العمل لطبيعة الجهد المبذول ومن ثم فان هناك حاجة متزايدة إلى اجراء هذه دراسات تتناول هذا الجانب المهم والمؤثر على القائم بالاتصال .

وقد اهتمت الدراسات الفليلة في ادارة المؤسسات الصحفية في مصر باستعراض الالتزامات الاجتماعية من قبل المؤسسة الصحفية تجاه العاملين بها لما لها من تأثير في خلق جو من الثقة والطمأنينة في نفوس العاملين على اختلاف مواقعهم ضمانا لحسن الاداء ودفع عجلة الانتاج . وقد استعرضت هذه الدراسات العوائق المتمثلة لعلاقات العمل داخل المؤسسة الصحفية وأوضح أنها في نفس حقوق العاملين في الصحافة سواء كانت حقوق اجتماعية أو مالية بدءا من الانظمة الخاصة بالاجور والعلاوات والمزايا إلى الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية المقدمة لهؤلاء العاملين . (١٣)

وأفصحت إحدى الدراسات اهتمامها لبحث انعكاس السياسة الاعلامية على القائم بالاتصال حيث تعرضت لحقوق القائم بالاتصال والتزاماته على النحو التالي : (١٤)

اولا : حقوق القائم بالاتصال :

أجملت الدراسة حقوق القائم بالاتصال في مجالين :

- ١ - ضمانات اقتصادية .
- ٢ - ضمانات تتعلق بممارسة المهنة .

الضمانات الاقتصادية :

وتتعلق بضمان مستوى معيشى لائق للقائم بالاتصال وتنظيم حقوقه المالية والوظيفية على النحو التالى :

* ضمانات خاصة بمستوى الأجور والعلاوات وتنظيم ساعات العمل والأجازات والانداز السابق على انتهاء الخدمة

- * ضمانات خاصة بحقوق المهني في المعاش ومكافآت نهاية الخدمة .
- * عدم جواز نقل القائم بالاتصال من عمله لعمل آخر رغما عن ارادته .
- * حماية الصحفي من اضطهاد رئيس التحرير أو رؤسائه المباشرين .
- * حق الصحفي في الاشتراك في الإدارة الذاتية لصحيفته أو عملية اتخاذ القرار .

ضمانات تتعلق بممارسة المهنة :

- وتتصل بالحقوق والمزايا والحصانات التي ينبغي أن تتوفر للمهني حتى يتمكن من أداء عمله بشكل مناسب وحمايته من المخاطر والأضرار التي قد يتعرض لها أثناء ممارسة المهنة ومنها :
- أن يتمتع القائم بالاتصال الذي يمارس عمله في بلده أو خارجها بحماية تكفل له أفضل الظروف لممارسة مهنته
 - ينبغي حماية القائم بالاتصال من التعرض للإيذاء البدني كالسجن والاعتقال والتعذيب والاحتطاف والقتل
 - توفير امكانية الوصول الى المعلومات والحصول عليها والاطلاع على الوثائق والبيانات والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية والغير رسمية .
 - تأكيد المكانة الدقيقة للصحفيين واعطائهم الحصانة الملائمة لطبيعة عملهم وحاجتهم للحماية من كافة الضغوط الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون لها .
 - حق القائم بالاتصال في التعبير عن رأيه بحرية .
 - ضمان حرية الحركة وحرية نقل المعلومات دون عقبات أو عراقيل .
 - حماية المراسلين العاملين في بلاد أجنبية من الاجراءات الانتقامية التي قد تسخذ ضدهم كسوء المعاملة أو القتل أو التعذيب أو الطرد .
 - ضمان حق الصحفي في الاحتفاظ بسر المهنة .
 - احاطة مساءلة الصحفي التأديبية بضمانات كافية على ان تتم المساءلة أولا أمام نقابته .

ثانيا: التزامات القائم بالاتصال وواجباته :

حددت الدراسة أربعة أنواع من المسؤوليات والواجبات التي يجب ان يتلزم بها القائم بالاتصال أثناء ممارسة المهنة وهي :

- ١ - التزامات ومسؤوليات مهنته .
- ٢ - التزامات ومسؤوليات اخلاقية .

٣ - التزامات قانونية .

٤ - الالتزامات ومسئوليات اجتماعية .

١ - الالتزامات المهنية :

* نقل الأنباء بدقة دون تحريف أو تشويه وذكر الحقيقة دون مراوغة أو تسنر لا مبرر له .

* الالتزام بالموضوعية والصدق .

* الحرص على العمل من أجل التدفق الحر للأخبار .

* عدم الخلط بين الراي والخبر .

* التحقق من صدق الخبر وصحته وعدم نشر معلومات زائفة أو غير مؤكدة .

* احترام أسرار المهنة .

٢ - الالتزامات الأخلاقية :

* إلتزام القائم بالاتصال بمستوى أخلاقي عالي يتمتع بالنزاهة ويمتنع عن كل ما يمس إلى المهنة .

* أن يمتنع عن العمل مع أجهزة المخابرات لتزويدها بالمعلومات والقائم بالتجسس لحسابها تحت ستار واجباته المهنية .

* احترام كرامة البشر وسمعتهم .

* عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد وجعلها بمنأى عن العلانية .

٣ - الالتزامات القانونية :

* الامتناع عن التشهير والاتهام بالباطل والقذف والسب .

* عدم انتحال أداء الغير ونسبه الى نفسه .

* عدم نشر أمور من شأنها التأثير في سير العدالة حتى تتوافر الضمانات أمام المتقاضين في محاكمة عادلة أمام قاضيهم الطبيعي .

* عدم التحريض على أي عمل غير قانوني ضد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص .

* الامتناع عن نشر أنباء جلسات المحاكم السرية .

٤ - الالتزامات الاجتماعية :

* أن يتصرف القائم بالاتصال بشكل مسئول اجتماعيا ويحترم مسؤولياته إزاء الراي العام وحقوقه ومصالحه

* احترام حقوق الانسان ومبادئ التعاون بين الشعوب .

* عدم الدعاية للحزب أو الحضر على الكرامة القومية أو الدينية والتي تشكل تحريضا على العنف .

* الامتناع عن نشر الموضوعات التي تحضر على الاجرام أو الانحراف .

* الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة للمجتمع .

* أن يراعى القائم بالاتصال مسؤوليته تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام القيم التي اتفق عليها المجتمع الدولي .

وفي هذا الاطار حددت الدراسة ثلاث نقاط رئيسة تتعلق بالالتزامات القائم بالاتصال وهي

١ - الامتناع عن نشر المعلومات المناهضة للمصلحة الوطنية .

٢ - الامتناع عن نشر المعلومات التي يضر نشرها بالحياة الاجتماعية .

٣ - الامتناع عن نشر المعلومات التي تسيء للحياة الخاصة للأفراد .

المصادر والمراجع

- ١- انظر فى ذلك :
 - ابراهيم عبده ، أعلام الصحافة العربية (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٤٤)
 - ابراهيم عبده ، أبو نظارة : إمام الصحافة الفكاهية (القاهرة مكتبة الآداب ، ١٩٥٣)
 - ابراهيم عبده ، روزاليوسف : سيرة وصحيفة (القاهرة : سجل العرب ، ١٩٥٥)
 - عبداللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية - الأجزاء الثمانية (القاهرة : دار الفكر العربى)
 - صبرى أبو المجد ، أمين الرافعى : رائد صحافة الراى فى مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧)
- ٢- عباس خضر ، صحفيون معاصرون : لمحات من نشاتهم وكفاحهم (القاهرة : دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع ، د. ت)
- ٣- انظر : ابراهيم عبده : روزاليوسف : سيرة وصحيفة ، مرجع سابق
: صبرى أبو المجد ، أمين الرافعى ، مرجع سابق
- ٤- على السيد عجوة ، " فن الدعاية والاعلام عند مصطفى كامل " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٥- انظر : عبدالعزيز شرف ، " الدكتور محمد حسين هيكل صحفياً " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢
- راسم الجمال " عباس العقاد فى الصحافة المصرية " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- نور يعقوب النجار " عبدالرحمن الكواكبي صحفياً " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
- محمد كرم عبداللطيف شلبى " أنور السادات الصحفى وفكر ثورة يوليو السياسى " ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .
- على عباس على ، " عبدالله النديم صحافته وفكره " ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- زينب عبدالعزيز مصطفى ، " دور بيرم التونسي فى الصحافة " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩
- نجوى كامل ، " محمود عزمى الصحفى " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢
- محمد سيد محمد ابراهيم ، " أمين الرافعى صحفياً ودوره فى الحركة الوطنية " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
- هادية نصار " فكرى أباطة صحفياً " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٦- محمد سعد أحمد ، " أمين الرافعى صحفياً ودوره فى الحركة الوطنية " ، مصدر سابق
- ٧- جيهان الهامى محمد غالب عطية ، " الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العهد العالمى للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩
- ٨- نجوى كامل ، الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية (القاهرة : آمون للطباعة ، ١٩٩١)
- ٩- محمد الحسينى عبد النور الشامى ، " المراسل الخارجى لوكالات الأنباء دراسة تطبيقية على وكالة أنباء الشرق الأوسط " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠
- ١٠- ناهد أحمد فؤاد أبو العيون " تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين " رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠

- ١١ - ألفت إغاءة القائمون بالاتصال وقضايا التنمية دراسة ميدانية لعبئة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٠ نقلا عن السياسية الدولية - حسن أبو طالب
- ١٢ - أنظر أجلال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، ج١ (القاهرة: الانجلو، ١٩٧٢)
- أجلال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، ج٢ (القاهرة: الانجلو، ١٩٧٢)
- أجلال خليفة، الصحافة مقروءة ومرئية، مدرسية، مسجدية، تجارية، إدارية (القاهرة: الانجلو، ١٩٧٦)
- جلال الحمامصي، المندوب الصحفي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣)
- فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥)
- ١٣ - محمود علم الدين، مستحدثات الفن الصحفي في الجريدة اليومية، رسالة دكتوراه، قسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
- ١٤ - أنظر: محمد عبد الحميد عبد الوهاب، الصحافة العسكرية في مصر يوليو ١٩٥٢ - أكتوبر ١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- مرعى زايد مذكور، دراسة لفن التحرير الصحفي في الصفحات الأدبية في الصحف اليومية مع التطبيق على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٨، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٠.
- ١٥ - أنظر الى سعيد محمد السيد، الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، المجلة العلمية لكلية الاعلام - العدد الأول - يوليو - ١٩٨٩.
- جيهان أحمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاعلام، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)
- ١٦ - أميرة محمد المرسى العباسي، إدارة المؤسسات الصحفية في مصر وتأثيرها على الخدمة والمسؤولية الصحفية تجاه القارئ والمجتمع مع دراسة مقارنة لمستحدثات الإدارة الصحفية في فرنسا، رسالة دكتوراه، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
- الحسيني محمد الديب، "السياسات الإدارية في مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر منذ انشائها عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٨٠، رسالة دكتوراه، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.
- أجلال خليفة، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، ج٢ (القاهرة: الانجلو، ١٩٧٣)
- ١٧ - أنظر: محمد عبد الحميد عبد الوهاب، الصحافة العسكرية، مصدر سابق
- جيهان الهامى محمد غالب، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية، مصدر سابق
- وليم فرج حنا، دور الصحافة المدرسية في خلق النظرة العلمية لدى تلاميذ المدارس المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة.
- ١٨ - أميرة محمد المرسى العباسي، إدارة المؤسسات الصحفية، مصدر سابق.
- ١٩ - محمود علم الدين، مستحدثات الفن الصحفي، مصدر سابق
- ٢٠ - ليلى عبد المجيد، السياسات الاعلامية في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥١ وحتى مايو ١٩٧١ وأثرها على الفن الصحفي في الفترة نفسها مع تصور لاسس سياسية اعلامية مستقبلية، رسالة دكتوراه: كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.
- ٢١ - محمود علم الدين، مستحدثات الفن الصحفي، مصدر سابق.
- ٢٢ - كمال قابيل محمد، فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٧، رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة القاهرة
- ٢٣ - أميرة محمد المرسى العباسي، إدارة المؤسسات الصحفية، مصدر سابق
- ٢٤ - ليلى عبد المجيد، السياسات الاعلامية، مصدر سابق

المبحث الثاني

التراث الأجنبي
في مجال بحوث القائم بالارتباط

١- المدرسة الأمريكية

شهد النصف الثاني من القرن العشرين بداية اهتمام واسع المدى بدراسات القائم بالاتصال فى المدرسة الأمريكية. وقد ارتبط هذا الاهتمام بالنمو المتزايد للصناعة الصحفية و بروز دور الصحافة و تأثيرها فى المجتمع الأمريكى فى ظل قيم الاعلام الديمقراطى الغربى و أصبح على القائمين بالاتصال فى الصحافة الأمريكية ان يواجهوا التحديات المفروضة عليهم ازاء القوة التى أصبحت عليها الصحافة فى التأثير على الأوضاع العامة فى المجتمع الأمريكى.

و من ثم وجد الدارسون ان الاكتفاء بدراسة المضمون الصحفى لن تتيح الا دراسات محدودة الأثر بأهمالها منتج هذا المضمون و لن توفر معرفة الاسباب و الظروف التى فى ضوئها تم اختيار هذا المضمون دون غيره من الخيارات المتاحة أمام الصحفيه.

و هكذا توالت الدراسات المعنیه بالقائم بالاتصال اما كموضوع و هدف أساسى للدراسه او من خلال معالجة القائم بالاتصال فى احدى مفرداتها حسب مايفرضه موضوع البحث الرئيسى .

ونستطيع ان نرصد البدايات التاريخيه لدراسات القائم بالاتصال بدراسة ليو روستن التى ظهرت عام ١٩٣٧ تحت عنوان "مراسلى واشنطن" (١) و فى عام ١٩٤١ نشرت مجلة الصحافة التى تصدر فى ولاية ايوا دراسة عن العاملين بجريدة ملواكى . (٢)

و توقفت دراسات القائم بالاتصال حتى عام ١٩٥٠ عندما نشر الباحث ديفيد مانج وايت دراسة "حارس البوابه و انتقاء الأخبار" (٣) وقد أثر اتجاه حارس البوابه بشكل مباشر او غير مباشر ومنها دراسات وان بريد Breed وروى كارتر Carter وروبرت جاد Judd وجيبر Gieber وستارك Stark ووايت white وكن مكروى Macorie وغيرهم .

و قدمت تلك الدراسات تحليلا وظيفيا لأساليب السيطرة فى حجرة الأخبار و دور العاملين ووضعهم فى الصحفيه و مصادر اخبارهم و العوامل التى تؤثر على اختياراتهم و عرضهم للأخبار. (٤) كما حاز التاريخ للشخصيات الصحفيه المؤثره فى الاعلام الأمريكى جانبا من اهتمام عدد من الباحثين نذكر منهم فرانك لو ترموت و ارنولد هاوسر.

و يبرز فى هذا النطاق احد الفروق البارزة بين الاتجاه المصرى و الاتجاه الأمريكى فى دراسات القائم بالاتصال . ففى حين كان نمط الاهتمام بالقائم بالاتصال فى الدراسات المصريه يعبر عنه فى البدايه من خلال التاريخ لأحد الشخصيات الصحفيه البارزة و من خلال تحديد الدور و الموقف تجاه الاحداث و القضايا التى عاصرتها هذه الشخصية ، أى من خلال دراسة الفرد و دوره دون أخذ فى الاعتبار الجوانب الأخرى المتعلقة بالبنى الاجتماعيه و الاقتصاديه فى الصناعة الصحفية. نجد ان الأمر يختلف الى حد بعيد فى الدراسات الأمريكيه الذى اعتمد تناولها للقائم بالاتصال على الدور الجماعى للمصنفين فى العملية الاتصالية و هو ما اتجهت اليه المدرسة المصريه فيما بعد.

و من خلال عينه لبعض المؤلفات و الدراسات و البحوث الأمريكية نستطيع ان نرصد عدة اتجاهات او مسارات غلبت على معالجة هذه الدراسات للقائم بالاتصال وذلك من خلال الموضوعات الآتية :-

١- الجوانب المهنية لعمل القائم بالاتصال .

٢- الضغوط المهنيه و الادارية على القائم بالاتصال .

٣- تأهيل و تدريب القائمين بالاتصال .

٤- حقوق و التزامات القائمين بالاتصال .

٥- الخصائص والاتجاهات المختلفة للصحفيين .

أولاً : الجوانب المهنية لعمل القائم بالاتصال :

يتعلق بكل ما يتصل بتنمية المهارات المهنية و الحرفية لدى القائم بالاتصال و التى تتعلق بصنع الخبر و كتابته و القصص الاخبارية و اجراء الاحاديث و كتابة المقالات و التحقيقات و غيرها من فنون التحرير الصحفى و من ثم فان الدراسات التى تتناول هذا الموضوع تركز فى الأساس على تنمية المهارات التحريرية للقائم بالاتصال و ذلك من خلال الهدف الأساسى الذى تسعى اليه و المتعلق بالمضمون التحريرى المقدم فى الصحيفة و كيفية صنع هذا المضمون و تحقيق أكبر نسبة مقروئية له . و تعرضت هذه المؤلفات الى تحديد طبيعة العمل الذى يمارسه القائم بالاتصال فى صالة التحرير . (٥)

و قد اهتمت معظم هذه المؤلفات بالمهارات اللغوية للقائم بالاتصال و كيفية الاستخدام السليم للغة لتوصيل المضمون الصحفى إلى القارئ ، بأيسر طريقة مفهومة . (٦)

و تتميز هذه المؤلفات انها تعالج كافة الأشكال الصحفية حسب موضوعها من خلال ما هو ممكن حدوثه و لا تطرح معظمها نصائح نظرية مجردة للقائمين بالاتصال بل تنطلق توجهياتها من مواقف حقيقية و تقارير جية و بحوث أكاديمية و دراسات مسحية أجريت على القائم بالاتصال و لضرب مثلاً على ذلك بمؤلف شيرلى بياجى الأستاذة بجامعة كاليفورنيا والذي يدور موضوعه حول الحديث الصحفى . (٧)

فقد عالجت المؤلفة كل أنواع اللقاءات و المحاورات الصحفية ممكنة الحدوث و التى تتراوح ما بين ادارة حوار مع مواطن ذى موهبة أو اهتمام معينين و حتى اجرائه مع مرشح للرئاسة يعقد مؤتمراً صحفياً ، و هى تأخذ فى شرح مختلف التفاصيل التى يمكن ان تحسن من أداء أى محاور وتعرض اختياراتها لحالات الدراسة التى توضح من خلالها كيفية ادارة حوار ناجح من خلال الاتيان بالأمثلة الحية . و الكتاب لا يضع يد قارئه على الأخطاء التقليدية و غير التقليديه عند اجراء الحوارات الصحفية فحسب بل يحمل القارئ الى الخلفية الضرورية التى تجعل من ممارس هذا اللون من النشاط الصحفى أكثر يقظة و مهارة ، و هى تفرد أقساماً خاصة فى كتابها لمعالجة الخصائص الذاتية التى ينبغى توافرها أو اكتسابها للمحاور الصحفى و ذلك قبل ان تثقل اللقاء الضوء على المواقف الحوارية ذاتها . و قد أفردت بياجى قسماً خاصاً من مؤلفها لتناول أخلاقيات الممارس و الاعتبارات التى تفرضها على المحاورين من الصحفيين ، مع تعميق ما تتناوله فى مؤلفها بعرضها لنتائج الدراسات السابقة فى موضوع مؤلفها . . و الاستفادة من هذه النتائج فى بلورة كثير من الأفكار التى يحملها الكتاب . و تستند هذه المؤلفات المعنية بتنمية المهارات التحريرية لدى القائمين بالاتصال إلى حقيقة هامة و هى انه على الرغم من أن الموهبة تظل ضرورة جوهرية لخلق صحفى ناجح الا أنه بالنسبة للذين حرموا هذه الموهبة فانهم يمكنهم بالقطع اكتسابها بالتعليم و الدؤية و المران ، فالمهارات الصحفية لن تكتسب الا بالممارسة و موهبة الكتابة و التحرير لن ينمو إلا بالكتابة ذاتها . (٨)

ثانياً: الضغوط المهنية و الادارية على القائم بالاتصال:

تمثل الضغوط المهنية و الادارية أحد الجوانب المهمة في دراسات القائم بالاتصال الأمريكية يقابلها تصور في الدراسات التي تتعرض للضغوط السياسية. و هو ما نستطيع تفسيره في اطار الحرية السياسية و الاعلامية التي يتمتع بها القائم بالاتصال في المجتمع الغربي على وجه العموم و المجتمع الأمريكى على وجه الخصوص.

و قدم أحد الباحثين المصريين ورقة بحثية تدور حول اتجاهات الدراسات الأمريكية نحو القيود المهنية و الادارية على القائم بالاتصال. ميز فيها بين الاتجاه الأمريكى الذى يعلى من تأثير الضغوط المهنية و الاتجاه البريطانى الذى يميل الى اعتبار القيود التى تفرضها المؤسسة تاتى فى المقام الأول من الأهمية (١٠)

و قد عرضت الدراسة عدة بحوث أجريت حول تأثير الضغوط المهنية و طبيعتها على القائم بالاتصال و نستطيع من قراءة نتائجها أن نستخلص الآتى :-

- ان الصحفيين يرون انهم يتمتعون بالحرية بصفة عامة و ان فى مقدورهم التعبير عن ارائهم الخاصة (١١)
- كشفت دراسات حارس البوابه ان للاتجاهات الشخصية للقائم بالاتصال تأثيرها فى انتقاء الأخبار (١١)
- يتفق الصحفيون فى اعتناق معايير خاصة بالأداء المهني الا أنه لكل منهم معايير صحفية خاصة لها درجات مختلفة من القوة بسبب اختلافهم فى تقدير أهمية كل عنصر من عناصر الأداء المهني .
- تسمح قوة التزامل أو الانتماء الى عالم الصحفيين للصحفى الفرد بمقاومة تحيزه الشخصى و الضغوط الخارجيه ، مما يؤدى الى تطوير مفاهيم مشتركة عن ماهية الأنباء و كيفية معالجتها.
- ان الصحفيين يملكون بالفعل قدرا كبيرا من الحرية و لكنهم يمارسونها فى اطار من الروتين المكتسب ، فالقائم بالاتصال يرى نفسه اساسا موظفا فى بيروقراطية لجمع الأنباء بحيث يحصل على مكانته بين رؤسائه و زملائه ، و من ثم فان الاخلاص للمهنة له الأولوية على الاعتبارات الأخرى (١٢)
- و قد خلص الباحث المصرى ان القيم و المعايير المهنية تلعب دورا كبيرا فى توجيه الصحفي و التغلب على تحيزه الشخصى و فى الوقت نفسه فان قوة الانتماء للمهنة تمكنه بدرجة اكبر من التغلب على الضغوط الخارجية و تستمد تقاليد المهنة قوتها من الصراع الطويل الذى يعمل القائم بالاتصال من خلاله.

و استعرضت الدراسة المصرية أيضا عددا من البحوث الأمريكية التى أجريت حول الضغوط الادارية التى تمارسها المؤسسة الصحفية و التى وضعها الباحث تحت عنوانين رئيسيين يتناول الأول العوامل المؤثرة فى تحديد سياسة المؤسسة و يدخل فيها الضوابط التى يفرضها نظام الملكية من ناحية و الضغوط التى تفرضها المتطلبات التكنولوجية لعملية الانتاج .

و تزدى هذه البحوث التى اوردتها الدراسة الى استخلاص عدة مؤشرات هامة نستطيع أن نجعلها فى الآتى :-

- أنه من النادر أن يكون تحقيق الربح هو المعيار الوحيد فى اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الصحفية فهناك بالإضافة الى ذلك صورة المنشأة لدى الجمهور و النقاد (١٢) و التراث الذى قامت عليه الصحيفة و القيم التى تهدف إليها .

- يتدخل الناشرون تدخلا قليلا بوجه عام فى مسائل السياسة التحريرية و تدخلا اقل فى حالة مجموعة الملاك (١٤)

العوامل الأخرى التى تؤثر على الأداء الصحفى أكثر أهمية فى الغالب من الملكية الاحتكارية نفسها.

- وجدت حالات كثيرة استطاع فيها القائمون بالاتصال التغلب بنجاح على ما تمليه الإدارة العليا ، وذلك ان كبار الموظفين كما يثرون على رؤسائهم فانهم يتأثرون بهم ايضا خاصة إذا كانوا ينتمون إلى نقابات اتحادات مهنية قوية .

- تؤثر القرارات الادارية التي تتخذ داخل المنشاء على المحتوى بشكل مباشر فالادارة العليا هي التي تحدد تنظيم الادارات و الاقسام ومسئولية كل منها و علاقتها بعضها البعض مما له أثر في تحديد الشخص الذي يوكل اليه مهمة تغطية موضوع معين و المساحة التي تخصص له .

- يتم صوغ القادم بالاتصال داخل القالب المطلوب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية و قد ناقش الباحث الدراسة التي قام بها Breed و التي انتهت فيها الى ان معظم رجال الأخبار يستجيبون لضغوط و توفعات غرفة الأخبار.

و قد أجريت دراسة Breed من خلال مقابلات مكثفة مع ١٢٠ مندوبا صحفيا في صحف متوسطة الحجم ظهر منها انه تمت ممارسة ضغوط للصحيفة ، و قد تمت السيطرة عليهم من خلال :-

١- استخدام السلطة الرسمية و توقيع العقوبات مع امكانية تكليف محررين متوافقين بتغطية الموضوعات الخلافية .

٢- المؤشرات الخاصة بتجنب بعض الموضوعات مثل شطب بعض أجزاء من الموضوعات أثناء عمليات المراجعة .

٣- الالتزام و التقدير تجاه الرؤساء .

٤- رغبة القادم بالأخبار في الاستمرار في هذه المهنة و عدم الاضرار بفرض الترقى .

٥- الاشاعات التي تنتشر داخل مكان العمل و التي تتناول مواقف و اشخاص معينين .

٦- ضرورة قراءة الصحيفة و حضور اجتماعات التحرير .

٧- الرضاء الناتج عن الانتماء الى مجموعة .

٨- عدم وجود مجموعة ولاء بديلة يمكنها مساندة الانحراف عن خط المؤسسة .

٩- ان معالجة الأخبار تبعاً لسياسة المؤسسة ليصبح قيمة مستقلة في حد ذاتها.

و يؤكد الباحث المصري انه نتيجة لذلك فان القادم الجديد يتحول للعمل و فقا لمتطلبات سياسة المنظمة عوضاً عن أية معتقدات شخصية جاء بها الى العمل او أية مثاليات اخلاقية .

و أشار الباحث الى ان Breed يؤمن بوجود فرصتين فقط للتغيير تتلخص اولاهما في تطوير نظام قوي للقيم و الأخلاق المهنية و ثانيهما في تطوير توجه جديد لارضاء احتياجات الجمهور إلا أنه يشعر بان غرفة الأخبار تمارس ضغوطا كبيرة للغاية ، كما تفرض قيودا مباشرة على الصحفي بحيث تكون فرصة احداث مثل هذا التغيير تكاد تكون منعدمة . و توصل الباحث من خلال الدراسات الأمريكية التي عرضها الى نتيجة هامة و هي ان عملية التنشئة الاجتماعية التي يمر بها القائم تجعل من ميوله وميول رؤسائه المباشرين عادة ما تكون متطابقة . مما يكون لديهما نفس الصورة الذهنية عن الخبر او الموضوع المثالي و نتيجة لذلك فتأدرا ما يسأل القائم بالاتصال نفسه عما يريد و ريسه بل انه يتبع نموذجا أقره المجتمع الصحفي ككل و هو يعرف انه كلما اقترب من هذا النموذج ضمن لموضوعاته فرصة النشر . و من ثم وصل الباحث الى ان الضغوط الادارية هي التي تمارس تأثيرا حاسما على القائم بالاتصال و هو تأثير يفوق القيود المهنية بمراحل عديدة .

و قد اتفقت النتائج الخاصة بالقيود المهنية على القائم بالاتصال في الورقة البحثية التي عرضناها آنفا مع نتائج دراسة أخرى تعرضت لتأثير الاعتبارات الذاتية و الضغوط المهنية على القائم بالاتصال و ذلك من خلال عرض و تحليل عدد من البحوث الأمريكية التي أحرقت حول نفس الموضوع .

و منها دراسة Breed التي أجراها على المواد التي لم تنشر و استعان بكافة الحالات التي أشار إليها الصحفيون الذين سألهم الباحث . و قد أظهرت الدراسة أن ثلث المواد التي لم تنشر في الصحف كانت تنتمي إلى فئة الموضوعات السياسية و الاقتصادية و ذلك في المرتبة الأولى ثم الموضوعات المتعلقة بالدين و أخيرا الموضوعات التي تدور حول شئون العدالة و القضاء و الصحة و الأسرة و غيرها (١٦) مما تشكل مجموعة من المحاذير المهنية أمام عمل القائم بالاتصال .

و في دراسة أخرى أجريت حول النخبة الصحفية لعينة منتظمة من نحو ٢٣٨ صحفيا يتوزعون عبر القنوات الاعلامية الأمريكية تم التوصل إلى عدة نتائج هامة لا تختلف كثيرا عما توصلت إليه الدراسات السابقة حول تأثير الضغوط المهنية على القائم بالاتصال خاصة فيما يتعلق بمسائل معينة مثل مصداقية الصحفي و اختياره لمصادره و موضوعية معالجته الصحفية و معايير نجاحه لخيارات الكتابة . و مما يعطى أهمية لنتائج هذه الدراسة استخدامها آداتين لجمع المعلومات أولهما المسح الذي تضمن خلفيات الصحفيين الممثلين للعينة و اتجاهاتهم و سماتهم السيكولوجية و ثانيهما تحليل المصمومين للكيفية التي عالجت بها وسائل الاعلام بعضا من أكثر الموضوعات اثارة للجدل في الخمس عشرة سنة السابقة على إعداد الدراسة ، كما تناولت عينة عشوائية تضم عددا من الإداريين في المؤسسات الصحفية و الكيانات النقابية الأمريكية فضلا عن مجموعة من الدراسين للصحافة الأمريكية (١٧)

و حول هذا الموضوع أجرى الباحثان جازيانو Gaziano و كولسن Coulson بحثا حول تأثير الأساليب الإدارية في حجرة الأخبار newsroom على الأداء الصحفي (١٨) . و قد ميزت الدراسة بين نمطين من هذه الأساليب ، ينحى الأول إلى إعطاء قدر من الحرية للصحفيين أثناء ممارسة عملهم في حين يتجه الثاني إلى فرض عديد من القيود عليهم . و تحددت مشكلة البحث في أثر العلاقة بين أساليب الإدارة على اتجاهات القائمين بالاتصال نحو عملهم و قرائهم و مجتمعهم و تأثير شخصية القائم بالاتصال على تقبلهم لأساليب الإدارة داخل حجرة الأخبار .

و أجريت دراسة مقارنه على صحيفتي Morning Sun و Evening Star و اختير الأسبوع الأول من شهر أغسطس عام ١٩٨٦ كعينة زمنية و قد استخدم الباحثان استمارة استبيان وزعت على عينة من المحررين و المسؤولين في الصحيفتين . كما ساهمت نتائج الدراسات السابقة في بلورة العديد من المحاور التي تضمنتها الاستمارة و منها دراسة تيد جوزيف و التي انتهت إلى أن الصحفيين في حاجة دائمة إلى المشاركة في اتخاذ القرارات و لديهم رغبة مستمرة في أن يتمتعوا بالاستقلالية عند أداء أعمالهم (١٩)

و انتهت دراسة جازيانو و كولسن إلى عدة نتائج حددت اتجاهات و رؤية القائمين بالاتصال في كل صحيفة للصحيفة التي يعمل بها فقد رأى حوالي ٥٠% من القائمين بالاتصال في Evening Star أن صحيفتهم تمارس الأساليب السلطوية عليهم بينما رأى ٢٦% في Morning Sun أن صحيفتهم تطبق أسلوبا يجمع بين الاتجاه السلطوي و الاتجاه الديمقراطي . في حثن اعتقد ٣٤% منهم أن الأسلوب يتوقف على الموقف المثار و بينما اعتبر خمس عدد العينة المبسوطة في Morning Sun أن الجريدة سلطوية رأى سدسهم أن صحيفتهم تطبق الأساليب الديمقراطية.

و اشار القائمون بالاتصال في كلا من الصحفيين إلى أن لديهم رغبة شديدة في الحصول على حرية أكبر في تخليط و تنظيم عملهم دون تدخل و قد بلغت نسبة هؤلاء ثمانية من عشرة في كل صحيفة . و أكد الصحفيون أنهم في سعيهم للحرية إنما يحاولون تحقيق أحد أهداف مستقبلهم الوظيفي .

و تقريبا وافق جميع القائمين بالاتصال على أن اشتراكهم في صنع القرار عامل هام في تحسين الأداء .

و عن تأثير أسلوب الإدارة على اتجاهات و مواقف القائم بالاتصال خاضت الدراسة إلى عدة نتائج نجملها في الآتي : إن اختلاف النمط الإداري بين السلطوية و الديمقراطية ليس له تأثير على علاقة و اتجاهات القائم بالاتصال إزاء جمهوره كما أكدت النتائج أن عدم الرضاء عن العمل كان سائدا بشكل أكبر بين كبار السن و صغارهم أما أصحاب السن والوسط فكانوا أكثر قبولاً لتأثير السياسات الإدارية . كما ازداد عدم الرضاء أيضا بين الصحفيين الذين ما زالوا يشغلون مواقع مهنية صغيرة و لم يستطيعوا بعد تحقيق أي أهداف وظيفية علما

و قدم الباحث مان كانو Mann kano دراسة عن الضغوط المهنية على القائمين بالاتصال في الدول النامية تم تطبيقها على عينة من القائمين بالاتصال في كوريا الجنوبية . و قد أبرزت هذه الدراسة تأثير الوضع المهني و الوظيفي على الأداء الصحفي .

ومن خلال الدراسة الميدانية تم تحديد عدة معوقات تواجه القائمين بالاتصال في كوريا الجنوبية و هي :
- المساحة المتاحة للموضوع على صفحات الصحيفة .
- تأثير العلاقات الشخصية على الأداء الصحفي .
- عدم الاعتماد على الصحفيين المتخصصين
- الاعتماد على مصادر الأنباء الأجنبية .

و استخلص الباحث عدم وجود ارتباط بين الأداء المهني و الواسع المادي و الوظيفي للقائمين بالاتصال في كوريا . فعلى الرغم من تدني كفاءتهم المهنية إلا أنهم يتمتعون بوضع وظيفي و مادي مرتفع و قد أرجع الباحث عدم كفاءتهم المهنية إلى عدم تحمسهم للحصول على المعرفة و التقنيات الخاصة بعملهم و عدم التزامهم الكامل بميثاق الشرف الصحفي .

و ترجع أسباب أوضاعهم المادية المتميزة إلى :
- حصولهم على مميزات اقتصادية عالية تجعلهم في أعلى مستويات الوضع الاجتماعي
- يتمتعون بقوة النفوذ كأحد جماعات الصفوة في المجتمع (١٠)

ثالثا : التأميل الأكاديمي و المهني للقائم بالاتصال :

حتى سنوات قريبة كانت الدراسات الأمريكية في مجال تأهيل القائم بالاتصال محدودة إلى حد كبير و قد تنبه الباحثون مؤخرا إلى هذا الفصور و من ثم بدأت المكتبة الاعلامية الأمريكية تشهد عدة دراسات حول تأهيل القائم بالاتصال في إطار تقويم هذا التأهيل و دراسة المعوقات التي قد تواجهه .

وقد أثبتت إحدى هذه الدراسات أن اتجاهات المجتمع تجاه الصحافة و الصحفيين تؤثر على الأوضاع التدريبية و التأهيلية للقائمين بالاتصال و على مدى فعاليتها و أيضا على الامكانيات البشرية و المادية المتوفرة لها.

فقد أجرى الباحث فيليب جانت الاستاذ بجامعة أنديانا دراسة مقارفة حول أوضاع التدريب الصحفي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا و فرنسا خلص منها أن الطريقة التي تطور بها التدريب الصحفي في البلاد الثلاثة قد تأثرت إلى حد بعيد باتجاهات العامة و الأكاديميين بل و الصحفيين أنفسهم حيال هذه المهنة .

ففي الولايات المتحدة برز اهتمام كبير بالتدريب على أساس الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال في المجتمع الأمريكي ، فالصحفي من وجهة نظر هذا المجتمع هو كلب حراسة "Watch dog" و بطل الحريات و الحارس على إنجازات المجتمع و أنه يمارس عمله من أجل الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي و ذلك بأعلام المواطنين و تمكينهم من صياغة الأحكام حول المثار على الساحة الأمريكية من قضايا الساعة.

و يقرر "جانت" أن القائمين بالاتصال في بريطانيا هم أقل ثقة بالدور الذي يقومون به في المجتمع ومن ثم أصبح العمل الأساسي لهم هو الحصول على المكاسب المادية لهم و للصحف التي يعملون فيها وذلك من خلال الاعلانات إلا أن هذا لا يمنع من وجود عدد منهم ما زال يحن إلى العصر الذي كانت فيه الصحف و الصحفيين أدوات هامة للفوى السياسية و قد استرشد (جانت) بدراسة ستانلي كوهين حول الصحافة البريطانية و التي جاء فيها "أن الصحف البريطانية كيانات شبه تجارية و قد باتت هذه الصحف تقترب من الاطار القيمي الذي يرى أصحابه أنه من الأفضل و الأجدى أن ينمى دخل الصحف ببيع الاعلانات و هو أمر يمثل عندها هدفا يتجاوز في أهميته الكثير من الأهداف الأخرى التي يفترض أن تطمح إليها الصحيفة " .

و قد قرر جانت أن الصحافة الفرنسية لها منطلقها الخاص و التقليدي و قد وصف برنارد فوبن الصحفي الفرنسي أنه ناقل للحدث و ليس محررا له فهو شارح للأشياء أكثر منه معلم للمبادئ فهو لا يمثل مطلقا عنصرا فعلا حقيقيا في صياغة الحاضر و يشير برنارد إلى أن المجتمع الصحفي الفرنسي بوضعه الحالي - و إذا لم تهذل محاولات جاده لتغييره - سوف لا يجعل من الصحفي أكثر من "مسح مشوه بدون نم أو إذن بل وبدون روح" .

و يذكر (جانت) أنه نتيجة لهذه الاتجاهات المختلفة تجاه الصحافة و الصحفيين و تتجه للعادات و التراث الصحفي فإن كل دولة حددت نظامها الخاص بها من الأولويات و من القيم المهنية و هو ما يفرض بدوره تأثيره على التدريب الصحفي و يستعرض (جانت) عدد من النتائج التي انتهت إليها بعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت اساليب التدريب الصحفي في أوروبا و أمريكا وقد أكدت هذه النتائج على الاختلاف بين الوسائل و المناهج التدريبية في أوروبا عنها في الولايات المتحدة الأمريكية و قد وصل هذا الاختلاف إلى التأهيل الأكاديمي للقائمين بالاتصال ، ففي الجامعات الأمريكية نجد نزعة واضحة لتطوير الاساليب التدريبية لتلبية الحاجات الاجتماعية و من ثم فإن واحد من أهم السياسات المعتمدة داخل هذه المؤسسات الأكاديمية هو الاهتمام بتدريب طلابها بشكل علم ليس فقط فيما يتعلق بالصحافة و لكن في مختلف الفروع المعرفية التخصصية الأخرى ، أما في أوروبا فينظر للجامعات تقليديا على أنها أماكن لتعميق ثقافة طلابها دون الاهتمام المفرط بالتدريب و من ثم يشير (جانت) إلى أن معظم التدريب الصحفي في أوروبا - باستثناءات معينة عمد إلى عرضها تفصيلا- يتم خارج الاطار الجامعي في حين أن أغلب ما يتعلق بالصحافة من الناحيتين النظرية و التطبيقية يتم تدريسه و ممارسته داخل أسوار الجامعات الأمريكية (٢١٥)

و هناك دراسة أجريت حول اختبارات المهارات للقائمين بالاتصال في الصحف الأمريكية تم التوصل في ضوء النتائج المنتهى إليها إلى أنه على مدرسي الصحافة عند إعدادهم لمفردات مناهجهم ، تعريض طلابهم ليس فقط للمهارات التي سوف يختبرون في مدى قدرتهم على امتلاكها داخل المؤسسات الصحفية بل ينبغي عليهم أيضا إمدادهم بالمعلومات اللازمة عن طريق عملية الاختيار ذاتها.

كذلك ترى الدراسة ضرورة إتاحة الأكاديميين المتخصصين في مجالات القياس والتقييم للصحفي فرصة الاطلاع على نتائج مسوحهم و قياساتهم و جعلها متاحة للتوظيف و الاستغلال داخل المؤسسات الصحفية أو لصالح الرابطات و الكيانات التجارية التي قد تكون معنية بتطوير أدوات تقييم فعالة.

و من النتائج الأخرى التي نوصلت إليها الدراسة الاقرار بوجود تنوع حقيقي في الطرق المختلفة المتاحة لدى القائمين على الصناعة الصحفية عند اجراء تقييمات موضوعية للمرشحين و أكدت الدراسة على ان المؤسسات الصحفية ذاتها أو الجهات الأكاديمية قد تعد مصدرا ذا قيمة و أهمية خاصة إذا ما اتجهت إلى تأسيس بيوت للخبرة يتم داخلها تجهيز و تطوير المزيد من اختبارات المهارات و أدوات التقييم في اتجاه تسهيل استخدامها و التوسع فيها . (٢٢)

و لم يعد التدريب الصحفي محصورا فقط في اهتمامات الباحثين فقد تشكلت هيئات أمريكية عديدة يعنى نشاطها الأساسى بالتدريب ومنها هيئة American Society for Training and Development . وقد أصدرت هذه الهيئة مؤلفا يضم عدة أبحاث أجريت حول التدريب ، و قد قسمت موضوعات المؤلف إلى خمسة أجزاء تتدرج تحت عدة فصول و تعنى كل جزئية بأحد جوانب العملية التدريبية تشمل الجزء الأول : وظائف التدريب و الجوانب القانونية و التشريعية و الاقتصادية و الادارية المنظمة له . كما تضمن الأسس و المبادئ التي يتم بمقتضاها اختيار هيئة التدريب .

و تعرض الجزء الثاني أثر العلوم السلوكية في العملية التدريبية و تقويم التدريب و الادارة بالأهداف أما الجزء الثالث فقد عالج التنظيم و التنفيذ و الاشراف على العملية التدريبية و تقنيات التدريب . و تعرض الجزء الرابع لكيفية تعليم المهنة و دور المؤتمرات و الملتقيات العلمية في العملية التدريبية . و تناول المدرب و الأسس التي يعمل وفقا لها و تأثير الوسائل المرئية و المسموعة على التدريب و خصص الجزء الخامس لدور الجامعات و المؤسسات التعليمية في التدريب (٢٣)

و قد عنى المركز الدولي لتدريب الصحفيين بمتابعة عملية التدريب في الدول النامية و يذكر نائب مدير المركز بأنه أجرى دراسة بتكليف من اليونسكو حول أوضاع الصحافة و تدريب الصحفيين في الدول النامية و توصل الى عدة حقائق حول وضعية التدريب في هذه الدول فقد أشار Olaf أن معظم الصحفيين الذين يشغلون مناصب هامة يرون أن الصحافة مهنة تولد مع الصحفي مما أدى إلى مواجهته بعدد من الصعاب و العراقيل أثناء شرحه لأهمية التاهيل و التدريب و عدم كفاية المؤهبة و حدها للنهوض بالصحافة و الصحفيين .

و في إطار هذا الاهتمام الذي يبديه المركز بالتدريب تم ارسال عدد من الأساتذة من ذوي الخبرة في التدريب الصحفي إلى الاتحادات الصحفية الاقليمية للمساعدة في تنظيم الملتقيات العلمية و لقاء دروس في الصحافة و المساعدة في تأسيس مدارس لتدريب الصحفيين في الدول النامية . و قد حدد المركز المقررات التي يجب أن يدرسها القائم بالاتصال في مجال الصحافة على النحو التالي :

أولاً مقررات أساسية :

- ١- الكتابة و التحرير الصحفي .
- ٢- التصوير الصحفي .
- ٣- الطباعة و الاخراج .

ثانياً : مقررات ثانوية :

- ١- وسائل الاتصال .
- ٢- الصحافة الأذاعية .
- ٣- العلوم الاجتماعية .
- ٤- قوانين و اخلاقيات الصحافة
- ٥- تاريخ الصحافة .
- ٦- الفلسفة .
- ٧- التاريخ .
- ٨- لغة اجنبية .
- ٩- الآله الكاتبة .

رابعا : حقوق و التزامات القائم بالاتصال :

أجريت بعض الدراسات المحدودة نسبيا في هذا الموضوع و بدور معظمها حول مواثيق الشرف الصحفي و القوانين المنظمة للعمل الصحفي . و يلاحظ أن غالبية الدراسات التي عني بحقوق و الترامات القائم بالاتصال قد تمت تحت اشراف منظمات دولية مثل اليونسكو و منظمة العمل الدولية و غيرهما .

و قد نشرت دراسة أجريت حول أوضاع العاملين في الصحافة و حقوقهم و الالتزامات الأخلاقية للمهنة بناء على تكليف من منظمة العمل الدولية . و قد اعتمد واضعوها على عدد من الوثائق المستنفاة من الكتب و المجلات و التقارير بمختلف أنواعها ، كذلك على تحليل القوانين و نصوص الاتفاقيات الجماعية المنظمة للعمل الصحفي . كما اعتمدوا على المعلومات المتحصل عليها من مسح أجريت بانتظام على نحو سنوي منذ عام ١٩٧٨ .

و يتناول الفصل الأول السمات النائية الرئيسية لمهنة الصحافة مستعرضا نددة كما ضخما من التعريفات التي وضعها المتخصصون للصحفي و طبيعة الوظائف التي يضطلع بها و درجة تنوعها و الأنماط المختلفة للاعداد التدريبى اللازمين للقيام بهذه الوظائف بشكل مناسب و عالج الفصل الثانى الاوضاع المؤنية و اعتمدت المعالجة اساسا على جدولة المعلومات و تصنيفها للخروج بمؤشرات كمية ذات دلالات قابلة للتعميم اما الفصل الثالث فقد ناقش مختلف اشكال القيود الاقتصادية و التكنولوجية و ارتباطها بالمشكلات الوظيفية و انتقل في الفصل الرابع الى تقييم لمختلف المستويات التي انتظمت خلالها معالجات المتخصصين للقضايا الاخلاقية داخل الاطار المهني و تبعه الفصل الخامس الذي أوضح بشكل منفصل مشكلات العمل الصحفي و تأثيرها على الصحفيين

و أوضاع هؤلاء المعيشية و ارتباطها بالأداء الوظيفي داخل مؤسساتهم و تقدم الدراسة من خلال الفصل السادس معلومات حول مفردات العمل الصحفي و مراحل عمل ساعات الانجاز الاسبوعية و نظام منح الاجازات السنوية مدفوعة الأجر أما الفصل السابع فيقدم مزيدا من المعلومات المفصلة للأوضاع المادية للصحفيين و من الفصل الثامن يتم تناول الأوضاع المتعلقة بأمن و سلامة الصحفيين و نظم التأمين على حياتهم و أوضاعهم العلمية و قد إتبع هذا الفصل بآخر بحلل النصوص التشريعية المختلفة المتعلقة بإجراءات توقيع العقاب على الصحفيين أما في الفصلين الأخيرين فيتناول المؤلف خلالهما حدود الأمر الاجتماعي كمفهوم يحظر على الصحفيين الإخلال به و الأوضاع العقابية للصحفيين (٢١١)

كما أصدرت المنظمة الدولية للصحفيين عام ١٩٨٩ مؤلفا يحتوى على عدد من البحوث التي أجرب على حقوق و التزامات القائم بالاتصال في أنحاء العالم المختلفة تحت اشراف اليوسكو (١٠٠). و جاءت مقدمة الكتاب لتعرض للدور المنتظر للقائم بالاتصال في ظل قيم الاعلام الديمقراطية الذي كما يؤكد المحرران قد امتدت الى أنحاء عديدة في العالم و إلى بقاع لم يكن ينصور أن تسود فيها و ذلك بعد التغييرات الدرامية الى شهدها الاعلام السوفيتي في السنوات الثلاث الماضية و التي جعلت الصحافة تعطي كافة الموضوعات التي كانت تعتبر من المحرمات و لا يجوز الاقتراب منها و أصبح لدى عدد كبير من القارئ بالاتصال السوفييت الشجاعة في النقد و الذي حاز إعجاب زملائه في أنحاء العالم الحر . و أشارت المقدمة إلى أن الحرية هي جوهر العمل الصحفي . فالصحفي لا يستطيع أن يعمل إلا في بيئة خالية من أية قيود سواء قيود تفرضها الدولة أو القيود التي يضعها ملاك الصحيفة . و نيهت المقدمة إلى و صعبة - تعاني منها للأسف في صحافتنا المصرية - و هي أن الخطر على حرية الصحافة لا يكمن فقط في اساليب السيطرة المباشرة أو في الرقابة و إنما الخطورة الحقيقية على حرية الصحافة تزداد عندما يمارس الصحفيون أنفسهم نوعا من أنواع الرقابة الذاتية على أعمالهم .

و حملت المقدمة في نهايتها بشري (نحمل قدرا كبيرا من التفاؤل) بتأكيدنا على أن هناك عدة أسباب تجعل القارئ بالاتصال أكثر ثقة في المستقبل بما يحمله من حريات الممارسة الصحفية و تعطل ذلك بأن سيطرة الدولة و مواثيق الشرف الصحفية الملزمة إجباريا للصحفيين في طريقها الى الزوال في عدة دول كما أن البيئة العالمية هي أكثر اقتناعا الآن بحقوق الإنسان و حماية الصحفيين من الرقابة أو من الاعتداءات البدنية بأشكالها المختلفة .

و قسمت أجزاء الكتاب بين الدول لتضم كل جزئية مجموعة منها ذات السمات المشتركة في النواحي الاقتصادية .

فقد خصص الجزء الأول منه لدراسة حقوق و واجبات القارئ بالاتصال في الدول الصناعية الرأسمالية و هي الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا و ألمانيا الغربية و فنلندا و السويد و النرويج و الدانمارك ، و أيضا اليابان . و عرض الجزء الثاني حقوق و التزامات القارئ بالاتصال في الدول الأوروبية الشيوعية و عالج الجزء الثالث حقوق و التزامات القارئ بالاتصال في الدول النامية من خلال عدة فصول تناول كل فصل منها عدد من البلاد التي يجمعها أحد السمات البارزة . فخصص الفصل الأول لأفريقيا السوداء و الفصل الثاني للبلاد العربية و عنى الفصل الثالث بأوضاع القارئ بالاتصال في الهند و تبعه الفصلين الخامس و السادس ليدرسا الدول الآسيوية و أمريكا اللاتينية .

و اهتمت هذه الدراسات باستعراض أهم التشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و تطورها و دور الصحافة و الصحفيين في المجتمع و تأثيره على وضع هذه التشريعات كما نوبت عن الاطلمة النقابية التي يندرج القائمون بالاتصال تحت لوائها . كما ناقشت الالتزامات المهنية و الأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون في البلاد المتلفة ، و أسهمت الدراسة في استعراض مواثيق الشرف الصحفية .

إلا أنه ما يعيب هذه الدراسات تركيزها على الأوضاع الصحفية و اغفالها السياق المجتمعي الذي يغير هذه الأوضاع و الذي يتم في ضوء تحديد التزامات و حقوق القائمين بالاتصال

كما أن التقسيم الاقتصادي للبلاد المدروسة يهمل في طياته الآثار الحضارية و العلمي لكل مجتمع و الذي يؤثر بشكل واسع على أوضاع الصحافة و الصحفيين . فالصحافة المصرية على سبيل المثال بتاريخها الطويل و نضالها من أجل الحرية و الديمقراطية لا يمكن أن توضع في سلة واحدة مع الصحافة السعودية و هكذا . إلا أن هذا لا يعنى بالطبع افعال من السمات المشتركة بين أوضاع الصحافة في عدد من الدول العربية و التي تتفق في البنى السياسية و الاقتصادية و الفكرية و الحضارية .

و نستطيع أن نستخلص بعض النتائج التي أعدتها الدراسة و الخاصة بالقوانين و التشريعات المنظمة للعمل الصحفي في البلاد العربية و يرجع ذلك إلى كثرة التغيرات التي تحدث في البلاد العربية - التشريعات الصحفية غير مستقرة في البلاد العربية و يرجع ذلك إلى كثرة التغيرات التي تحدث في الدستور أو في القرارات و الأحكام القانونية و القضائية . - نصت الدساتير العربية على مبدأ حرية التعبير و حرية النشر و الصحافة مستخدمين الكلمات نفسها المستعارة من الفقرة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا أن هذه الفقرات كلها منبذة بعبارة مثل " في حدود القانون" . - حتى يتبين الموقف الصحيح الرسمي من الصحافة لا يكتفى بالنظر في الدساتير بل لابد من فحص قوانين المطبوعات و المواد الخاصة بالصحافة و الصحفيين في القانون الجنائي مع الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الصحفية التي تطبقها الدولة . - تتفق معظم البلاد العربية في تقييد حرية إصدار الصحف .

* أبرزت الدراسة المحاولات الجادة التي بذلها الصحفيون العرب من أجل تأسيس اتحادات مهنية منذ العقد الأول من هذا القرن و أرجعت سبب فشل هذه المحاولات إلى عدم سجع السلطات المحلية لانشاء رابطة أو نقابة تضم الصحفيين . و استعرضت الدراسة النجاحات التي حققتها البلاد العربية في تأسيس النقابات المهنية

* أوضحت الدراسة وجود اختلاف في الحقوق و المسؤوليات الخاصة بالصحفيين في البلاد العربية طبقا لاختلاف نظمها السياسية و الاعلامية إلا أنها في معظم البلاد العربية تتفوق في تشريعات متعددة سواء كانت في القوانين التي تحكم المؤسسات الصحفية أو في قانون النشر و في قانون العمل و القانون الجنائي . * عرضت الدراسة لحقوق و مميزات القائمين بالاتصال في عدد من الدول العربية بشكل أكثر تخصيصا و هي مصر و لبنان و العراق و سوريا كما اهتمت باستعراض القوانين المختلفة المنظمة للعمل الصحفي في كل منها . و خصصت خاتمة الكتاب لتلخيص أهم الحقوق و الواجبات في مواثيق الشرف الصحفي في البلاد المختلفة و قسمتها إلى مجموعتين - تقليدية و حديثة .

أولاً : الحقوق التقليدية :

- ١- حرية بحث و استقبال و نقل المعلومات .
- ٢- المعاملة المتساوية لكافة الصحفيين دون تفرقة أو تمييز .
- ٤- الحق في حرية الفكر و الشعور .
- ٥- ضمانات ضد تحريف و تشويه الآراء و التعليقات .
- ٦- حق الصحفيين في التكتل و الاتحاد .

ثانياً : الحقوق الحديثة :

- ١- حرية الوصول إلى كافة مصادر الأنباء و الحق في تعاطية كافة الأحداث المؤثرة في الحياة العامة
 - ٢- الحق في رفض التبعية لما يخالف السياسة العامة للتنظيم النقابي
 - ٣- لا يمكن إجبار الصحفي على أداء عمل أو إبدا رأى يخالف معتقداته و ضميره .
 - ٤- وجود عقد عمل يضمن حمايته أثناء تادية عمله .
 - ٥- للصحفي الحق في التعبير عما يلائم نزاهة المهنة و ضميره
 - ٧- الحماية في حالة حدوث صراع مسلح سواء كان محلياً أو دولياً أو في حالة حدوث مظاهرات و اضطرابات
- محلية يجب تزويد الصحفيين بالحماية و التسهيلات التي تمكنهم من أداء مهامهم ضد أنواع المهنة

ثالثاً : المسؤوليات التقليدية :

- ١- الدقة .
- ٢- التأكد من صدق المعلومات .
- ٣- تبنى اتجاهات الجمهور .
- ٤- العمل من أجل المصلحة العامة و الابتعاد عن تفضيل المصلحة الشخصية
- ٥- تجنب انتحال أفكار الغير .
- ٧- الحفاظ على نزاهة و كرامة المهنة .
- ٨- احترام الحياة الخاصة للمواطنين .
- ٩- احترام سر المهنة .

رابعاً : المسؤوليات الحديثة :

- ١- طبقاً لإعلان اليونسكو و الحاص بوسائل الاعلام فان الوسيلة الاعلامية لابد و ان "تنبى أسس السند الاقتصادي و الاجتماعي و تساهم في اقامة مريد من العدل و المساواة" .
- ٢- التغيير الاجتماعي يجب على الصحفي ان يقوم بدوره في عملية التعبير الاجتماعي
- ٣- حق الجمهور في المعلومات الصحيحة .
- ٤- حق الجمهور في المشاركة .
- ٥- الدفاع عن حقوق الانسان .

- ٦- احترام الثقافات الخاصة و الدفاع عن الاستقلال الثقافى و الحفاظ على الهوية المعافية
٧- تعليم النشاط أساس من السلام و العدل و الحرية .

و ان كانت الدراسات التى تم عرضها قد احرقت تحت اشراق منارات دولية ومرت لها الامكانيات السرية و المعادية لتطبيق على نطاق موضوعى وزمانى و مكانى واسع . فان جهود العلماء الأكاديميين قد اسهمت فى الأخرى فى تقديم رؤاهم لحقوق و التزامات القائم بالاتصال من خلال دراسات احرقت على نطاق أضيق إلا انها كانت أكثر تنظيماً لهذه الحقوق و الالتزامات و من هؤلاء الباحث Lambeth الذى قدم دراسة حاول فيها تحديد اطار هيكلى يمكن ان ينتظم مجموعة المبادئ الأخلاقية التى يفترض العمل بها نصاً و روحاً و قد اتجه جهد الباحث إلى إستنباط و صياغة هذه المبادئ من منظومات القيم و المنزل فضلاً عما خدغه تراث الممارسة الصحفية المتغير عليه فى الأوساط الصحفية الأمريكية و يرى المؤلف فى الفصل الأول أن المشكلات بمختلف أنواعها داخل الحقل الصحفى و الممارسات التى تحفل بها العلاقة بين الصحافة و الجماهير المستهدفة للرسالة الصحفية تفرص و تؤكد ضرورة طرح رؤية أكثر عملياً و مؤامراً للصحفيين أما الفصل الثانى فيعرض فيه المؤلف للنظريات الكلاسيكية للأخلاقيات الصحفية بمعالجتها نقدية موضحاً إلى أى حد يمتثل و يلتقى أطروحات هذه النظريات مع الواقع العملى الذى يتعامل معه الصحفيون بالمعمل و فى الفصل الثالث يحاول المؤلف وضع نظام متماسك للأخلاقيات الصحفية تم يأخذ فى ناصبها تاريخياً و فلسفياً و هو يشرح فى الفصل التالى كيفية تطبيق المبادئ التى يطرحها هذا النظام عبر مواقف اختيارية و إيجابية . و يقدم المؤلف فى الفصل الخامس - على نحو ملخص - بعض التطبيقات للمواقف التى استحق المنورطون فيها داخل الحقل الصحفى الخصوع للمساءلة القانونية و فى الفصل السادس يقوم المؤلف بمراجعة الأدبيات المتعلقة أساساً بالضغوط التى يقع على الصحفيين داخل مؤسساتهم الصحفية . ثم ينتقل فى الفصل السابع إلى تناقيد على ضرورة ممارسة نوع من النقد الواعى للصحافة كرسالة إعلامية على أساس من شأن هذه الممارسة تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الصحفيين فى اطار ما تفرضه عليهم المهنة من التزامات اجتماعية . أما الفصل الثامن والأخير فانه يراجع بعضاً من أهم أشكال الصراعات الناشئة حالياً بين الصحافة و السلطة السياسية موضحاً خلفياتها و ملاساتها . (١١)

خامساً : الخصائص والاتجاهات المختلفة للقائم بالاتصال

تشكل دراسة الخصائص المختلفة للقائم بالاتصال أحد الفروع المصغلة لدى الباحثين الأمريكيين يساعدتهم على ذلك استخدامهم الأدوات البحثية الميدانية التى تتيح التعرف على الخصائص لمسير للظاهرة المدروسة فى صورة كمية احصائية تتعرض لكل ما يحتص بالسمات الشخصية للقائمين بالاتصال مثل السن و الجنس و المؤهل الدراسى و السمات المهنية من أجور و مكافآت و ساعات العمل و الاحازات وايضا ما تتعلق باتجاهات القائمين بالاتصال فى الأقسام المختلفة داخل الصحيفة .

ومن أمثلة هذه الدراسات المؤلف الذى اعده الباحثان ويفر Weaver و ويليت Wilhoit بهدف الكشف عن الأسلوب الذى تبدلت به أدوار الصحفيين فى أمريكا عبر مراحل التطور التاريخى منذ نشأة الصحافة و نموها فى تلك البلاد . و اعتمد الباحثان فى امراء الدراسة على حصيلة ما . تليفونيه احرقت مع الب و و احد من الصحفيين الأمريكيين المحترفين فى نهاية سنة ١٩٨٢ و بداى سنة ١٩٨٣ و قدم الفصل الأول من الكتاب مراجعة تاريخية لدور الصحفيين و اوضاعهم منذ الأزمنة الاستعمارية و حتى الوقت الحاضر و على الفصل الثانى بالخصائص الديموجرافية للصحفيين المبحوثين من خلال احصائيات مجدولة أما الفصل الثالث

فقد عالج العمليات التعليمية و التدريب الصحفي ثم انتقل المؤلفان فى الفصل الرابع الى مسح الظروف المهنية المحيطة بالعمل الصحفي و درجات الرضاء الوظيفى عند الصحفيين الممثلين للعينه . و ناقش الفصل الخامس الأدوار المتخصصة للصحفيين ومنظومة القيم التى تحكم نشاطاتهم الصحفية وأخلاقيات المهنة أما الفصل السادس فيعرض لتأثير التقنيات الاتصالية الحديثه و تأثيرها على المستويين النظرى و العملى فى المجتمع الصحفي الأمريكى .

و قد توصل المؤلفان من خلال الدراسة الى ان الصحفيين فى سروع مضطرد نحو "الوسط" سياسيا وايدلوجيا . و انهم لا يؤيدون اتخاذ الصحافة دورا هجوميا ورقابيا حادا حيال القضايا المتناوله و التى نحتمل هذا النوع من المعالجات النقدية . فى حين أيد معظم المبحوثين دور الصحافة فى نشر المعلومات و تفسيرها ومن النتائج الغربية التى انتهت اليها الدراسة قلة ما يتقاضاه الصحفيون الأمريكيون كأجور حقيقية بالمقارنة لما كانوا عليه منذ أكثر من عقد مضى . و قد اكتشف المؤلفان انه على الرغم من الريادة الكبيرة و المضطردة فى اعداد الصحفيين العاملين عما كانت عليه عام ١٩٧١ (و هو العام الذى ظهرت فيه دراسة مسحية لها طبيعة مشابهة لهذا العمل تحت عنوان "رجال الصحافة") الا أن اعداد الصحفيين الذين تجاوزت أعمارهم الأربعين عاما قد قلت عن السابق نظرا لانخفاض قيمة الرواتب المدفوعة لهم . و يسهم انخفاض معدلات الأجور المدفوعة فى نقص واختلال الرضاء الوظيفى خاصة بين كبار السن منهم و يلاحظ فى ذلك أن نسبة كبيرة من أولئك الذين يتركون الحقل الصحفي تحت وطاء انخفاض الأجور هم من أصحاب الخبرة و الكفاءة . كذلك فقد بدا للمؤلفان أن معظم أولئك النازحين عن الصحافة هم من بين أكثر العاملين فى الحقل الصحفي تعليما . و من ثم فإنهم ياملون غالبا فى الحصول على وظائف أكثر استقلالا و أفضل من حيث عائدها المادى .

- فضلا عن هذه النتائج أكد المؤلفان أن المتوسط العمرى لعناصر المجتمع المبحوث (٨٢ - ١٩٨٣) نادر أصغر من مثيلاتها سنة ١٩٧١ . ففى تلك السنة كانت أعمار ٣٣,٣% من المجتمع المدعى ككل تقع بين (٢٥ الى ٣٤ عاما) أما فى سنة ١٩٨٢ فإن المجموعه العمرية نفسها مثلت نحو (٤٤,٩ %) من مجموع عناصر المجتمع الصحفي الأمريكى . كذلك حدث انخفاض مماثل فى أعداد الصحفيين البالغين ٤٥ عاما و من يتجاوزون هذه السن . و انتهت الدراسة الى أن متوسط أعمار الإداريين المعنيين بالوظائف الرقابية داخل المؤسسات الصحفية تقل عن مثيلاتها عام ١٩٧١ بنحو سبع سنين .

- ورغم أن نسبة الصحفيات قد ازدادت من نحو ٥% المجتمع الصحفي سنة ١٩٧١ الى الثلث سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ فإن ثمة نزوعا نحو انخفاض عدد السود و الأمريكيين من اصل اسباني و اليهود كما تؤكد نسب هؤلاء سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بالمقارنة بما كانت عليه سنة ١٩٧١ .

- و كما سبقت الإشارة أنفا فقد أعدت الدراسة بمزيد من الأدلة تعاطف التجانس بين صحفيى الثمانينات على نحو يتجاوز عما كانت عليه الحال بين نظرائهم فى السبعينيات ، ليس فقط فيما يتعلق بتقارب أعمارهم بل - و الى حد كبير - فيما يخص درجة التجانس بين اتجاهاتهم السياسية العامه و التى تميل فى محصلتها نحو "الوسط" و قد اشارت الدراسة الى النقص الملحوظ فى مساحة التباينات الايدلوجية بين الصحفيين الأمريكيين بشكل عام .

و فى اطار التأكيد على الطبيعة المتجانسة للمجتمع الصحفي الأمريكى فإن الدراسة ترى أن الاختلافات الظاهرة فى الخلفية التعليمية للصحفيين الأمريكيين قد تقلصت عما كانت عليه الحال سنة ١٩٧١ كما أن غالبية الصحفيين يعملون فى نفس المنطقة الجغرافية التى سبق وأن تلقوا فيها تعليمهم الجامعى .

و تفترض نتائج الدراسة أن المؤسسات الصحفية لا تحتاج فقط التعرف على الطرق الناجحة للاحتفاظ "بالأكثر لمعاناً" من بين العاملين في الحقل الصحفي بل أن الأهم من ذلك هو كيفية الاحتفاظ بذوى الخبرة العريضة منهم إلا أن هذا الموضوع لم يحظ في الدراسة بالقدر الملائم من اهتمام المؤلفين . (٢٧)

و فى ورقة بحثية قدمها بروس حارسون و ميشيل سالوين تم معالجة الأوضاع المهنية للصحفيين الرياضيين فى الولايات المتحدة الأمريكية و ما تلعبه هذه الأوضاع من دور فى تشكيل اتجاهاتهم و رؤاهم حيال عديد من الموضوعات المتعلقة بالعمل الصحفي . و الورقة تمثل محصلة مسح لمائتين وتسعة و أربعين عضواً من أعضاء رابطة محررى الصحافة الرياضية و قد انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل من أهمها التأكيد على ما يعتقده صحفيو الرياض فى الولايات المتحدة فى كونهم متخصصين متميزين بالمقارنة بزملائهم المعنيين بصياغة الأخبار الجادة أو الهزلية فى شتى الموضوعات . فالصحفيون الرياضيون يرون أنهم يمتلكون أفضل السمات و المميزات المهنية التى قد يمتلكها زملاؤهم من محررى الأخبار بل أنهم يعتقدون بامتلاكهم سمات حرفية لا يمتلكها نظراؤهم من محررى الأخبار و غيرها من موضوعات . و حسب وجهات نظرهم فإنهم يرون أن محررى المواد و الأخبار الجادة يبدون معنيين فى الأساس بامتلاك التأثير الاجتماعى أكثر من انشغالهم بالعملية الإبداعية فى حين يرون على العكس من ذلك زملاءهم من محررى الأخبار و المواد الخفيفة يعنون فى الأساس بالهزل و التشويق كمفردات أساسية لعملهم الصحفي .

و الواقع أن نتائج هذه الدراسة فى محصلتها ليست إلا وجهات نظر أكثر من كونها الحقيقة بذاتها فلا جدال فى أن درجة القبول الاجتماعى لشريحة مهنية معينة تظل هاجساً حقيقياً عند عناصر هذه الشريحة و هو ما يفرض على هؤلاء الصحفيين أن يوفروا لأنفسهم أفضل الخصائص الاحترافية و المهنية فى حقل عملهم . ولكن رغم أن نتائج الدراسة هى فى حقيقتها و جهات نظر إلا أن هذا الأمر لا ينفى أهميتها ذلك لأنها تشير فى النهاية الى حقيقة أن محررى المواد الرياضية فى الولايات المتحدة ينظرون الى انفسهم باعتبارهم أعضاء نفس الرابطة أو المجموعة التى تضم زملائهم من محررى المواد الجادة و الخفيفة و هم بهذه النظرة يحاولون دحض الصورة الذهنية التى رسمت فى عقول الكثيرين ممن اعتبروا الصحافة الرياضية طفلاً غير شرعى فى حقل النشاطات و الخبرات الصحفية .

و قد عنت الدراسة فى جانب آخر باستطلاع آراء الصحفيين الرياضيين الذين يضطلعون بمهام إدارية . إلا أن واضعى الدراسة يعترفان بأن وجهات نظر هؤلاء قد لا تكون ممثلة لما يراه معظم محررى المواد الرياضية ومن ثم فإن للحصول على فهم أشمل للكيفية التى يرى بها الصحفيون الرياضيون حقيقة دورهم داخل الحقل الصحفي فإنه ينبغى - كما يؤكد المؤلفان - التعرف على مزيد من آراء الصحفيين الرياضيين "الحقيقيين" ممن لا تستهويهم ولا تبتلعهم الأعباء الإدارية . (٢٨)

و فى إطار الصحافة الرياضية أجريت دراسة حول أوضاع المرأة الصحفية فى التحرير الرياضى و قد ناقشت الدراسة أهم العراقيل الطبيعية و النفسية التى تواجه المرأة فى ممارسة هذا النوع من النشاط الصحفى و قد أثبتت الدراسة أن ٦٣,٤ ٪ من عينة الصحف اليومية المدروسة تعمل المرأة فيها فى القسم الرياضى . (٢٩)

وقد عنيبت إحدى الدراسات باكتشاف مدى ما يتمتع به كتاب المقالات الافتتاحية من قدرة بحثية، وقد انتهت إلى أن كتاب الافتتاحيات بوجه عام يقدرون أهمية العمل البحثي إلا أنهم كثير ما يخفقون في النهوض بأعبائه أما لعدم توافر الوقت الكافي الذي يتطلبه العمل البحثي أو لافتقارهم مصادر المعلومات ذات الكفاية - كما وكيفاً - والتي قد يحتاجون إليها للاضطلاع بعمل بحثي جيد، و يستعرض مؤلف الدراسة (اندرز) الآراء التي أبداها ستيم روزنفيلد عن كتاب الافتتاحيات فهم من وجهة نظره "أشخاص يهتمون قابعون في برعهم العاجي و منصرفين إلى امتصاص إيهامهم !! إلا أنهم مع ذلك مرتبطين بشدة بالأخبار والمعلومات ومعيّنين بتكرير جهودهم للتفاعل مع مصادر الأخبار ومجادلة المحررين و كتاب التقارير وممارسة كل ما من شأنه تكرير التواصل مع العالم من حوله الذي هو في النهاية مادته الرئيسية في الكتابة.

ومن المشكلات المهمة التي ناقشها المقال ما أشار إليه عدد من كتاب الافتتاحيات - من الملتقى بهم - عند الحديث عن المكتبات العامة إذ تبدو لمعظمهم معضلة أساسية من معضلات العمل و من ثم أكدوا على ضرورة اهتمام الجهات الإدارية المعنية بتذليل صعوبات ارتياد هذه المكتبات ، فضلاً عن ضرورة تزويدها بنظام حديثة (اليكترونية) للفهرسة مما يعين الباحثين على إنجاز أعمالهم بدقة و سرعة مناسبة . كذلك أشار بعض كتاب الافتتاحيات إلى اختلال و نقص بعض المعلومات التي يعتمد عليها في أعداد مادتهم ، فهم يعمون على معدى التقارير تقصيرهم في أعداد مادتهم بالمعلومات الكافية أو عدم اعتنائهم بتنظيم و تصحيح هذه المعلومات التي تحفل في بعض الأحيان بأخطاء ليست مهنية .

- وتشير الدراسة إلى أن معظم كتاب الافتتاحيات قد يتفقون على كون العملية البحثية تعد أمراً ضرورياً وهاماً في صياغة الرأي إلا أن الملاحظ هو انتفاء الإجماع بينهم على مدى الحاجة إلى إجراء البحوث . وقد حرص كاتب الدراسة على عرض وجهات نظر عديده لمحررين من صحف مختلفة حول -نبيهم- لدور العمل البحثي في أعداد المقالات و صياغة ما تتضمنه من أفكار ، فهناك من يرى أن تكوين الرأي في حد ذاته هو أمر ميسر بالفعل أما الاستحواذ على المعلومات من خلفيات و إحصائيات و أرقام لدعم هذه الآراء فهو الشيء الذي يبدو صعباً حقاً. (٢٠)

و من خلال هذا العرض المسحي لعينة من الدراسات الأمريكية في مجال القائم بالاتصال نصل إلى مجموعة من الملاحظات الهامة نجملها في الآتي :

* يبرز بشكل واضح اهتمام الدراسات الأمريكية بالقائم بالاتصال و على الرغم من قلة المتوفر لدينا منها إلا أن القراءة المستفيضة لبعضها يكشف عن كم وافر من الدراسات السابقة التي أجريت على القائم بالاتصال، و يجدر في هذا الإطار أن نشير إلى اعتماد معظمها على البحوث المسحية الميدانية للقائمين بالاتصال مما يميزها عن الدراسات المعصرية و التي مازالت تعتمد في هذا المجال الدواى على المعالجه النظرية .

* تهتم معظم المادة المعسوخة من كتب و دراسات ومقالات بالأوضاع المهنية بشكل خاص و المعيشية بشكل عام لصحفي العالم الغربي الأكثر تقدماً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في حين يتقلص الاهتمام بوضوح يبحث نفس هذه الأوضاع بين الصحفيين في العالم الثالث و هو ما يعكس بالضرورة صالة الجهود البحثية المبذولة في العالم الثالث في اتجاه فهم أعمق للقائم بالاتصال في الدول النامية ومشكلاته الخاصة به و المرتبطة بظروف هذه الدول .

* يلاحظ أن ثمة تنوعاً حقيقياً في المناهج و الأدوات المستخدمة لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالقائم بالاتصال إلا أن الاتجاهات الأميركية empirical تفرض معطياتها بوضوح في شكل معالجات وصفية جزئية تعنى أساساً بصوغ تعميمات مستقاة من عينات بحثية محدودة و استخدام محض للأرقام و الاحصاءات التي غالباً ما تبسّر الرؤية الكلية للظاهرة المدروسة و المطالع لهذه الدراسات يشعر أن معظمها يبدأ من الواقع و ينتهي اليه ولا يتجاوزه برؤية نقدية و هكذا تجهض القدرة التحليلية والتفسيرية في معظم المادة الممسوحة اذ تقف غالباً عند حدود التوصيف المفصل للظاهرة دون اعمال الرؤية النقدية التي تكشف جذور المشكلات المهنية والمعيشية للقائم بالاتصال سواء في العالم المتقدم أو مثيله النامي .. و مع ذلك ينبغي الاعتراف بأن المدرسة الأمريكية قد أسهمت بوضوح في تطوير الأساليب الفنية المساعدة على تجميع كم هائل من المعلومات حول الزوايا المختلفة للظاهرة المعالجة .

- يلاحظ في كثير من الدراسات الاعتماد على الرؤية الانطباعية التي يعلى من شأنها على نحو لافت في الكتابات الغربية باعتبارها صياغات لفظية شائعة قد تستهوي القارئ لهذه الدراسات رغم طابعها الأكاديمي الذي يهدف بالضرورة الى تحقيق عدة مطالب ليس من بينها إثارة قارئيه و هكذا يفاجئ القارئ و الدارس بأحكام معممة فجأة كان يوصف كتاب الافتتاحيات بأنهم "قطعان من الجردان أو لصوص للأفكار" مع الادعاء بأن تلك الآراء تلقى اتفاقاً بين مؤلاء الكتاب أنفسهم على صحتها أو أن يوصف الصحفي الفرنسي بأنه مجرد "مسخ".

- توجد ملاحظة لا ترتبط بدراسات القائم بالاتصال بشكل خاص بقدر ما ترتبط بنمط غربي في الدراسات الاعلامية وهي المتعلقة باشتراك أكثر من باحث في اجراء دراسة ما تتناول وضعاً من الاوضاع الصحفية، مما يعطى مؤشرات عن استتباب قيم العمل البحثي الجماعي و هو ما نفتقده في الدراسات المصرية خاصة في المؤلفات التي يندر فيها اشتراك أكثر من مؤلف في تأليفها.

المصادر و المراجع

- 1- Plee Rosten, " The Washington Correspondent, " (N.Y. Horcourt, Brace) 1937
نقلا عن جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨)
- 2 - F.W.Pragger, " The Social Composition and Training on of Milwaukee Journal Newsstaff (Journalism Quarterly, vol. 18) 1941.
نقلا عن جيهان رشتى ، المرجع السابق .
- 3 - D. M. White, " The Gatekeeper, A Case Study in the Selection of News " (Journalism Quarterly, Fall, 1950)
نقلا عن جيهان رشتى ، مرجع سابق .
- 4 -
جيهان رشتى ، مرجع سابق، ص ٢٩٥
- 5 - Julian Harris, Kelly Leiter and Stanly Johnson, The Complete Reporter, 5 th ed. (Macmillan Publishing Company, New York).
- Jake Highton , " Reporter " (McGrow- Hill Book Company, New York) 1978
- Hugh C. Sherwood, " The Journalistic Interview " (Harper & Row, Publishers, New York) 1969
- John Hohenberg, " Professional Journalist " 4 th ed. (Oxford & I B H Publishing Company) 1978
- L.C.J McNoe, "Essential Law for Journalists " (Butter Worths: London) 1982
- 6 - R. Thomas Berner, " Languge Skills for Journalists, 2 nd ed. (Houghton Mifflin)
- 7 - Shirley Biagi, " Interviews . That Work : A Practical Guide for Journalists," (Wadwarth Publishing Compa ny New York) 1986.
- 8 - Daniel E. Gorrey & William L. Rivers " News Writing for the Economic Media " (wadsworth Publishing company, Belmont, california) 1982 .
- 9 - سعيد محمد السيد ، " الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال " ، المجلة العلمية - كلية الإعلام - يوليو ١٩٨٩
- 10 - Lee Sigelman, " Reporting the News : An Organizational Analysis " , (American Journal of Sociology) 1973
نقلا عن سعيد محمد السيد ، مصدر سابق
- 11- Walter Giber, " News is What Newspeperman Make it " , In Dexter & White (eds.) People Society and Mass Communication , (Glencoe, The Illinois : The Free Press),1964
نقلا عن المصدر السابق
- 12 - W. Giber, op.cit., 1964
- 13 - Leo Bogart " The Management of Mass Media " In W. Philips Davlison and Frederic T. C. Yu (eds) (Mass Communication Research, New York) Prager 1974
نقلا عن المصدر السابق
- 14 - D. R. Bowers, " A Report on Activity by Publishers in Directing News Room Decisions " , Journalism Quar-terly , 1967
نقلا عن سعيد محمد السيد ، مصدر سابق
- 15 - W. Breed, " Social Control in the Newsroom, A Funtional Analysis " .

- 16 - جيهان رشتى - الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق ص ٣٠٩ - ٣١٠
- 17 - S.R.Lichter & S.R Rothman " The Media Elite : America's new Power Brokers, (Bethesda, Mo : Adlen Publishers) 1986
- 18 - Cecil Gaziao and David C. Coulson, " Effect of Newsroom Management styles on Journalists : A Case Study, Journalism Quarterly, Winter 1988 .
- 19 - Eg : see Ted Joseph, " Reporters and Editors Preference toward Reporter Decision Making " Journalism Quarterly, 59 : 219 Summer 1982
- 20 - Joon - Mann Kano " Reporters and their Professional and Occupational Commitments in Developing Country " Gazette, kluwer Academic Publishers : vol. 40, No 1, Neitherland, 1987
- 21- Philip Gaunt, " The Training of Journalists in France, Britain and the U.S. " Journalism Quarterly, Fall 1988.
- 22 - Barbara J. Hipsman & Stanley T. Wearden, "Skilles Testing at Amercian Newspapers, (N.R.J, Volume . 11, No.1) Winter 1990 .
- 23 - RObert L. Craig, Edited, Training and Development Handbook (American Society for Training and Devel opment, McGrow Hill Book Company .
- 24 - G. Bohere : Journalist - A Study on the Working Condition of Journalists " Washington D. C : International Labour Office ", 1984
- 25 - Kaarle Nordenstreng & Hiffzi Topuz (Edited) " Journalist : Status, Rights and Responsibilities " Interna tional Organization of Journalists ", Pargue 1989
- 26 - E.B. Lambeth, " Committed Journalism : An Ethic for the Profession (Bloomington : Indiana University press) 1986.
- 27 - David H. Weaver & G.Cleveland Wilhoit, " The American Journalist : A portrait of U.S News People and their Work . (Bloomington in Indiana University Press) 1986 .
- 28 - Bruce Gorrison & Michael B. Salwen, " Professional Orientation of Sports Journalists " A Study of Associated Press Sport . N R J, vol . 10, No.4, Summer 1989 .
- 29 - Wallace B. Eberhard & Margaret Lee Myers " Women in Sports Majour Daily Newspapers " Journalism Quarterly, Vol. 65, No. 3, Autumn 1988 .
- 30 - Fredric F. Endres " Editorial Writers and Research Process, (Newspaper Research Journal, Vol. 8, No. 3 Spring 1987 .

ب - المدرسة الفرنسية

أغفلت الدراسات الفرنسية في بحوث الاعلام الاهتمام بالقائم بالاتصال وذلك حتى سنوات قريبة ماضية في الوقت الذي كانت الدراسات الأمريكية في هذا المجال تجرى بشكل واسع ومكثف ومنذ الخمسينيات من أجل كشف كافة الجوانب المتعلقة بعمل القائم بالاتصال والأدوار التي يقوم بها والعوامل المؤثرة سواء كانت مساعدة أو معوقة لأداءه لهذه الأدوار .

ويرجع قلة اهتمام الدراسات الفرنسية بالقائم بالاتصال الى عدة أسباب لعل من أهمها :
- اختلاف النظام الاعلامي في فرنسا عنه في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية النشأة والتطور . فبينما نشأ النظام الأمريكي في ظل الاعلان والمؤسسات التجارية ارتبط النظام الفرنسي منذ بداياته ولفترة طويلة بالدولة ومؤسساتها وهو ما كان له أثره في اختلاف طبيعة المشكلات المطروحة للبحث والمناهج والأدوات المستخدمة . فالاتجاه السائد في المدرسة الفرنسية ظل لفترة طويلة يتناول الاتصال كشكل من اشكال ممارسة السلطة في المجتمع . (١)

- اختلاف بشأة دراسات الاتصال ذاتها فقد ارتبطت في المدرسة الأمريكية بالاتجاه الأميركي منذ هوفلاند Hovland ولازرسفيلد Lazarsfeld بينما نشأ الاهتمام بالاتصال وعلومه في أوروبا في إطار علم الاجتماع واتخذ طابعا نظريا واتسمت العلاقة بين المدرستين الأمريكية والأميريقية من ناحية والأوروبية النظرية من ناحية أخرى بالقطيعة الاستمولوجية وتبادلت كل من المدرستين التهوين من شأن القيمة العلمية للدراسات التي تجريها الأخرى ، ولعل عبارة عالم الاجتماع الفرنسي Robert Merton تعكس النظرية المتعالية لدى الأوروبيين لاسهامات المدرسة الأمريكية فقد قال : "نحن لا نؤكد أن ما نقوله هو الحقيقة ، لكنه على الأقل ذو معنى" . وكان رد الأميركيين "نحن لا نؤكد أن ما نقوله له معنى ، لكنه على الأقل موجود في الواقع" .

ومع السبعينيات ظهرت محاولات للقاء بين المدرستين وهو ما أفرز طرح مشكلات بحثية جديدة ومن بينها اهتمام الدراسات التطبيقية الفرنسية بالقائم بالاتصال .

تعريف القائم بالاتصال في المدرسة الفرنسية :

تتبنى المدرسة الفرنسية بصفة عامة لفظ الوسيط Mediateur بدلا من القائم بالاتصال Communicator فهي ترى أن القائم بالاتصال هو له دلالة محايدة بينما الصحفي - وفقا لاتجاهاته - يلعب دورا تفاوضيا بين صاحب المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المستقبل) . (٢)
في حين أن لفظ القائم بالاتصال لا يضاف الا جزئية من عمل الصحفي والذي هو في حقيقته أكثر تعقيدا وذلك من خلال قيام الصحفي بأدوار متعددة فهو باحث عن المعلومة ثم هو صانع قرار باختياره لمضمون الرسالة ثم هو في النهاية قائم بالاتصال عندما ينشر الرسالة متوجها بها الى جمهور ما .
وقد نوهت بعض الدراسات الى اشكالية تحديد من هو القائم بالاتصال الفعلي في ظل تقسيم العمل الذي يتسم به الأداء الصحفي في الصحافة المكتوبة أو في الاعلام المسموع والمرئي . هل هو المندوب الذي يحصل على الخبر أم هو سكرتير التحرير وهل هو معد البرنامج الاذاعي أو التليفزيوني أم هو مخرجه أو مذيعة . (٣)

وقد طرح مولز Abraham Moles مفهوم الوسيط فى كتاباته عن الثقافة الجماهيرية عام ١٩٦٧ وذلك من خلال نموذج على شكل مثلث يوضح اطراف العملية الاتصالية فى المبدع (الرسالة) والجمهور المتلقى (المستقبل) وبينهما الوسيط .^(١)

وقام شيفر Schaeffer بتطوير نموذج Moles حيث رأى أن اسهام مولز اقتصر على الجانب الظاهر من العملية الاتصالية وأن هناك مثلثا آخر يمثل الجانب غير المرئى من العملية الاتصالية ، مكون من السلطة الاقتصادية والسياسة وصانعى القرار من جانب والمهنيين والمسئولين عن النشر والتوزيع من جانب آخر وهم الذين أطلق عليهم "ماكينات الاتصال" machines a communiquer وبينهما الصحفي الوسيط .^(٢) ومن خلال ثلاثى المثلثين معا ، قدم شيفر نموذجا يسمح بالأخذ فى الاعتبار - وفقا لرؤيته - مختلف ابعاد العملية الاتصالية الظاهر منها والباطن . وتكون محصلة ثلاثى المثلثين احتلال الصحفي الوسيط مكانة هامة فى الهيمنة على النظام وإدارة العملية الاتصالية بما يسمح بالتوفيق بين مصالح وتطلعات الاطراف المؤثرة فى العملية الاتصالية .

٢ - أهم الموضوعات المطروحة فى بحث القائم بالاتصال فى المدرسة الفرنسية :

- اهتمت عدد من هذه البحوث بطرح مشكلة التكوين الاجتماعى والايولوجى والمهنى للصحفيين ووصلت معظم هذه الدراسات الى نتائج هامة تثبت التأثير العميق لهذه العوامل فى الاداء الصحفى وفى نظرة الصحفي الى قيمة العمل الذى يمارسه والدور المفترض أن يقوم به .^(٣)

- تناولت بعض الدراسات التطبيقية فى مجال القائم بالاتصال ظاهرة "الصحفى النجم" للتعرف على آليات خلق النجومية الصحفية ومن ثم تأثير ذلك على العملية الاتصالية وتشير هذه الدراسات الى قيام "الصحفى النجم" بتجميع المناصب اما بممارسة العمل الصحفى فى عدة وسائل فى آن واحد (الراديو والتلفزيون والصحف) من خلال التخصص وبالتالي يكتسب نجومية فى تخصص محدد او ممارسة العمل فى أكثر من وسيلة اعتمادا على اسمه فقط ودون الاقتصار على مجال أو تخصص بعينه . وأكدت هذه الدراسات دور الصحفيين أنفسهم فى خلق النجومية او الشهرة والدعاية والترويج لها .^(٤)

- اشارت عدة دراسات الى اشكالية العلاقة بين الصحفي وبين الحقل الابداعى والثقافى عندما يتحول الصحفي من وسيط وناقل للمعلومات الى منتج لها "ومفكر مستقل بذاته" يستعين فى معالجته لمشكلات الأحداث الجارية التى يطرحها بانكاره الخاصة بأكثر مما يستعين بآراء واحكام المتخصصين وأصبح الصحفي بالتالى بشكل سائدة ثقافية جديدة مع كل ما قد تودى اليه الظاهرة من تشويه للانتاج الثقافى وتسطيحه .^(٥)

- اهتمت بعض البحوث التى اجريت حول القائم بالاتصال بصورة الصحفي عن ذاته وكيفية تصويره لذاته لدى الجمهور القارى . وتعرضت لتأثير هذا التصور على رضاء الصحفي عن عمله وتوافقه مع زملائه .^(٦)

- ركزت عدة دراسات على تأثير الاوضاع الصحفية بصفة عامة على عمل القائم بالاتصال سواء داخل الصحيفة

- أو خارجها . ومن أبرزها ما قدمه Rieffel (١١) عن مفهوم الحقل الصحفي le champjournalistique والتي تقوم على أن عمل الصحفي ورؤيته وإدراكه لدوره لا يتحدد فقط من خلال تكوينه الاجتماعي والأيديولوجي وسماته الخاصة ولكنها تتحدد أيضا من خلال انتظامه في منظومه (علاقات) لها بيئتها ودينامياتها والتي تنعكس بالضرورة على ممارساته بعد أن أصبح جزءا من هذا الحقل الصحفي كما تنعكس على تشكيل علاقاته بكل من مصدر المعلومة ومستقبلها . وتتحدد خصائص الحقل من خلال شروط إنتاجه التاريخية والاجتماعية والتي تتعدى كونها حاصل مجموع سمات الأفراد المكونين له في لحظة ما من حركة المجتمع فالمدرسة الفرنسية - شأنها في ذلك شأن المدرسة الأمريكية - نهتم برصد خصائص القائم بالاتصال ولكنها تضيف نشأة الحقل الصحفي وتطوره في علاقاته مع المجتمع وفي بنيته الداخلية اعتمادا على أن الاكتفاء بدراسة خصائص القائم بالاتصال هو أقرب إلى رصد حالات فردية وكأن كل منها يعمل بشكل منفصل ويتمتع بالحرية التامة في التعبير عن رؤيته وإدراكه - بينما الصحفي - وهو أيضا جزء من كل يتنازل في مقابل انتمائه إلى هذا "الكل" عن بعض اتجاهاته الخاصة ، كما أن سمات الحقل العامة تحدث تغييرات في تكوين الصحفي على مدى عمله بحيث يحدث في النهاية التقاء بين الخصائص الفردية للقائم بالاتصال وخصائص الحقل . هذه الصيغة التوفيقية الناتجة عن انتظام القائم بالاتصال في منظومة الحقل هو ما يطلق عليه ريفائيل تعبير الحل الوسط وقد حددت ريفائيل الملامح الرئيسية التي تؤثر على الحقل الصحفي في الآتي :

١ - الضغوط الجارية :

يتحدد الحقل في مرحلة أولية كنظام عبر الضغوط الخارجية التي يتعرض لها والتي لا يمكن تجاهلها أو تجاهلها وتتحصر هذه في قوانين الصحافة والضغوط التكنولوجية الناتجة عن التطورات المتلاحقة في تقنية الطباعة والنشر والضغوط الاقتصادية من خلال العلاقة مع رأس المال والإعلان .

٢ - الشروط التاريخية والاجتماعية :

وهي الشروط التي أنتجت الحقل نفسه فالمحددات الخارجية السابق تناولها تأخذ مكانها في رؤية تعاقبية تطورية تعتمد على مراجعة الماضي الاجتماعي للحقل ويتم ذلك من خلال رصد التغييرات الأساسية في تاريخ الحقل التي حددت ملامحه حتى الوقت الحالي ، ويمكن دراسة هذه الشروط بتناول :

أ - وضعية الصحفيين أنفسهم

ب - نمط الملكية وتطورها

ج - الجمهور

٣ - الامكانيات :

وهي تراكم أكثر من صور رأس المال الصحفي ويحددها عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية كمستوى الدراسة السائدة في الحقل الصحفي ومدى تجانس الحقل اجتماعيا وسبل الدخول إلى الحقل .

٤ - الوصول الى النخبة :

تطرح هذه الجزئية في دراسة ريفائيل التساؤلات التالية :

ما هي آليات الاعتراف بكفاءة الصحفي ومن ثم ترقيته الى المناصب العليا وبقاؤه بها ، وما هو زمن الوصول الى النخبة وطبيعة الصراع للوصول اليها ؟ وتشير الدراسة الى ان طبيعة الصراع للوصول الى النخبة في الاطار الفرنسى يستتبع بالضرورة العنصر النسائى من المواقع القيادية ، كما ان شرط التعليم او المستوى الاجتماعى ليس من محددات الوصول الى النخبة فى حين ان قدرة الصحفي على استغلال علاقاته المختلفة والهيبة والهالة التى يخلقها حول نفسه تعد العامل الأساسى فى الوصول الى النخبة .

علاقة الصحفي بمصادره :

وصفت الدراسة هذه العلاقة بانها تنشأ بين طرف قوى مسيطر (صاحب المعلومة) وآخر خاضع ضعيف (الباحث عن المعلومة) . وطرح ريفائيل عدة تساؤلات حول وسائل الصحفي فى المقاومة والوصول الى علاقة متوازنة او بمعنى آخر كيف يتعامل الصحفي مع اصحاب المعلومة بما يسمح له بالاستفادة منهم دون الوقوع فى مازق التبعية لهم .

علاقة الصحفي بجمهوره :

أكدت الدراسة ان المبرر الذى يطرح دائما للوصول الصحفي الى النخبة هي شهرته لدى الجمهور وذلك فى ضوء الاجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هي حقيقة اهتمام الصحفي بالجمهور الذى يتوجه اليه ؟

- ما مدى تعرفه على طبيعة هذا الجمهور ؟

- ما هي حدود علاقة التأثير والتأثر بين الصحفي وقراءه ؟

واشارت الدراسة الى ان معرفة الصحفي لجمهوره هي معرفة مشوهة حيث انه يعتبر الجمهور مصدرا ثانويا لشرعية النخبة . مع ما يثيره هذا من اشكالية وتوقف الصحفي فى موقف وسط ما بين محاولة التعرف على جمهوره والحفاظ فى الوقت نفسه على مساحة تفصله عن هذا الجمهور وتجعله لا يخضع كلية لاتجاهاته ورغباته ليظل بذلك محتفظا بقدر من الاستقلالية خاصة فيما يتعلق بكتاب الراى .

علاقة الصحفي بزملائه :

ابرزت الدراسة ان علاقة القائم بالاتصال بزملائه يحكمها المبادئ التالية :

المحاكاة :

فمصادر الصحفيين على اختلافهم واحدة تنحصر فى برقيات وكالات الأنباء والصحف ورسائل

الاعلام الأخرى وفى التقارير الرسمية والكتب وكلها مصادر الهام مشتركة لكافة الصحفيين .

واكد الباحث على ان اثاره قضية معينة فى وسائل الاعلام ليس فى الواقع انعكاسا لاهتمام الجمهور بها بقدر

ما هو قرار يتخذه زملاء الصحفيون أنفسهم من خلال مبدأ المحاكاة وتفضيله بشكل عام مصادر المعلومات الشفهية كاللقاءات والاتصال أكثر من المصادر المكتوبة مما يؤدي في النهاية إلى الاعتماد على المعلومة المباشرة الشائعة وتسطيح الرسالة الإعلامية.

المنافسة :

توصلت الدراسة إلى أن المنافسة توجد بين المؤسسات الصحفية أكثر منها ما بين الصحفيين الذين يحتفظون بعلاقات طيبة فيما بينهم بغض النظر عن الانتماء لمؤسسات متنافسة ، بما يعنى في النهاية تبادل وجهات النظر والاتفاق حول كثير من الموضوعات . وقد عنت الدراسة برصد حالات التضامن بين مختلف أفراد الحقل الصحفي كما اهتمت بإبراز أسبابها .

تكيف الصحفي مع الضغوط التي يتعرض لها :

رصدت الدراسة الوسائل التي يلجأ إليها القائم بالاتصال لمواجهة القيود التي تفرض عليه من الحقل الصحفي ومن أهمها :

- أ - الخروج من المؤسسة الصحفية التي يعمل بها .
- ب - الاحتجاج
- ج - الولاء

أما عن الضغط الاقتصادي ، فقد افترضت الدراسة وجود علاقة قوية بين نمط الحياة الشخصية وبين ممارسات الصحفي فالتعرف على مستوى ونمط المعيشة يمكن التنبؤ بمدى قدرة الصحفي على التجديد ونقد المجتمع أو على العكس من ذلك قيامه على ترسيخ القيم السائدة والتعايش مع الأطار السائد . وتوصلت الدراسة إلى أن النخبة الصحفية تلتقى مع البورجوازية الجديدة في أنها تجمع بين ممتلكات مادية وأخرى ثقافية في الوقت نفسه ، فهي تنتمي إلى مثقفين فيما يتعلق برأس المال الثقافي وإلى أصحاب المهن الحرة فيما يتعلق برأس المال الاقتصادي وهي تخلق تميزها من هذه الوضعية الخاصة .

وقد حددت الدراسة عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس نمط الحياة والتي انحصرت في القراءات الخاصة ، مشاهدة الأفلام ، التردد على دور العرض المسرحي ، ممارسة الرياضة ، أسلوب تمضية الأجازات ، المظهر الخارجي والحالة الاجتماعية ومستوى الصداقات . وتوصلت الدراسة إلى ميل النخبة الصحفية إلى ممارسة الرياضات الفردية كشكل من أشكال الانتماء إلى البورجوازية الجديدة ، كما أظهرت أن التداخل بين الوسط الصحفي والنخب الأخرى يمتد من العمل إلى الحياة الخاصة وكان محيط الصداقات ليس إلا إعادة إنتاج لمحيط العمل مما يحدث في النهاية شكلا من أشكال التماثل مع الطبقة الحاكمة .

الأطار القيمي للقائم بالاتصال :

أ - ادراك الصحفي لدوره :

- طرح ريفائيل عدد من البدائل التي يؤدي الصحفي أحداها أو يجمع بين أكثر من واحد وهي :
- ناقل المعلومة : يعكس الواقع .
- منظم : لا يعكس الحقيقة فقط ولكنه يحاول أيضا أن يبينها وينظمها .

- معلم : دوره تعليم الجمهور ، وتقديم خدمة له .
- معلق .
- مهرج الملك .
- محافظ : يسعى الى الحفاظ على النظام الاجتماعى والسياسى القائم .
- وتشير الأدوار الثلاثة الأولى - كما يراها ريفائيل - الى أداء يدور فى اطار النظام الاجتماعى قد يسعى الى الفهم والتقييم ولكنه ليس أداء نقديا أو خلافا .

ب - القيم :

- والتي تتحدد فى الاختيارات التى تشكل اجماعا أو اتفاقا فى المهنة وتتعدى المصالح الشخصية المحدودة ويمكن قياسها بدراسة :
- الأسباب التى من أجلها اختار الصحفى ممارسة المهنة هل هو اختيار حرواعى أم هو اختيار بالصدفة ؟
- مدى الاتفاق حول الموضوعات ذات الأولوية
- وتوصلت الدراسة الى أن النخبة الصحفية لا تغامر باقتراح أنماط سلوك مغايرة وإنما تكتفى بتمرير معلومات تؤكد على قيم التصالح فى المجتمع وبالتالي فإن الاختلافات بين المعالجات الصحفية ليست جوهرية .

تأثير عمل القائم بالاتصال :

وذلك من خلال القدرة على إثارة الاهتمام وتسليط الضوء على موضوعات يعينها وقد أشارت الدراسة الى أن هناك نظرة تشاؤمية تسود إدراك النخبة لقدراتها على إثارة الاهتمام فهى ترى أن هذه القدرة تتمتع بها الجريدة كمؤسسة وليست كأفراد وتمارس النخبة الصحفية تأثيرها بشكل أكبر على النخب الأخرى مثل النخبة السياسية .

ويلاحظ أن دراسة ريفائيل قد ركزت بشكل أساسى على تأثير العقل الصحفى أو الأوضاع الصحفية على النخبة العاملة فى مجال الصحافة .. أى على قطاع ضيق من العاملين فى الصحف ، ومن ثم فإن النتائج التى توصل اليها يصعب تطبيقها على نطاق أوسع أى على الصحفيين الذين يمارسوا عملهم دون أن يصلوا بعد الى الوظائف العالية التى تجعل منهم نخبة صحفية .

٣ - أساليب وأدوات التحليل :

اعتمدت الدراسات الفرنسية فى مجال القائم بالاتصال على أنماط متعددة من أساليب التحليل هى :

١ - تحليل الخطاب Le discours

وهو مجال حققت فيه المدرسة الفرنسية ومدرسة باريس على وجه خاص نجاحات كبيرة ، ويستخدم هذا الأسلوب لدراسة القائم بالاتصال بالتركيز على خطابه الخاص بأدراكه لدوره ولوظيفته فى المجتمع ؛ ككتابات فى الصحف والمذكرات المنشورة .. وغيرها وأيضا من خلال تحليل الصحف التى تتعرض لحياة الصحفى الخاصة على أنه أحد نجوم المجتمع . (١١)

كما قد تستخدم أساليب تحليل الخطاب لدراسة خطاب الصحفي المنتج خصيصا لأغراض البحث من خلال المقابلة المقننة التي يجريها الباحث^(١٢) وهي بذلك تختلف عن الاستمارة الميدانية في أن الاجابات ليست محددة مسبقا من قبل الباحث في صورة اختيارات وبدائل مختلفة . أيضا لا يتم حصر اجابات الصحفي وتقديمها في شكل جداول وانما يتشكل للباحث مادة أولية لا تخضع للتحليل وفقا لمحاو لا تظهر في الأسئلة الموجهة الى المبحوثين ويؤدي ترك حرية التعبير للمبحوث دون التقييد بلغة الباحث الى الحد من قيام المبحوث بماله من دراية في استخدام الاسئلة الى تزييف خطاب .

- ١ - تحليل مضمون الانتاج اى الرسالة الاعلامية ذاتها . (١٢)
- ٢ - الاستمارة الميدانية من خلال الأسئلة المغلقة وشبه المغلقة^(١٤) وهو الاسلوب الأقل استخداما اذ يواجه بالعديد من الانتقادات من أهمها :

- فقر المعلومات التي يقل جمعها
- تزييب الفوارق الفردية بين المبحوثين وتحويل افراد متميزين الى ارقام واحصائيات كثيرا ما تكون مضللة

- الانتقادات الموجهة لقراءة الاحصائيات ذاتها

وفى هذا الصدد ذكر Alain Sou chon رئيس وحدة الأبحاث بالقناة الثانية بالتليفزيون الفرنسى "أنه بالامكان ايجاد أكثر من قراءة للاحصائية الواحدة والتي تؤدي كل منها الى تفسير مختلف" .

وهكذا يتضح أن المدرسة الفرنسية تصر على استخدام تعبيراتها الخاصة بها عندما تطلق على القائم بالاتصال لفظ الوسيط وعندما تختار عبارة الحقل الصحفي للتعبير عن الأوضاع الصحفية والضغوط التي تمارسها المؤسسة الصحفية على عمل القائم بالاتصال .

وبصفة عامة فانه على الرغم من البداية المتأخرة الى حد كبير لبحوث القائم بالاتصال فى المدرسة الفرنسية الا انها تحاول جاهدة من خلال تكتيفها اجراء دراسات حول هذا الموضوع أن تعوض هذا النقص وأن تتعرض لكافة الجوانب المتعلقة بعمل القائم بالاتصال بالإضافة الى دراسة خصائص ومميزات القائم بالاتصال الأيدولوجية والاجتماعية والعلمية وغيرها من مؤثرات مساعدة أو معوقة لممارسات القائم بالاتصال لعمله الصحفي

الباب الثاني

نتائج البحث الميداني

مدخل:

توصيف مجتمع البحث

يبلغ اجمالي عدد الصحفيين في مصر حسب آخر بيانات متاحة في سجلات القيد بتقابة الصحفيين المصريين في يونيو ١٩٩١ ٣١٠٧ صحفيا و صحفية ، المقيدون في جدول المشتغلين منهم يبلغ عددهم ٢٨٣٨ صحفيا و صحفية ، في حين يصل عدد الصحفيين المقيدون في جدول "تحت التمرين" ٢٦٩ صحفيا.

و لما كان من الصعب اجراء الدراسة الميدانية على مجتمع الصحفيين في مصر على سبيل الحصر الشامل نظرا لصعوبات تتعلق بالوقت و الامكانيات البشرية و المادية فضلا عن بعض المعوقات المتعلقة بطبيعة مجتمع البحث نفسه ، و عدم تجاوبهم بالقدر المناسب مع الباحثين لعوامل متعددة بعضها خاص بضيق وقتهم و ظروف عملهم و بعضها يتعلق بخشية بعضهم من الاجابة على العديد من اسئلة البحث تحت دعوى انها حساسة و تشكك كثير منهم في الجهة التي تجري البحث سرغم وضوحها او الجهات التي ستستفيد من بياناتهم رغم كل الوسائل التي اتبعها فريق البحث لاشاعة الاحساس بالامان لديهم و تأكيدات المتعددة ان اهداف البحث علمية و غاياته هي الاسهام في تطوير العمل الصحفي في مصر و طرح بعض التصورات الخاصة بتحسين ظروف عمل القائم بالاتصال في الصحافة المصرية ، لذا كان من الاجدى اختيار عينة من مجتمع البحث تم سحبها على اساس انها تمثل ١٥% من المجتمع الكلي للصحفيين المشتغلين في مصر و بلغت ٤٢٦ صحفيا و صحفية روعى فيها تمثيل الاناث و الذكور و تمثيل كل المؤسسات الصحفية في مصر اذ شملت ، اخبار اليوم ، دار التحرير ، دار الهلال ، دار روزاليوسف ، وكالة انباء الشرق الاوسط ، مجلة اكتوبر ، الصحف الحزبية ، مجلة الاذاعة و التلفزيون . كما روعى في اختيار العينة ان تمثل الاجيال الصحفية المختلفة على النحو التالي:

- * صحفيون لديهم خبرة صحفية اقل من خمس سنوات .
- * صحفيون لديهم خبرة تتراوح ما بين خمس سنوات و اقل من ١٥ سنة .
- * صحفيون لديهم خبرة تتراوح ما بين ١٥ سنة و اقل من ٢٥ سنة .
- * صحفيون لديهم خبرة تصل الى ربع قرن في العمل الصحفي و قد تزيد عن ذلك .

و على ضوء هذه المتغيرات الثلاثة (المؤسسة الصحفية ، سنوات الخبرة الصحفية ، النوع) تم سحب عينة البحث ، و اعتمدنا في هذا على اسلوب العينة المتعددة المراحل ، حيث تم سحب العينة من كل مؤسسة ثم في داخلها على اساس سنوات الخبرة بحيث تمثل الاجيال المختلفة - كما سبق الاشارة - ثم في داخلها على اساس النوع (ذكور و اناث) بنفس نسبتهم في المجتمع الاصلى اى على اساس طبقى.

و تجدر الاشارة الى ان عدد الذكور في المجتمع الكلي للصحفيين بلغ ٢٠٧٠ صحفيا ، في حين بلغ عدد الاناث ٧٦٧ صحفية اى ان الاناث في المجتمع الكلي يمثلن ٢٧% تقريبا من اجمالي المجتمع . (غير انه عند الفحص النهائي و بعد اجراءات المراجعة المكتبية تم استبعاد بعض الاستثمارات لتضمنها بيانات متناقضة و على هذا بلغ الحجم النهائي لعينة البحث ٣٨٢ صحفيا و صحفية ، ٣٠١ منهم من الصحفيين بنسبة ٧٨,٥% من اجمالي العينة و ٨٢ صحفية بنسبة ٢١,٥% من الاجمالي . و تفاوتت نسبة الصحفيات الى الصحفيين في المؤسسات الصحفية المختلفة اذ بلغت ٢٨,٥ مثلا في مؤسسة روزاليوسف ، ٣٥% في مؤسسة دار الهلال و ١٥,١ في مؤسسة الأهرام (بالتفصيل : الملاحق جدول رقم ١)

و بتحليل البيانات المستخرجة من صحائف الاستبيان يمكن الخروج بالنتائج التالية حول عينة البحث :
أولاً: تفاوتت أعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث فوصلت الى أكثر من ستين عاماً(*) و بلغت أقل من الثلاثين عاماً في حالات أخرى و تقع النسبة الأكبر من الصحفيين -الذين شملتهم العينة- في فئة العمر بين الثلاثين و أقل من الأربعين عاماً اذ بلغت نسبتهم ٤١,٢% و النتيجة نفسها تصدق على كل المؤسسات الصحفية عدا وكالة انباء الشرق الاوسط الذى تقع النسبة الأكبر من عينتها في الفئة العمرية من خمسين الى اقل من ٦٠ عاماً بنسبة ٣٧,٩% و مجلة الاداعة و التليفزيون و تقع النسبة الأكبر من عينتها ايضا في الفئة نفسها (٥٠ - اقل من ٦٠ سنة) بنسبة ٤٢,٩% و تقع اقل نسبة من العينة في الفئة العمرية أكثر من ستين عاماً اذا لم تتجاوز ٣,١%.

و بلغت نسبة الصحفيين الذين شملهم البحث و التى تقع أعمارهم في الفئة العمرية من ٥٠ الى أقل من ٦٠ عاماً ١٨,٣% ، و في الفئة العمرية من ٤٠ - اقل من ٥٠ سنة - ١٥,٧% و في الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة ١٢,٨% بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٢).

ثانياً: اتضح من تحليل بيانات العينة ان أغلب الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث من مواليد القاهرة بنسبة ٣٥,٣% ، و تنطبق هذه النتيجة نفسها على معظم الصحفيين الذين ينتمون لمعظم المؤسسات الصحفية -موضع البحث- عدا الأهرام و دار التحرير و الصحف الحزبية .

و بلغت نسبة الصحفيين - من عينة البحث- المولودون في محافظات الوجه البحرى ٢٩,٨% و المولودون في محافظات الوجه القبلى ١٥,٤% . أما الصحفيون المولودون بالمحافظات الساحلية (الاسكندرية ، محافظات القناة) و الذين شملتهم العينة فجاءت محدودة لم تتجاوز ٢,٤% ، و كذلك بالنسبة للمولودين باحدى محافظات الحدود (سياء ، مطروح ..) اذ لم تتجاوز نسبتهم ٣% .

ولعل هذا يفسر في جانب منه محدودية الاهتمامات المحلية في صحفنا، فلا شك ان الانتماءات المختلفة للقاءم بالاتصال في الصحف و من بينها الانتماء الاقليمى يعد من العوامل المؤثرة على قرارات النشر و اولويات الاهتمامات و دوايرها . (بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٣)) .

ثالثاً: ظهر من التحليل ان النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعى متخصص في الصحافة و الاعلام من كلية الاعلام و اقسام الصحافة و الاعلام الاخرى اذ بلغت نسبتهم ٤١,٨% و تصدق هذه النتيجة على كل مؤسسة صحفية على حده عدا وكالة انباء الشرق الاوسط حيث يفوق عدد حاصلين على ليسانس آداب فيها اولئك الحاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة و الاعلام (٢٨,٩ في مقابل ٢٣,٨% على الترتيب) و مجلة الاداعة و التليفزيون التى بلغ الحاصلون على ليسانس آداب بين افراد عينتها ٥٧,١% مقابل ١٤,٣% حاصلين على مؤهل متخصص في الصحافة و الاعلام .

و يكشف الفحص عن تنوع المؤهلات الاخرى لعينة البحث من الصحفيين اذ بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس آداب في العينة ككل ٢١,٣% و الحاصلين على بكالوريوس تجارة (او تجارة خارجية او تعاون) ٧,٣% ، و الحاصلين على بكالوريوس في الفنون (فنون جميلة او تطبيقية او مسرحية او فنية) ٥,٧% .

(*) الصحفي في مصر لا يحال الى المعاش عند سن الستين بالمعنى العالوف ، و انما لا يحن له بعد هذا السن أو يتولى اية مناصب ادارية في صحيفة او مؤسسة و يستمر في عمله الصحفى حيث يتم التجديد له سنويا من المجلس الأعلى للصحافة بناء على اقتراح مجلس ادارة مؤسسته (راجع : قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠) .

أما الحاصلون على ليسانس حقوق فبلغت نسبتهم ٤,٤ ٪ ، بكالوريوس دار العلوم ٢,٩ ٪ ، العلوم السياسية ٢,٦ ٪ ، الدراسات الإسلامية (الشريعة ، أصول الدين ..) ٢,٣ ٪ ، اللغات و الترجمة والألسن ٢,١ ٪ الزراعة ١,٨ ٪ ، العلوم ١,٣ ٪ والخدمة الاجتماعية ٠,٨ ٪ فضلا عن بعض الحالات المحدودة الحاصلة على مؤهلات أخرى كالعلوم العسكرية و الهندسة و التربية الرياضية .

و ظهرت حالات محدودة لبعض الصحفيين غير الحاصلين على أى مؤهل جامعى (بالتفصيل: الملاحق: جدول رقم ٤) . كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى (دبلومات ، ماجستير، دكتوراه) ١٨,٨ ٪ منهم ٣٨,٩ ٪ فى مجال الصحافة و الاعلام .

و هناك نسبة من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى فى غير مجال الصحافة و الاعلام بلغت ٤٨,٦ ٪ من ال ١٨,٨ ٪ مثل اللغة الانجليزية ، التربية و علم النفس ، السياسة الدولية ، العلوم السياسية ، الادارة العامة ، القانون ، التاريخ ، الآثار المصرية ، الدراسات الاسلامية ، الفنون الجميلة ، النقد و الدراما و المسرح و السيناريو . (بالتفصيل: ملاحق البحث ، جدول رقم "١٧") .

رابعا: ذكر أغلب الصحفيين من عينة البحث انهم يتقنون لغة اجنبية او اكثر - اضافة الى اللغة العربية - و بلغت نسبة الذين قالوا انهم لا يتقنون اية لغة اجنبية ٦,٨ ٪ و تصدرت اللغة الانجليزية اللغات الاجنبية التى يتقنها الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث اذ بلغت ٧٥,٣ ٪ فى حين لم تتجاوز نسبة الذين يتقنون الفرنسية ٣,١ ٪ و الالمانية ٠,٣ ٪ و الايطالية ٠,٣ ٪. غير أنه من الأمور الجديرة بالملاحظة ان نسبة لا بأس بها من الصحفيين يتقنون عدة لغات معا ١٤,٢ ٪ وان كانت اللغة الانجليزية قاسما مشتركا فى ذلك ، اضافة الى بعض اللغات الأخرى كالتركية و الفارسية و الايطالية و الالمانية و الاسبانية و الصينية (بالتفصيل: جدول رقم "٥" الملاحق) .

خامسا: تقطن نسبة كبيرة من عينة البحث فى اربعة مناطق داخل القاهرة هى: مصر الجديدة و مدينة نصر ١٩,٩ ٪ من أفراد العينة ، الهرم و الجيزة ١٧ ٪ منهم ، المهندسين و الدقى ٨,٦ ٪ ، حلوان و المعادى و مدينة ١٥ مايو ٧,٩ ٪ و تتوزع النسبة الباقية بين مناطق أخرى كالقبة ، و شبرا ، ومنطقة المريج و عزبة النخل و عين شمس ، وسط المدينة ، المنيل .

و من الملاحظات الملفتة ان نسبة من الصحفيين الذين شملتهم العينة يقطنون خارج القاهرة و بلغت نسبتهم ٣,٩ ٪ معظمهم داخل محافظة القليوبية (بنها ، قليوب ، طوخ) و بعضهم فى الزقازيق أو المنوفية . و لعل هذا يكشف عن مشكلة حقيقية تواجه فئة من الصحفيين المصريين شأنهم فى ذلك شأن قطاع عريض من المجتمع المصرى و هى مشكلة الاسكان و الاضطراب للاقامة فى مساكن بعيدة الى حد كبير عن العمل ، و يعطى هذا دلالات ذات معنى للاوضاع الطبقيّة لبعض الشرائح من الصحفيين فى مصر . (بالتفصيل: الملاحق ، جدول رقم "٦") .

سادسا: أما عن الحالة الاجتماعية للصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فقد اتضح ان معظمهم متزوجون ٧١,٢ ٪ منهم و ان نسبة غير المتزوجين ٢٣,٣ ٪ ، أغلبهم تحت الثلاثين عاما ، و ان نسبة المطلقين محدودة ٢,٧ ٪ و الأرمال ١,٨ ٪ (جدول رقم "٧" الملاحق) .

و إن نسبة كبيرة من المتزوجين اكتفوا بانجاب طفلين فقط (٣٤,٨) أو طفلا واحد فقط ١٩,٩ ٪ ، و ان نسبة الذين انجبوا أكثر من ثلاثة أبناء (اربعة أو خمسة أو أكثر...) لم تزيد عن ٦ ٪ . كما ان هناك نسبة لم تنجب على الاطلاق بلغت ١٤,٥ ٪ من اجمالى العينة . (جدول رقم "٨" الملاحق) .

و ظهر من تحليل البيانات أن اغلب الصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- يتجهون الى تعليم ابنائهم - فى مرحلة ما قبل الجامعة - فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٦٤,٩% حتى بين الذين لديهم ثلاثة أبناء ، وان نسبة الذين يتجهون الى التعليم العام الحكومى ٣٥,١% فقط .

اما بالنسبة للتعليم الجامعى فقد اتجهت فئة محدودة من عينة البحث الى تعليم ابنائهم فى الجامعة الأمريكية (٣,٤% فقط من الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى) أما الغالبية العظمى فاتجهت إلى الجامعات المصرية ٩٦,٦% من اجمالى عينة البحث الذين لديهم أبناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى (بالتفصيل : جدول رقم "٩" ، الملاحق) .

و يوضح التحليل ايضا ان ما يقرب من نصف زوجات افراد عينة البحث من الصحفيين يعملن بنسبة ٤٧,٤% ، وان كانت نسبة الزوجات غير العاملات ليست قليلة اذ تبلغ ٣٦,١% ، وهناك نسبة من الصحفيين المتزوجين لم تحدد ، اذا كانت الزوجة تعمل ام لا بلغت ١٧% ، و يمكن استنتاجا القول ان معظمهن فى الغالب لا يعملن . (بالتفصيل : جدول رقم "١٠" الملاحق) .

و كانت نسبة الزوجات اللاتى يعملن فى مجال الصحافة و الاعلام ٣٥,٧% منها ٢٠,٢% فى مجال الصحافة وحدها . اما اللاتى يعملن فى مجالات اخرى فقد بلغت نسبتهن ٥٥% نصفهن يعملن كموظفات ، ٣٩,٥% منهن يعملن بالتدريس ، الى جانب نسب محددة تعملن فى الطب ، الهندسة ، المحاماة بالتفصيل جدول رقم "١١" الملاحق) .

سابعاً : من الظواهر الملفتة للنظر و الجديرة بالبحث ارتفاع نسبة الصحفيين الذين لا ينتمون لاي حزب سياسى من الاحزاب المصرية المعروفة اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤% ، فى حين لا تتجاوز نسبة المنتمين لحزب سياسى ٩,٤% معظمهم ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم (٥٨,٣% منهم) و ذكر البعض انه ينتمى لحزب تحت التأسيس و هو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كما ذكر اخرون انهم ينتمون لجماعة الأخوان المسلمين رغم عدم وجود حزب رسمى يعبر عن هذه الطائفة (بالتفصيل : جدول رقم "٣" الملاحق) . و غنى عن البيان ان عدم انتماء الصحفيين الى حزب سياسى معين لا يعنى بالضرورة أنهم جميعا لا يتبنون افكار او رؤى سياسية محددة وواضحة .

و ان كان يشير الى ممارسة بعض الصحفيين للعمل الصحفى على أنه مجرد حرفة يتقنونها و لا بهم -فى هذه الحالة- أن ينبع ادائهم لها من خلال رؤية سياسية و اجتماعية واضحة . و من الملفت للنظر أيضا ارتفاع نسبة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية الذين لا ينتمون للحزب الذى تصدر عنه الصحيفة التى يعملون بها اذ لم تتجاوز نسبة الذين ينتمون منهم لهذه الاحزاب ٢٤% فقط و هذا دليل آخر قد يزيد من احتمالات تأكيد التصور السابق طرحه .

ثامناً : تتمتع نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٢,٤% بعضوية بعض النوادي الاجتماعية و الرياضية ، وان ظهر ارتفاع نسبة الذين ليسوا اعضاء فى احدى هذه النوادي -الى حد ما- اذ بلغت ٣٨% فى الوقت الذى ارتفعت فيه ايضاً نسبة الصحفيين الذين لهم عضوية فى اكثر من نادى رياسى و اجتماعى - خاصة الصحفيين الرياضيين - ، و يشارك الصحفيون فى عضوية كل من نادى الشمس ، الزمالك ، الاهلى ، الصيد (بالتفصيل جدول رقم "١٣" ، "١٤" ملاحق البحث) .

تاسعا؛ ظهر من تحليل البيانات ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يمارسون بعض الهوايات غير القراءة اذ بلغت ٧٢,٣% ، و ان كانت هناك نسبة محدودة الى حد ما ٦,٣% منهم لا يمارسون أية هواية أخرى غير القراءة . وجاءت الرياضة البدنية فى مقدمة هوايات الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣١,٥% خاصة ممارسة رياضة المشى و السباحة و غيرهما . و تلى ذلك الهوايات الفنية و الادبية ككتابة الشعر و القصة القصيرة و الرواية و كتابة السيناريو او الموسيقى او الفن التشكيلى ، و ذلك بنسبة ٢٢,٥% و جاءت بعد ذلك هواية السياحة و القيام بالرحلات بنسبة ٨,٦% الى جانب بعض الهوايات الأخرى كالرياضة الذهنية (كالشطرنج ..) ، مشاهدة المسرح ، مشاهدة الافلام ، مشاهدة التلفزيون و الاستماع للراديو ، الزراعة ، ممارسة بعض أعمال الإصلاحات المنزلية أو المشاركة فى أعمال المنزل .(بالتفصيل :جدول رقم "١٥" ، ملاحق البحث).

و بالنسبة لنوعية قراءات الصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- فقد جاءت فى مقدمة نوعية هذه القراءات القراءات الأدبية بنسبة ٢٥,١% ثم القراءات السياسية بنسبة ٢١,٥% ثم القراءات التاريخية بنسبة ١١,٦%.

و جاءت بعد ذلك كل من القراءات الدينية ٧,٨% ثم القراءات الاجتماعية (فى الاجتماع و علم النفس) ٦,٩% ، القراءات العلمية ٣,١% ، القراءات الفلسفية ٢,٦% . و تلى ذلك كل من ادب الرحلات بنسبة ١,٦% و التراث بنسبة ١,٤% . الى جانب بعض القراءات الأخرى بنسب محدودة للغاية مثل الجاسوسية و العلوم العسكرية و شئون البيئة و دراسات الشعوب ، مذكرات الرؤساء و الزعماء ، السير الذاتية و التراجم ، المكفوفين . و ذكر البعض ان قراءاته تقتصر على الصحف .(بالتفصيل : جدول رقم "١٦" ، ملاحق البحث).

عاشرا؛ أوضح التحليل ان عينة البحث من الصحفيين يشاركون بشكل فعال فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات و الاتحادات و الجمعيات و النوادى الثقافية و العلمية و جمعيات الصداقة و الجمعيات الخيرية للنشاط التطوعى .

و تفصيلا فانه فضلا عن عضويتهم جميعا فى نقابة الصحفيين ، اتضح ان بعضهم اعضاء فى بعض النقابات الأخرى مثل : نقابة الفنانين التشكيليين ، نقابة التجاريين ، نقابة العاملين بالصحافة و الطباعة و النشر ، و نقابة المهن السينمائية ، نقابة المهن التمثيلية ، نقابة المهندسين ، نقابة المعلمين ، (نقابة الصحفيين الاثراك) ، نقابة العلميين .

الى جانب عضوية بعضهم فى بعض الاتحادات و الروابط مثل : اتحاد الصحفيين العرب ، اتحاد الكتاب ، اتحاد كتاب آسيا و افريقيا ، رابطة الأدب الحديث ، رابطة اطباء الاسنان ، الرابطة العربية للصحافة الرياضية الاتحاد المصرى للهوكى ، رابطة نقاد الرياضيين ، رابطة محررى الطيران ، اتحاد الصحفيين الدولى ، رابطة الصحافة التعاونية ، رابطة المحررين البرلمانيين ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، الاتحاد العام للتعاونيات ، اتحاد الكتاب السياحيين .

كما ان بعضهم ايضا عضو فى بعض المنظمات و اللجان مثل : اللجنة المصرية للتضامن الاسيوى الافريقى ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، منظمة الصحافة العالمية ، المنظمة المصرية لحقوق الانسان . و كذلك بعض الجمعيات و النوادى الثقافية و الادبية مثل : جمعية محبى الفنون الجميلة ، الجمعية الأهلية للفنون ، جمعية نقاد الفنون ، هيئة خريجي الصحافة ، جمعية كتاب و نقاد السينما ، جمعية ميكل الثقافية ، جمعية الكاتبات المصريات ، الجمعية المصرية للتصوير الفوتوغرافى ، انيليه القاهرة .

جمعية المحررين الاقتصاديين ، الجمعية المصرية للكاريكاتير ، جمعية الكاريكاتير الانجليزي ، جمعية الفجر الأدبية ، جمعية تضامن المرأة العربية ، نادى القصة ، جمعية الفيلم ، نادى السينما ، الجمعية المصرية للأمم المتحدة ، جمعية السينمائيات المصريات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، جمعية اصدقاء الساحح ، الجمعية الافريقية ، جمعية انصار حقوق الانسان ، نادى الادباء الصحفيين ، جمعية رواد السينما.

الى جانب قيامهم بنشاطات تطوعية من خلال بعض الجمعيات مثل جمعية الجيزة للأم و الطفل ، جمعيات تنمية المجتمع ، جمعية اصدقاء لبن الأم المصرية ، بعض الجمعيات النسائية ، جمعيات رعاية الأسرة ، جمعية هدى شعراوي ، جمعية رعاية مرضى الروماتيزم ، جمعية اصدقاء مرضى الكلى ، جمعية اصدقاء المرضى ، جمعية غادة للأنقاذ الطبى ، جمعية ابناء قنا ، وبعض جمعيات الصداقة مثل الجمعية المصرية البافارية الثقافية ، جمعية الصداقة المصرية الكورية ، جمعية الصداقة المصرية الكندية ، جمعية الصداقة المصرية البريطانية .»

الفصل الأول

صورة الصحافة لدى الصحفيين المصريين

يتناول هذا الفصل صورة مهنة الصحافة عند الصحفيين المصريين و هل يرون أنها موهبة و استعداد و حرفة أم أنها علم و دراسة ، و هل يوافقون على أنها صناعة و تجارة أم أنها رسالة اجتماعية أو أنها مجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة و التدريب العملي .

كما يعرض لأرائهم الخاصة بالجمع بين العمل الصحفي و العمل في مجال الاعلانات .
و يناقش الفصل أيضا مدى ثقة الصحفيين المبحوثين في مصداقية الصحافة المصرية بالنسبة للقراء .
و يطرح هذا الفصل تصورات الصحفيين المصريين لواجباتهم و التزاماتهم نحو جمهور القراء و نحو المجتمع و ينتهي بمقترحاتهم الكفيلة بتحسين اوضاع الصحافة المصرية .

تشير نتائج البحث الى ما يلي :-

اولا : يرى اغلبية الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - ٩٣,٦% ان الصحافة علم و دراسة منهم ٥٣,٥% و وافقوا جدا على هذه المقولة ، ٤٠,١% وافقوا الى حد ما .
اما الذين لم يوافقوا اطلاقا على ذلك فلم تزد نسبتهم عن ٦,٤% و ظهر هذا الاتجاه بشكل اكبر بين محرري مؤسسة "روزاليوسف" اذ لم يوافق ١٦% منهم على مقولة ان الصحافة علم و دراسة .
و لم يظهر تأثير اختلاف التخصصات الدراسية للصحفيين المبحوثين على هذه الآراء اذ ظهر بين المؤهلين اكاديميا في مجالات اخرى - مع استثناءات محدودة ظهرت بين خريجي الفنون - مؤيدون - بدرجة او باخرى - للقول بان الصحافة علم و دراسة . (بالتفصيل : جداول رقم "٥٧" ، ملاحق البحث) .
غير انه في الوقت نفسه ترى الاغلبية المطلقة للصحفيين (٩٩,٢%) ان الصحافة موهبة تصنل بالدراسة (٧٧,٧% منهم يوافقون على ذلك جدا ، ٢١,٥% يوافقون الى حد ما) و لم تتجاوز نسبة الذين لم يوافقوا على ذلك ٨% فقط و لم يكن للتخصص الدراسي اى تأثير على اتجاهات الراى في هذا المجال .

ثانياً: رفضت الأغلبية (٥٨%) - ممن طبق عليهم البحث - القول بأن الصحافة صناعة و تجارة هدفها تحقيق الربح .

أما الذين وافقوا فقد بلغت نسبتهم ٤٢% ، و ان كان معظمهم وافقوا الى حد ما على هذا و لم يوافق جدا عليها سوى ٨,٥% ، ارتفعت نسبتهم بين محرري مجلة الاذاعة (بالقياس لاجمالي الذين اجابوا على ذلك) . و لم يظهر للمؤهلات الدراسية الحاصل عليها المبحوثين تأثير على اتجاهاتهم في هذا الصدد. كما وافق اغلبية المبحوثين (٩٣,٩%) على مقولة ان الصحافة رسالة اجتماعية ، و ان ذكر بعضهم انه ليس بالضرورة ان تكون اهدافها ايدلوجية ، و كانت نسبة الذين وافقوا على ذلك جدا ٦١% ، و الذين وافقوا الى حد ما ٣٢,٩%

أما الذين لم يوافقوا اطلاقاً على هذه المقولة فبلغت نسبتهم ٦,١% و لم يكن للتخصصات الدراسية تأثيراً على ذلك .

ثالثاً: و افقت الأغلبية العظمى (٩٠,١%) من المبحوثين على ان الصحافة مجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة و التدريب العملي ، منهم ٥٣,٤% وافقوا على ذلك جدا ، ٣٦,٧% وافقوا الى حد ما . أما الذين لم يوافقوا على ذلك القول اطلاقاً فبلغت نسبتهم ٩,٩% و يلاحظ ارتفاع نسبة هذا الاتجاه الرافض بين محرري مؤسسة "روزاليوسف" اذ بلغت نسبة ذلك ١٦% ، و لم يظهر أى اعتراض بين محرري "دار الهلال" ، مجلة "الاذاعة و التليفزيون" و لم يكن للتخصص الدراسي تأثير على اتجاهات الراى فى هذا الصدد (بالتفصيل: جداول رقم "٥٧" ، ملاحق البحث)

و على هذا يمكن ان ننصوّر مهنة الصحافة عند الصحفيين (الذين سملنهم هذه العينة) على النحو التالى:

"ان الصحافة موهبة تصقل بالدراسة ، و هى علم و دراسة و مجموعة من المهارات التى نكتسب بالممارسة و التدريب العملي ، و هى رسالة اجتماعية ، و فى رأى البعض انها صناعة و تجارة تهدف الى الربح ."

رابعا: ظهر من البحث ان اغلبية المبحوثين (٦٩,٩%) راضون عن عملهم الصحفى الحالى ، و لا يرغبون فى تغييره بعمل آخر صحفى او غير صحفى .

أما الذين يرغبون في تغيير عملهم فتصل نسبتهم إلى ٢١,٢% من إجمالي الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - و يلاحظ ان أقل نسبة من الصحفيين الذين يرغبون في تغيير عملهم هم من الصحفيين العاملين في الصحف الحزبية (١٢%).

و ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٣٣,٣% في مجلة أكتوبر ، ٢٨,٦% بين الصحفيين الذين يعملون بمؤسسة روزاليوسف. (بالتفصيل جدول رقم "٥٨" ، ملاحق البحث).

و كانت النسبة الأكبر من هؤلاء الراغبين في تغيير عملهم (٥٥,٤%) يرغبون في تغيير عملهم الصحفي الحالي إلى عمل صحفي آخر ، و يمكن ترتيب هذه الاعمال على النحو التالي - حسب اجاباتهم -

- ١- الانتقال للعمل بالاقسام السياسية والعربية والدبلوماسية (٩ تكرارات) .
- ٢- التفرغ للكتابة (اربعة تكرارات).
- ٣- العمل بقسم التحقيقات لاجراء احاديث و تحقيقات صحفية (اجتماعية - تكشف عن الفساد و الانحراف) (اربعة تكرارات) .
- ٤- العمل في القسم الادبي و الثقافي (ثلاثة تكرارات) .
- ٥- كتابة مقالات و اعمدة (ثلاثة تكرارات) .
- ٦- الانتقال من سكرتارية التحرير الفنية للاقسام التحريرية (تكراران) .
- ٧- أى مجال آخر غير الرياضة (تكراران) .
- ٨- تكرار واحد لكل مما يلي :

- * مراسل لصحيفة بالمنيا .
- * عضو في مجلس تحرير صحفية .
- * اصدار صحيفة .
- * الانتقال من أخبار اليوم للأهرام .
- * العمل في التحرير الرياضى .
- * القيام بتغطية اخبارية متخصصة .
- * الانتقال لقسم المرأة و الطفل بدلا من الفن .
- * الانتقال من قسم الحوادث لقسم الاخبار .
- * الانتقال من قسم المعلومات للعمل في قسمى الحوادث و الرياضة .
- * كتابة أدب رحلات و التفرغ لكتابة النقد السينمائى .
- * العمل كمراسل في الخارج .
- * العمل بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام .
- * الانتقال من الاشراف على باب الخدمات للعمل في سكرتارية التحرير .
- * الانتقال من العمل كمحرر عسكري الى كتابة التحليلات السياسية و الاستراتيجية .

أما الذين يرغبون في الاتجاه لعمل غير صحفى فبلغت نسبتهم ٤٤,٦% ، و كانت هذه الاعمال هي

- ١- التفرغ للكتابة الادبية (اربعة تكرارات) .
- ٢- أى عمل آخر يضمن بعض الراحة (اربعة تكرارات) .
- ٣- مقدمة برامج أو مذيعة أو أى عمل آخر بالتليفزيون (ثلاثة تكرارات) .
- ٤- العمل بالأمم المتحدة أو أية منظمة دولية (ثلاثة تكرارات) .
- ٥- التدريس في الجامعة (ثلاثة تكرارات) .
- ٦- العمل بإدارات العلاقات العامة أو أى عمل اعلامى داخل الشركات و المؤسسات الانتاجية (تكراران) .
- عمل تجارى (تكراران) .
- ٨- التفرغ للفن (تكراران) .
- ٩- تكرار واحد لكل من :

- * الاشتراك فى اجراء البحوث الاجتماعية والسياسية لجهة ما .
- * التفرغ للترجمة الادبية .
- * العمل بالطب .
- * عمل يدوى .
- * السفر للخارج .
- * الاشراف على حضانة اطفال .
- * العمل فى تجارة العملة .
- * العمل فى الفلاحة .

خامساً : هناك اتجاه عام سلبى عند الصحفيين نحو فكرة الجمع بين العمل الصحفى و العمل فى مجال الاعلان ، اذ يرفض اغلبية الصحفيين المبحوثين (٧٤,٦%) هذا الاتجاه لأسباب متعددة هى - مرتبة حسب وجهة نظرهم - :

١- أن هذا يمثل اهدارا لشرف الكلمة و يؤثر على العمل الصحفى و موضوعيته و نزاهته و يقلل من أدائه بامانة و مسئولية و هو أمر ضد التقاليد و الاخلاقيات المهنية و يشكل قيذا خطيرا على الصحافة (١٧٠ تكرارا بنسبة ٧٤,٦%).

٢- انه يجعل الصحفى عرضة للضغط عليه مما يؤثر على حريته فى التعبير عن رأيه و قدرته على التعامل مع الحقائق و مصلحة الجماهير و يمثل اختراقا لأمانيه و مصداقيته و من شأنه ان يقلل من قيمة الصحفى و يشوه صورته امام مصادره . (٢٨ تكرارا بنسبة ١٢,٣%).

٣- انه من غير المطلوب ان نخلط بين العمل التحريرى و العمل الاعلانى فهما نقيضين (١٢ تكرارا بنسبة ٥,٣%).

٤- امر يجب تجريمه و محاسبة ممارسيه و توقيع عقوبة شديدة عليهم قد تكون الابعاد نهائيا عن العمل الصحفى (خمسة تكرارات).

٥- مهزلة كبرى و كارثة حقيقية (اربعة تكرارات).

٦- رشوة مقنعة (ثلاثة تكرارات).

٧- تصرف غير مقبول اذا توفرت للصحفى الامكانيات المادية (تكراران).

٨- اسباب اخرى وردت مرة و احدة لكل منها و هى :

* انه يحول الصحفى الى مندوب اعلانات .

* عدم مصداقية الاخبار فى هذه الحالة لتأثير الجانب الاعلانى .

* انه امرا محظورا قانونا يتعارض مع طبيعة العمل الصحفى .

ورات بعض الآراء الراضة ايضا انه من المقبول ان يقوم الصحفى بمساعدة صحفائه فى جلب الاعلانات ، او يتولى تحرير الاعلانات دون وجود صلة مباشرة بينه و بين الجهة المعلنه .

اما الاسباب التى طرحها الذين وافقوا على أن يجمع الصحفى بين عمله الاصلى و العمل فى الاعلانات فكانت - حسب و جهة نظرهم - :

١- ان هذا مصدر رزق (وان كان غير مشروع تماما) نلقا للظروف الاقتصادية السائدة و قلة دخل الصحفى و حاجته لزيادته لسد متطلبات حياته و رفع مستواه معيشته (٣٥ تكرارا بنسبة ٤٤,٩%).

٢- طالما ان الهدف خدمة المؤسسة الصحفية و توفير موارد مالية لها يمكن ان تدعمها لتحقيق استقلاليتها و اعانتها على اداء رسالتها و ان حذر بعض هؤلاء من ان هذا السلاح ذو حدين فقد يضر بنزاهة الصحيفة و حريتها (١٩ تكرارا بنسبة ٢٤,٤%).

٣- اذا كان لا يتعارض مع مسئولية الصحفي و التزامه بالموضوعية و عدم المجاملة و احتفاظه بقدرته على النقد (١٤ تكرارا بنسبة ١٧,٩٪).

٤- هذا امر فرضته الظروف الاقتصادية و اصبح الصحفي الذى يعمل بالاعلانات يستطيع فرض رايه على صحيفته (تكراران).

٥- اسباب اخرى وردت كل منها مرة واحدة و هى :-

- * انه لا يوجد حاليا فرق حقيقى بين الصحافة و الاعلان ، فكلاهما يعلن عن شىء ما لصالح جهة ما .
- * امر لا مفر منه .
- * امر تم بالصدفة .
- * شىء طبيعى من خلال مصادر الصحفي .
- * حرية شخصية .
- * بشرط ابتعاده عن مصدر عمله التحريرى .

سادسا: طرح الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث تصوراتهم عن الالتزامات التى ينبغى ان يلتزم بها الصحفي المصرى نحو القراء و المجتمع على النحو التالى (مرتبة حسب و جهات نظرهم):

١- تحرى الصدق فى النقل و التحليل و النقد و الامانة و الدقة فى كل ما يكتب من موضوعات و حقائق (و وردت بنسبة ٣٧,٩٪) .

٢- الالتزام بالموضوعية و النزاهة و عدم تلوين الاخبار (وردت بنسبة ١٨٪) .

٣- البحث عن الحقائق و نشرها و نقل الواقع بامانة و عدم اخفاء أية حقائق و احترام حق القارىء فى المعرفة (٤٨ تكرارا بنسبة ٩,١٪) .

٤- احترام القارىء و تناول الموضوعات التى تهتمه وفقا لاولوياته و الاهتمام بقضاياها و المساهمة فى حل مشاكل الجماهير و التخفيف عن همومهم و التصدى لمشاكل المواطن اليومية و تبني قضايا مجتمعه و الحماس فى الدفاع عنه و الغوص فى اعماقه (٢٧ تكرار بنسبة ٥,١٪) .

٥- تقديم مبدأ امانة الكلمة و شرفها (٢٢ تكرار بنسبة ٤,٢٪) .

٦- احترام التزاماتهم الاخلاقية و المهنية و ميثاق الشرف الصحفي (١٣ تكرارا بنسبة ٢,٥٪) .

٧- توجيه المجتمع الى العبادىء و الخلق الكريم و حماية القيم و احترام تفاليد المجتمع (١٢ تكرارا بنسبة ٢,٣٪) .

٨- مراعاة الصالح العام للمجتمع و المصلحة العليا للدولة و مصلحة القراء و البعد عن المصالح و الاهواء الشخصية أو الخاصة (١١ تكرارا بنسبة ٢,١٪) .

٩- التمتع بضمير وطنى يقظ (تسعة تكرارات) .

١٠- ان يهدف للاصلاح و ليس للهدم أو التشهير أو مخالفة الضمير (تسعة تكرارات ايضا) .

١١- احترام عقلية القراء (ثمانية تكرارات) .

١٢- الكشف عن الفساد و العيوب و السليبات و محاولة علاجها (سبعة تكرارات) .

١٣- ان يكون نظيف اليد و الكلمة (سبعة تكرارات ايضا) .

١٤- الولاء للقراء (لا للمسؤولين) و الوطن (خمسة تكرارات) .

١٥- التعبير عن بيئته و مجتمعه (أربعة تكرارات).

١٦- الجدية (أربعة تكرارات).

١٧- عدم العبالغة أو تزيف الحقائق (أربعة تكرارات أيضا).

١٨- ثلاثة تكرارات لكل من :

* الشجاعة.

* كشف فساد نظام الحكم.

* تقديم معلومات وافية و خدمة صحفية و ثقافية شاملة .

* الحياد بين الدولة و الشعب.

* البعد عن الاثارة.

* عدم الخلط بين الاعلام و الاعلان :

* التعبير عن معارضة الشعب للحكومة(*) .

١٩- تكراران لكل من :-

* الاحساس بالمسئولية الاجتماعية .

* المصداقية .

* الانحياز الكامل لكل ما من شأنه تطوير المجتمع و الارتقاء بمستوى معيشة الناس .

* الصدق مع النفس .

* عدم استغلال عمله الصحفي لمصلحته الشخصية .

* حرية التعبير عن الراى .

٢٠- التزامات اخرى طرحت مرة واحدة لكل منها :

* الاحساس بتاثير الكلمة على الفرد و الاسرة .

* العمل على الارتفاع بمستوى القراء قدر الامكان .

* ان تكون مصلحة المجتمع عنده اهم من السبق الصحفي .

* تقديم ما يحتاجه القراء .

* معايشة الاحداث الجارية للتعبير عنها بصدق .

* خدمة القاعدة العريضة من القراء .

سابعاً : ترى نسبة كبيرة (٤٧,٦%) من افراد العينة ان القراء لا يميلون الى تصديق الصحافة المصرية و لا يشقون بها ، و هذه مسألة فى غاية الخطورة تعنى انه - حتى من وجهة نظر الصحفيين - فان الصحافة المصرية تعاني من فقدان مصداقيتها فى حالات كثيرة ، و ترتفع نسبة الذين يرون ذلك افراد العينة من العاملين فى الصحف الحزبية و مجلة "اكتوبر" ، مؤسسة "روزاليوسف" (٨٨% ، ٧٥% ، ٦٤,٣% على الترتيب) . اما الذين يرون ان القراء يميلون الى تصديق الصحافة المصرية فبلغت نسبتهم بين محررى مجلة "الاذاعة و التلفزيون" و الصحفيين فى مؤسسة "دار التحرير" مؤسسة "الإهرام" (١١% ، ٣٦,٣% ، ٣٥,٩% على الترتيب) (بالتفصيل: جدول رقم "٥٩" ، ملاحق البحث) . و كانت اهم الاسباب التى رأى الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث انها وراء ميل القراء الى تصديق الصحافة المصرية و الثقة بها هى :

(٢) وردت فى اجابات بعض الصحفيين فى الصحف الحزبية المعارضة

١- أن المصريين يحترمون الكلمة المكتوبة و أنها مازالت بالنسبة لهم لها سحرها و تأثيرها (أربعة تكرارات).
٢- نظرا للحرية (التي رأى بعضهم انها محدودة) التي تتمتع الصحافة بها و اتساع مساحة الرأي و الرأي الآخر (ثلاثة تكرارات).

٣- محاصرة القارىء اعلاميا من اكثر من جهة (تكراران).

٤- تكرار واحد لكل من الاسباب التالية:

- * تصدى الصحافة للمشاكل و محاولة حلها .
- * لأنها تهتم بمصلحة القارىء .
- * لتعدد المصادر و التشابه بين ما تقدمه كل منها.
- * لأن الصحافة هي اهم وسيلة رسمية .
- * لصدق ما تقدمه و توخى المحررين الصدق فيما يكتبون .
- * لعدم وجود صحف اخرى .
- * لتنوع الاتجاهات السياسية للصحف .

و كانت اهم اسباب عدم تصديق القراء للصحافة المصرية و عدم ثقتهم بها من و جهة نظر المبحوثين هي :-

- ١- لوجود أزمة ثقة مستمرة بين القارىء و الصحيفة منذ زمن طويل (١٨ تكرارا بنسبة ٢٠٪).
- ٢- لأن الصحف القومية ما زالت تحمل الصفة الحكومية الرسمية و ترتبط بالتوجهات الحكومية و تقوم بتبرير القرارات الحكومية غير المقبولة و يشعر القراء انها صدى لأراء المسؤولين و تعبر عن النظام الحاكم (١٤ تكرارا بنسبة ١٥,٦٪) .
- ٣- لقيامها بنشر تصريحات بعض المسؤولين التي قد لا تكون صادقة و كثرة التصريحات التي لا تنفذ (١١ تكرارا بنسبة ١٢,٢٪).
- ٤- لأن الصحف تلجأ احيانا الى المبالغة فى معالجة بعض الاحداث و عدم تحرى الصدق احيانا و تضخيم الأمور احيانا (١١ تكرارا بنسبة ١٢,٢٪ ايضا).
- ٥- لخبرات القراء السابقة و تجاربهم التي اثبتت ان الصحف تحدهم و تكذب عليهم (٧ تكرارات).
- ٦- للتضارب فى روايات الصحف القومية و الحزبية فى العديد من الاحيان (خمسة تكرارات).
- ٧- لتقديرها بعض الاخبار غير الحقيقية و غير الصحيحة و اخفائها للحقائق احيانا (خمسة تكرارات ايضا).
- ٨- بسبب عهود الزيف التي توالى على الصحافة المصرية و جعلت منها ابواقا للدعاية و مجرد نشرات تتحدث عن انجازات لم تتحقق (أربعة تكرارات).
- ٩- لاختلاف فى الممارسة الصحفية (ثلاثة تكرارات).
- ١٠- لأن القراء على غير ما يعتقد بعض القائمين على الصحافة يتمتعون بالذكاء و قادرون على الفهم و التمييز (تكراران) .

١١- تكرار واحد لكل من الاسباب التالية :-

- * لتناقض بعض المعالجات الصحفية و عدم وجود رؤية واضحة لهذه الصحف .
- * لقيام بعض الصحف و بعض الصحفيين بنشر الأكاذيب .
- * لوجود بعض الأقلام الموجهة .

- * لاستمرار العمل بقانون الطوارئ..
- * لعدم الوصول الى مرحلة الديمقراطية الحقيقية.
- * للاختلاط بين الصادق و المزيف.
- * لعدم الدقة فى التعبير و العجز عن عرض المعلومات بصورة واضحة شاملة مما يؤدي الى الغموض احيانا.

الفصل الثامن

ظروف العمل الصحفي

في مصر

وأساليب تقييم الأداء

يتناول هذا الفصل طبيعة العمل الصحفي الذي يقوم به الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث داخل صحفهم ومؤسساتهم الصحفية ، ومدى مشاركتهم فى رسم السياسة التحريرية لصحفهم ومؤسساتهم الصحفية ، و اشكال هذه المشاركة ومدى اهتمامهم بتطوير ادائهم المهني من اجل تقديم خدمة صحفية شاملة و متعمقة ودقيقة للقراء .

كما يتناول هذا الفصل المعايير الفعلية الحالية التى يتم على اساسها تقييم اداء الصحفيين فى مصر . و تشمل عينة الصحفيين المبحوثين مختلف المواقع الوظيفية داخل كل مؤسسة صحفية فكان من بينهم مساعدين رئيس تحرير ، و مديرو التحرير ، و نواب لرئيس التحرير و رؤساء للاقسام التحريرية المختلفة و مساعدين لرؤساء الاقسام ، و محللون سياسيون و كتاب اعمدة ثابتة و نقاد فنيون و ادبيون و محررون متخصصون فى المجالات المختلفة و مندوبون صحفيون و سكرتيرو تحرير مركزى و سكرتيرو تحرير فنى ، و مصورون و رسامون و مصححون .

و تشير نتائج البحث الى ما يلى :-

١- أن الصحفي عادة لا يكتفى بعمل واحد فالمندوبون الصحفيون مثلاً يقومون احياناً باجراء احاديث و تحقيقات صحفية ايضاً ، و كتاب الأعمدة قد يشاركون فى اجراء الاحاديث و التحقيقات و يشتركون فى الاعداد للندوات الصحفية و كذلك المواجهون فى قسم السكرتارية المركزية و السكرتارية الفنية وهكذا

٢- ظهر ايضاً ارتفاع نسبة الصحفيين - بالقياس لاجمالى عينة البحث - الذين تتمثل طبيعة عملهم اصحفى فى اجراء الاحاديث و التحقيقات الصحفية اذ بلغت ٢٥,٣% و تلى ذلك نسبة الذين يقومون بتغطيات اخبارية متخصصة مثل تغطية الشئون العسكرية او تغطية شئون البيئة او الاقتصاد او غيرهم و ذلك بنسبة ١٨,٩% فى الوقت الذى هبطت فيه نسبة القيام بتغطية اخبارية لجهة معينة كوزارة من الوزارات او هيئة من الهيئات الى ٩,٢% و يلاحظ الارتفاع النسبى للذين يتولون كتابة الأعمدة الصحفية الثابتة اذ تبلغ ١١,٣% .

و بلغت نسبة الذين يعملون كمراجعين فى قسم السكرتارية المركزية (الديسك) ٩,١% ، و الذين يعملون كسكرتيرى تحرير فنى ٦,٢% أما المحررون بالقسم الخارجى فبلغت نسبتهم ٤,٨% ، و المصورون و الرسامون ١,٨% (بالتفصيل : جدول رقم "٢٠") (ملاحق البحث) .

٣- اتضح انه ليس هناك ارتباطاً فى كل الاحوال بين المؤهلات الحاصل عليها الصحفيين - الذين شملتهم العينة - و بين طبيعة عملهم الصحفي ، و أن المؤهل عامل غير ذى تأثير كبير على ذلك فى أغلب الأحيان بل و فى كل الحالات .

فمن ذلك على سبيل المثال انه كان من المنطقى أن يوجه الحاصلون على مؤهل جامعى فى اللغات و الترجمة أو اللسن للعمل كمحررين بالقسم الخارجى بالمؤسسات الصحفية وهذا لم يحدث فى معظم الحالات و كانت نسبة الذين يتولون هذا العمل من بين الحاصلين على هذا المؤهل و العاملين فى كل المؤسسات الصحفية التى شملها البحث ٢٥% فقط .

فى حين أن هذا الارتباط يظهر فى حالة الحاصلين على مؤهل جامعى فى الفنون (الجميلة ، التطبيقية ، التربية الفنية) اذ ظهر ان معظمهم (٥٦,٨% منهم) يعملون كسكرتيرى تحرير فنيين أو مصورين أو رسامين صحفيين أو يتولون مهام التغطية الاخبارية المتخصصة فى الفنون ، و هى مهام صحفية تتطلب خلفية ثقافية فنية و موهبة و استعداد فنى .

أما في حالة الحاصلين على مؤهل جامعي في الاقتصاد و العلوم السياسية فقد ظهر أن نسبة كبيرة منهم (٤٢,١%) يعملون كمحررين متخصصين في شئون السياسة الخارجية و الشؤون الاقتصادية ، و كمحررين بالقسم الخارجى و هى مهام صحفية تتطلب خلفية اقتصادية و سياسية متعمقة الى حد كبير. (بالتفصيل: الجداول رقم "٢٠" ملاحق البحث).

٤- ذكر أكثر من نصف عدد الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث (٥٤,٧%) أنهم يشاركون دائما في رسم السياسة التحريرية الخاصة بالصفحة أو الباب أو القسم الذى ينمى إليه و يعمل به بصحيفته. و كانت أعلى نسب المشاركة كل من الصحف الحزبية (٨٠% من اجمالى الصحفيين العاملين بها و التى شملتهم عينة البحث ثم مؤسسة دار الهلال (٧٠% من اجمالى صحيفتى دار الهلال الذين شملتهم عينة البحث) تليها دار التحرير بنسبة ٦٧,٥% (من اجمالى عدد الصحفيين بالمؤسسة الذين شملتهم عينة البحث)

و كانت اضعف نسب هذه المشاركة فى كل من مؤسسة "روزاليوسف" ٢٥% فقط و ذكر البعض ان رئيس التحرير يهيمن على كل ما يخص سياسة التحرير ، و مجلة أكتوبر ٢٥,٢%.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الذين امتنعوا عن الاجابة على هذا السؤال اذ بلغت ١٨,٨% ، هؤلاء على الأرجح خجلوا من القول بأنهم لا يشاركون فى رسم مثل هذه السياسة.

و كانت نسبة الذين قالوا صراحة أنهم لا يشاركون فى رسم السياسة التحريرية للأبواب أو الأقسام أو الصفحات التى يعملون بها ١٨,٣% و كانت أعلى نسب عدم المشاركة فى مجلة "أكتوبر" ٤٩,٨% ثم مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ٤٢,٨%.

و اقل نسب عدم المشاركة فى كل من "الصحف الحزبية" ٨% فقط و "صحف دار التحرير" ١٣,٨% (بالتفصيل: جدول رقم "٢١" ، ملاحق البحث).

٥- كانت أكثر اشكال المشاركة فى رسم السياسة التحريرية شيوعا بين عينة البحث هى المناقشة الثنائية مع الرئيس المباشر اذ ترددت بين افراد العينة بنسبة ٤٢,٣% من اجمالى الذين قالوا أنهم يشاركون دائما أو احيانا فى رسم السياسة التحريرية للأبواب أو الأقسام أو الصفحات التى يعملون بها.

و ظهر هذا الشكل من اشكال المشاركة بشكل كبير فى الصحف الحزبية بنسبة ٦٠% ، و فى دار التحرير بنسبة ٤٧,٤% فى حين جاء اسلوب المناقشة الجماعية مع الزملاء بنسبة أقل اذ بلغت ٣٩,٥%. و طرح هذا الاسلوب بشكل اكبر بين عينة محررى مجلة الاذاعة و التليفزيون (٧٥%) و دار الهلال (٤٧,٥%) و طرح بعض الصحفيين - من عينة البحث- اساليب أخرى لمشاركتهم فى رسم هذه السياسة مثل اقتراح بعض افكار الموضوعات الجديدة على الزملاء ، المشاركة فى تنظيم العمل ، (بالتفصيل: جدول رقم "٢٢" ، ملاحق البحث).

٦- أما بالنسبة لمدى اهتمام الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - بالعمق فى معالجاتهم الصحفية و حرصهم على تطوير أنفسهم من اجل تقديم خدمة صحفية دقيقة و شاملة للقراء فقد رأى فريق البحث أن يعتمد فى ذلك على بعض المؤشرات القابلة للقياس ، و من هنا فقد اعتبرنا اهتمام المحررين بالتردد على اقسام المعلومات الصحفية و المكتبة بمؤسساتهم و دوافع ذلك مؤشرا للحرص على تقديم خدمة صحفية افضل.

و قد ظهر من تحليل البحث أن نسبة كبيرة (٨٣,٥%) من الصحفيين - من عينة البحث - يترددون على قسم المعلومات بصحيفتهم أو بمؤسسات صحفية أخرى منهم ٦١% يترددون بصفة دائمة و كانت أعلى نسبة للتردد هى بين المحررين فى مؤسسة الاهرام ٨٤,٩% ، و دار الهلال ٨٢,٥% و ربما يرجع هذا فى جانب منه الى وجود قسم جيد للمعلومات بكل من المؤسستين خاصة "الاهرام".

فى حين انه على العكس مبطت إلى حد كبير نسبة المترددين على قسم المعلومات بمؤسسة روزاليوسف فلم تزد عن ١٠,٧ ٪ ، و يرجع هذا فى جانب منه الى عدم وجود قسم للمعلومات بالمؤسسة أصلا ، و ان المترددين يضطرون للجوء لاقسام المعلومات بمؤسسات صحفية أخرى ، بما تتضمنه هذه العملية من صعوبات ومشاكل.

و كذلك الحال بالنسبة للصحف الحزبية اذ بلغت نسبة التردد على اقسام المعلومات بين عينة محرريها ٢٠ ٪ حيث تعاني هذه الصحف من عدم وجود مبانى مستقلة ملائمة لها ، و من هناك تبرز صعوبة تخصيص اماكن لقسم المعلومات بمثل هذه الصحف و لهذا تلجأ هذه الصحف - فى اغلب الحالات - إلى عقد بعض الاتفاقيات الخاصة مع بعض المؤسسات الصحفية التى تتولى طباعتها تنظم بقتضاها عملية استفادة محرريها من اقسام المعلومات بهذه المؤسسات الصحفية.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الذين لا يترددون اطلاقا على اقسام المعلومات فى الصحف الحزبية ليصل الى ٥٦ ٪ ، و فى مجلة الاذاعة و التلفزيون لتصل الى ٤٢,٨ ٪ فى حين انه لم تظهر أية حالة فى عينة مؤسسة دار الهلال لا تتردد على اقسام المعلومات الصحفية سواء بصفة دائمة أو غير دائمة. (بالتفصيل: جدول رقم "٢٣" ، ملاحق البحث).

و كانت اهم الدوافع التى أوردها الصحفيون -الذين شملتهم عينة البحث - للتردد على اقسام المعلومات مرتبة حسب نسبة ورودها هى:

* للحصول على معلومات و خلفيات خاصة بموضوع معين ، يقوم الصحفي باعداده بنسبة ٤٥ ٪ .
و يلاحظ تقارب نسب ورود هذا الدافع بين الصحفيين فى عينة كل المؤسسات الصحفية - الذين شملهم البحث -

* للتأكد من صدق بعض المعلومات و البيانات الواردة فى تقرير اخبارى أو موضوع صحفى و مدى صحتها بنسبة ٢٧,٢ ٪ .

* الرغبة فى الثقافة العامة ٩,٩ ٪ .

* الرغبة فى تفسير بعض الاخبار (اى تقديم معالجة اخبارية متعمقة) ٨,٨ ٪ .

و على الرغم من ان هذا الدافع كان ينبغى ان يكون اكثر وضوحا بين الصحفيين الذين يعملون فى مؤسسات صحفية تصدر عنها مجلات ، حيث ان التغطية الاخبارية فى المجلات ينبغى ان توجه مزيدا من اهتمامها الى التفسير التعمق فى التغطية الاخبارية ، الا انه يلاحظ ضعف نسبة هذا الدافع لدى صحفيي المجلات خاصة مجلات مؤسسة "روز اليوسف" ، التى لم يكن هذا دافعا لايامن محرريها للتردد على قسم المعلومات.

و من ناحية اخرى يظهر الاهتمام النسبى من جانب محررى و كالة انباء الشرق الاوسط بعملية تفسير الاخبار ، اذ ذكر ١٧,٥ ٪ من الذين يترددون على قسم المعلومات من محرريها - الذين شملتهم عينة البحث - انهم يترددون على قسم المعلومات لتقديم تغطية اخبارية مفسرة للاحداث .

* لاختيار بعض الافكار الجديدة لموضوعات صحفية ٥,٣ ٪ .

* للتسلية و قضاء وقت الفراغ بنسبة ١,٢ ٪ .

(بالتفصيل: جدول رقم "٢٤" ، ملاحق البحث).

٧- ظهر من تحليل نتائج البحث ارتفاع نسبة الذين يترددون على مكتبة مؤسساتهم الصحفية بين افراد عينة البحث اذ بلغت ٥٩,٧ ٪ .

و كانت أعلى نسبة للتردد على المكتبة بين صحفيي مؤسسى الاهرام و دار الهلال ايضا (٨٣,١ ٪) ،
 (٨٢,٥ ٪ على الترتيب) ، كما كانت أعلى نسبة للتردد على قسم المعلومات بهما كما سبق الإشارة .
 و كانت اقل نسبة للتردد على المكتبة بكل من مؤسسة روزاليوسف ٢٥ ٪ و الصحف الحزبية ٢٨ ٪ ، مجلة
 الاذاعة و التلفزيون ٢٨,٦ ٪ (بالتفصيل : جدول رقم " ٢٥ " ، ملاحق البحث) .
 و تتفق هذه النتيجة مع ما سبق الإشارة اليه عند التعرض لمدى تردد الصحفيين الذين شملتهم عينة
 البحث على اقسام المعلومات بمؤسساتهم الصحفية ، و يرجع ذلك للأسباب نفسها السابق الإشارة اليه .
 و كانت اهم اسباب التردد على المكتبة داخل المؤسسة الصحفية كما اردها المبحوثون من افراد عينة
 البحث هي :

* الرغبة فى الاطلاع و القراءة (١٦ تكرار) .

* لأسباب تتعلق بالعمل الصحفى (١٤ تكرار) مثل الاستزادة .

من المعلومات الجديدة فى مجال تخصص الصحفى ، متابعة ما نشرته الصحف المناسنة ، البحث عن
 افكار لموضوعات صحفية جديدة ، التأكد من صدق بعض المعلومات ، التردد ببعض المعلومات التى يحتاجها ،
 استعادة بعض المعلومات حول بعض الاحداث الجارية .

* استعارة ما يحتاجه من كتب غير موجودة فى مكتبته الخاصة (٩ تكرارات)

* لمتابعة الدوريات المحلية و الاجنبية و الاصدارات الجديدة و ملاحقة الجديد فى عالم الكتب (٩

تكرارات) .

* الرغبة فى الثقافة العامة و المعرفة (٧ تكرارات) .

* لارتفاع اسعار الكتب (٣ تكرارات) .

* للرجوع لبعض المراجع الاساسية و دوائر المعارف (تكرار واحد) .

* وقراءة بعض الدراسات القديمة (تكرار واحد ايضا) .

اما اهم اسباب عدم التردد على مكتبات المؤسسات الصحفية فتتمثل فى :-

* عدم وجود مكتبة اصلا فى المؤسسة الصحفية و قد ورد هذا السبب فى اجابات عشرين من

المبحوثين فى مؤسسة روزاليوسف .

و الغريب انها وردت فى اجابة احدى محررى " اخبار اليوم " ، رغم وجود مكتبة فعلا بمؤسسة اخبار اليوم .

* لضيق الوقت (١١ تكرار) .

* لوجود مكتبة خاصة للصحفى اكثر ملاءمة - من وجهة نظره - لاحتياجاته و ظروفه (سبعة

تكرارات) .

* لسوء حال بعض هذه المكتبات و فقرها من حيث الكتب و توافه بعض الكتب المحفوظة بها و عدم

وجود كتب متخصصة فى بعضها ، و عدم تنسيق المكتبة و ترتيبها بصورة مريحة تيسر سبل الاطلاع بها و عدم

ملاءمة مواعيد عملها لظروف الصحفى (٧ تكرارات) .

* لافتقار المكتبة لحدث الاصدارات (٣ تكرارات) .

* لعدم شعور الصحفى بوجود ضرورة ملحة لذلك (تكرار واحد) .

٨- يرى اغلب الصحفيين (٧١,٥ ٪) - الذين شملتهم عينة البحث - ان هناك معايير بصفة يتم على اساسها

تقييم أداء الصحفيين فى مصر ، و ان رأى بعضهم ان هذه المعايير دائمة تطبيق فى كل الاحوال بنسبة

٥٠,٨ ٪ من الذين راوا ان هناك معايير و رأى آخرون ٢٠,٧ ٪ منهم ان هذه المعايير تطبق احيانا و فى

بعض الحالات فقط .

و لم تظهر فروق فى هذه الرؤية بين الصحفيين - الذين شملتهم العينة - باختلاف المؤسسات الصحفية التى يعملون بها كما لم تظهر فروق باختلاف الصحف التى تصدر عن كل مؤسسة ، (بالتفصيل الجداول رقم "٦١" ، ملاحق البحث).

و يرى المبحوثون من الصحفيين المشاركين فى البحث ان هذه المعايير - مرتبة حسب وجهة نظرهم - تتمثل فى :

* السبق الصحفى ٢٩,٤٪.

* كشف الانتاج لكل صحفى ٢٤,٧٪.

* الصلة برئيس التحرير أو أحد مساعديه ١٦,٩٪.

* الثقة السياسية (من جانب السلطة) بهذا الصحفى ٦,٤٪.

و بالنسبة للمقارنات بين المؤسسات الصحفية المختلفة يمكن القول ان السبق الصحفى كان هو المعيار السائد فى معظم المؤسسات الصحفية و الذى يفوق غيره من المعايير فيما عدا بعض الحالات مثل وكالة انباء الشرق الاوسط اذ جاء (كشف الانتاج) فى مقدمة معايير تقييم اداء الصحفى بنسبة ٢٩,١٪ مقابل ٢٠,٩٪ للسبق الصحفى ، الصحف الحزبية ٣٦,٨٪ مقابل ٢١,١٪ للسبق الصحفى ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الاستناد على الصلة برئيس التحرير أو أحد مساعديه كمعيار لتقييم اداء الصحفى خاصة فى بعض المؤسسات كاكثوبر ٤٢,٨٪ ، الصحف الحزبية ٣١,٦٪ ، روزاليوسف ٢٥٪ (بالتفصيل: جدول رقم "٢٦" ، ملاحق البحث).

و يتضح مما سبق استمرار سيطرة الفكر الاعلامى الغربى على تفكير القائمين على امر الصحافة فى مصر و الذى من مظاهره استمرار الاتجاه الخاص باعتبار السبق الصحفى من المعايير الأساسية فى تقييم اداء الصحفى.

كما انه ما زال هناك غلبة للمعايير الذاتية الشخصية - غير الموضوعية - على هذا التقييم حيث ظهرت الصلة برئيس التحرير أو مساعديه كعامل لا يمكن اغفاله أو تجاهله فى تقييم اداء الصحفيين فى مصر. غير انه فى الوقت نفسه يظهر من التحليل ان الاتجاه الخاص بتقييم اداء الصحفيين حسب درجة ولائهم للسلطة أو النظام الحاكم أو الحزب الحاكم اتجاهاً أصبح محدوداً.

٩- جاء فى مقدمة الاساليب الشائعة لتقدير الصحفيين الذين يشتهون كفاءة فى الصحافة المصرية اسلوب صرف مكافآت مالية لهم بنسبة ٢٤,٧٪ و تلاه بنسبة متقاربة اسلوب منحهم العلاوات التشجيعية أو علاوات الامتياز بنسبة ٢٢,٥٪.

و يلاحظ انه فى بعض المؤسسات جاء اسلوب صرف المكافآت المالية فى الترتيب الاول ، فى حين جاء اسلوب منح علاوات تشجيعية أو علاوات امتياز فى هذا الترتيب فى مؤسسات اخرى (بالتفصيل: جدول رقم "٢٧" ، ملاحق البحث).

و كانت الاساليب الأخرى المتبعة لتقدير الصحفيين الذين يشتهون كفاءة من وجهة نظر المبحوثين هى :

* ترشيحهم لمناصب قيادية فى صحفهم أو مؤسساتهم الصحفية ١٦,٥٪.

* اعطاؤهم اولوية فى السفر لمهام صحفية فى الخارج ١٣,١٪.

* اعطاؤهم اولوية فى السفر لمهام علمية أو تدريبية ٨,٤٪.

* تقديرهم ادبياً و معنوياً بمنحهم جوائز تقديرية و تكريمهم ٧,٣٪.

و ذكر بعض المبحوثين بنسبة ٤,٣٪ انه لا يوجد تقدير اصلاً لمن يشتهون كفاءة بل ان البعض قال ان الكفاء و المجتهدين تتم محاربته فى محاولة للقضاء عليه و دفعه للاحساس بالاحباط و اليأس.

و أشار البعض إلى أن عملية التقدير تتم في كثير من الحالات على أساس شخصي و مزاجي لا علاقه له بكم العمل أو كیفه و تتحكم فیها أهواء المسئولين عن التحرير.

١٠- ظهر من تحليل نتائج البحث تارجح المبحوثين في رؤيتهم للأسلوب الذي يتم به تقدير العلاوات التشجيعية و المكافآت داخل المؤسسات الصحفية بين من رأوا أن هذه العملية تتم عن طريق معايير موضوعية معروفا سلفا لهم بنسبة ٣٢,١% و بين من رأوا أن هذه العملية تتم بأساليب غير موضوعية و تخضع كلية لمزاج رئيس التحرير أو رؤساء الأقسام بنسبة ٣٠,٥%.

و ان كان مايرجح الاتجاه الثاني الخاص بخضوع عملية تقدير العلاوات و المكافآت لعوامل غير موضوعية ما جاء في اجابات عدد آخر من المبحوثين الذين رأوا أن هذه العملية تتم بناء على العلاقات الشخصية بنسبة ٢٠,٧% أى أن الأساليب غير الموضوعية شكلت ما يزيد عن ٥٠% من اجمالي اجابات المبحوثين.

و جاءت "الأقدمية" كأسلوب لتقدير العلاوات و المكافآت بنسبة محدودة ٨,٤% ، و هذا أمر طبيعي نظرا لطبيعة العمل الصحفي الذي يتميز بالابتكار و الابداع و التي لا ترتبط بالضرورة بالأقدمية. (بالتفصيل : جدول رقم "٢٨" ، ملاحق البحث).

١١- اتضح من استقراء نتائج البحث ان هناك احساسا عاما لدى الصحفيين في مصر بعدم العدالة و الانصاف في تقييم ادائهم في حالات كثيرة ، و ان العوامل الذاتية و الأهواء الشخصية تتحكم في معظم الاحيان في الحكم على مستوى ادائهم و تقديرهم.

و اقترح هؤلاء بعض الأساليب التي يعتقدون أنها الأفضل لتحقيق العدالة و الموضوعية في تقييم ادائهم و هي (مرتبة حسب وجهة نظرهم) -

* وضع معايير للتقييم معلنة و معروفة سلفا (٥٥ تكرارا) و كانت اهم المعايير المقترحة -

- تميز الموضوعات .

- العلاقات القوية بالمصادر.

- ثقة المصادر و القراء فيما تنشره الصحيفة في مجال تخصص الصحفي.

- الأمانة في العمل.

- الانضباط و الانتظام في العمل.

- الأداء الجيد و المتميز.

- القدرات الخاصة للصحفي.

- الكفاءة الصحفية و المهنية.

- نوعية العمل الذي يقدمه الصحفي و حجمه.

- الخلق الكريم.

- تطبيق فلسفة الثواب و العقاب بجدية و صرامة.

- التزام شرف المهنة.

- انجاز المهام الصحفية بمهارة.

- الالتزام و الجدية.

- الاخلاص المهني.

* كشف الانتاج و تقييمه بناء على نوعية المادة الصحفية المقدمة (٤٦ تكرارا).

* الجمع بين كشف الانتاج و السبق الصحفى (١٨ تكرارا) و ذلك حتى يتم التقييم الموضوعى للجهود المبذولة فى العمل بصرف النظر عن خفة الدم او الانتماء الفكرى او السياسى أو العلاقات المشوبة مع المسؤولين .

* السبق الصحفى (١٧ تكرارا) .

* بعض الاقتراحات لتحسين اوضاع الصحافة عموما (١١ تكرارا) و اهمها:-

- تدعيم دور نقابة الصحفيين .
- المساواة فى معاملة الصحف .
- ادارة الصحف بطريقة القطاع الخاص .
- أن يكون هناك مجلس تحرير منتخب من محررى الصحيفة .
- مزيدا من حرية الصحافة .
- انهاء سيطرة رئيس التحرير .
- حرية اصدار الصحف بلا قيد او شرط .
- انتخاب مجالس الادارات و الجمعيات العمومية بالكامل و الغاء فكرة التعيين .
- وجود عقد عمل جماعى من كل الصحفيين مع مراعات تمييز البعض .
- ابعاد شلة المنافقين الفاشلين عن الرؤساء .

* تقييم الانتاج بواسطة لجنة محايدة (٨ تكرارات) و اقترح البعض بعض الاجراءات لتنظيم عملها

منها:

- أن تكون من مستشارى المؤسسة الصحفية بالمعاش .
- أن يتميز اصحابها بعدم الانحياز .
- أن يحل محلها قسم متخصص فى الصحيفة يتابع مستوى الأداء و السرعة و كيفية تناول الأحداث و نوعية الأخبار و الموضوعات المقدمة .

* تقييم الانتاج من خلال القيادات الصحفية (٦ تكرارات) و اشترط البعض لذلك بعض الضمانات

منها:

- اشتراك أكثر من مسئول فى تقييم الأداء و ربط كم الانتاج بجودته .
- أن تكون هذه القيادات ذات كفاءة تتميز بنظرة موضوعية فى تقييمها للعمل كما و كيفا .
- أن يتولى رئاسة الاقسام من هم معروف عنهم الموضوعية و الحياد بصرف النظر عن

أقدميتهم .

- أن يتولى ادارة التحرير صحفيون يفترض فيهم الثقة و الضمير قبل الكفاءة و الأقدمية .
- اشراف صحفيين موهوبين على العمل الصحفى لتقييمه موضوعيا .
- * أن تكون عملية التقييم مستمرة و المتابعة دائمة (٤ تكرارات) و رأى البعض أن يتم ذلك من خلال متابعة ما يتفق عليه فى مجلس التحرير و طالب آخرون بأن يتم متابعة نشاط كل محرر او كاتب .

* تقييم الانتاج من خلال مجالس التحرير (٣ تكرارات) .

* اعطاء الفرصة للكفاءات الحقيقية (٣ تكرارات) .

* المساواة فى فرض النشر و عدالة توزيع مصادر الأخبار و توفير ظروف تشجع الجميع على العمل (٣

تكرارات) .

• تكرار واحد لكل من -

- البعد عن الامواء الشخصية في التقييم .
- وضع الصحفي في مكانه المناسب حسب دراسته و موهبته وعقلانه .
- الاحتكاك المباشر بين الرئيس و المرؤوس .

الفصل الثالث

الصحفيون المصريون وعلاقات العمل

يناقش هذا الفصل فى أربعة مباحث شبكة علاقات الصحفى المصرى اثناء ممارسته لمهنة الصحافة حيث يتناول المبحث الأول علاقات الصحفى المصرى بمصادره و كيف يتصل بهذه المصادر و الوسائل الأكثر شيوعا فى ذلك و علاقته بهذه المصادر و حدودها و مداها و محظوراتها و تصور الصحفيين فى مصر للصورة المثلى التى ينبغى أن تكون عليها هذه العلاقة .

و يعرض المبحث الثانى لعلاقات الصحفى بزملائه وملاحظ هذه العلاقة و علاقاته برؤسائه و الطابع العام لها .

اما المبحث الثالث فيتناول علاقة الصحفى المصرى بتنظيمه النقابى ممثلا فى نقابة الصحفيين ، و مدى تفرده على النقابة و مشاركته فى انشطتها المختلفة و حجم استفادته من خدماتها المتعددة و مدى مشاركته بشكل ايجابى فى العمل النقابى و يطرح آراء الصحفيين حول فاعلية النقابة بوضعها الراهن و معوقات ذلك .

و يتناول المبحث الرابع و الأخير علاقة الصحفى المصرى بقرائه و تصوره عن من هم قرائه و وسائله للتعرف عليهم و كيف يمكن تحديد قائمة اهتمامات القراء ، و فلسفته فى التعامل معهم و تقديم المادة الصحفية لهم ، و مدى اهتمامه بردود افعال القراء ازاء ما يقدم من مادة صحفية .

نقصد بالمصادر هنا مصادر الصحفي أى المنابع التى يحصل من خلالها الصحفي على مادته (أخبار ، معلومات ، حقائق ، أفكار ، آراء ووجهات نظر ..) ومصادر الصحفي بعضها بشرى أى الشخصيات المختلفة (رسميون ، متخصصون ، مواطنون عاديون ، فنانون ، رياضيون ، دبلوماسيون .. الخ) فى الوزارات و المؤسسات و الشركات و الهيئات و القطاعات و الجهات المختلفة ، و بعضها مكتبى مثل الوثائق و التقارير و النشرات و البيانات و الوثائق المسموعة و المسموعة المرئية .

و ما يعنينا هنا هو علاقة الصحفي بمصادره المباشرة و التى ينبغى ان يدعمها على أساس من الاحترام المتبادل حتى تعينه فى الحصول على مادته الصحفية كاملة و شاملة و دقيقة .

و من استعراض نتائج البحث فى هذا الصدد اتضح ما يلى :
أولاً : ان أكثر نوعيات المصادر التى تعتمد عليها النسبة الأكبر من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - هى المتخصصون اذ جاء الاعتماد عليها فى الترتيب الأول بنسبة ٢١,٧ ٪ .

و كانت أكثر المؤسسات اعتماداً على المتخصصين - بالقياس لاعتمادها على النوعيات الأخرى من المصادر - هى مؤسسة "دار الهلال" بنسبة ٣٠,٢ ٪ و هذه النتيجة طبيعية تتسق مع طبيعة هذه المؤسسة التى تصدر العديد من الصحف المتخصصة (مثل مجلة الهلال الثقافية ، طبيبك الخاص ، مجلات الأطفال ، مجلة حواء النسائية ..) و التى يغلب اعتمادها بالطبع على المتخصصين .

و كانت أقل هذه المؤسسات اعتماداً على المتخصصين هى مجلة الإذاعة و التلفزيون (١٧,٤ ٪ من اجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها التى شملتهم العينة) رغم انها تعتبر مجلة متخصصة عامة ، و هذا بالطبع يرجع الى اهتمامها بتغطية الاهتمامات المختلفة و عدم اقتصرها فقط على شؤون الإذاعة و التلفزيون .

و تلى ذلك المسؤولون اذ شكلوا - و بنسبه متقاربة مع المتخصصين - ٢٠,٨ ٪ من اجمالى المصادر التى اعتمد عليها الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث .

و كانت أكثر المؤسسات الصحفية اعتماداً عليهم - بالقياس لاجمالى مصادرها المختلفة - "أخبار اليوم" بنسبة ٢١,٩ ٪ .

و من النتائج التى تستحق وقفة هو ارتفاع نسبة اعتماد الصحف الحزبية على المسؤولين بين مصادرها المختلفة اذ بلغت نسبة ذلك ٢١,٤ ٪ .

و جاء فى الترتيب الثالث للمصادر التى يعتمد عليها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بشكل أكبر فى عملهم الصحفي الوثائق و الإحصائيات و البيانات - و هى مصدر غير مباشر - بنسبة ١٩,٣ ٪ .

و ذلك فى الترتيب الثالث للمصادر التى يعتمد عليها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بشكل اكبر فى عملهم الصحفى الوثائق و الاحصائيات و البيانات - و هى مصدر غير مباشر - بنسبة ٢٧,٩ ٪ - من إجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها و هذا أيضا يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسة - كما سبق و أشرنا - و جاءت التقارير و محاضر الاجتماعات و أوراق المؤتمرات و الندوات فى الترتيب التالى بنسبة ١٦,٨ ٪ بالنسبة للصحفيين الذين طبق عليهم البحث ككل .

و تقاربت كل المؤسسات - عدا وكالة أنباء الشرق الأوسط - فى هذا المجال ، فى حين تفوقت الوكالة فى اعتمادها على هذه النوعية من المصادر بنسبة ٢٠,٧ ٪ - بالقياس لإجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها .

و من الأمور الجديدة بالملاحظة أن الاعتماد على المواطنين العاديين كمصادر للمادة الصحفية جاء فى ترتيب متأخر و بنسبة أقل نسبيا من غيرهم من المصادر إذ بلغ ١٥,٩ ٪ ، بالرغم مما يطرح حول الحق فى الاتصال و المشاركة فى الاتصال كاتجاه عام مطروح فى العالم .

و يلاحظ أن مؤسسة "روز اليوسف" كانت أكثر المؤسسات الصحفية التى يعتمد محرروها على المواطنين العاديين كمصدر لمادتهم الصحفية بنسبة ٢٠,٤ ٪ فى حين لم يذكر أيا من محررى "دار الهلال" - الذين شملتهم عينة البحث - أنه يعتمد على المواطنين كمصادر لمادتهم الصحفية على الإطلاق .

و ذكر بعض الصحفيين أنهم يعتمدون على نوعيات أخرى من المصادر بنسب محدودة مثل وكالات الأنباء ، الإذاعة ، الكتب ، القراءات المختلفة ، المجلات الأجنبية ، الأرشيف الصحفى . (بالتفصيل : جدول رقم "٤٥" ، ملحق البحث) .

ثانياً : كانت الوسيلة الغالبة التى يستخدمها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - فى الاتصال بمصادرهم المقابلة فى مكاتب هذه المصادر بنسبة ٢٨,٩ ٪ .

و تلى ذلك الاتصال بهم تليفونيا بنسبة ٢٥,٧ ٪ و هى نسبة مرتفعة إلى حد كبير ، خلاصة و أن إمكانيات الحوار مع هذه المصادر فى التليفون تقل إلى حد كبير عما لو تم اللقاء أو الحوار مباشرة و قد يصلح الاتصال التليفونى فى الحالات الطارئة أو العاجلة و للحصول على رؤوس بعض الأخبار أو استكمال بعض البيانات أو المعلومات ، و لكنه لا يصلح بمفرده كوسيلة للحصول على المعلومات و الحقائق و الآراء الضرورية كمادة صحفية مستكملة و مفسرة .

و يلاحظ تقارب نسبة الاعتماد على الاتصال التليفونى كوسيلة للاتصال بالمصادر فى معظم المؤسسات الصحفية إذ تتراوح بين ٢٥ ٪ ، ٢٨ ٪ و إن انخفضت هذه النسبة - إلى حد ما - بالنسبة لمحررى مؤسسة "روز اليوسف" - الذين طبق عليهم البحث - لتصل إلى ٢٠,٩ ٪ فقط .

و من تحليل نتائج البحث يظهر الارتفاع النسبي لفئة حضور المصدر لمقر الصحيفة كوسيلة من وسائل الاتصال بالمصادر و الحصول على المعلومات أو أية مادة صحفية منه اذ تبلغ ١٢,٢٪.

و ترتفع نسبة هذه الوسيلة في مؤسسة "روز اليوسف" حيث تبلغ ١٩,٤٪ و هذا يعكس الى حد ما سيادة روح المودة و الصداقة بين محرري روز اليوسف و مصادرهم بالقياس لغيرهم من المؤسسات الصحفية ، و يتأكد هذا بصيغة خاصة لمحرري "صباح الخير".

و مما يؤكد ذلك أيضا ارتفاع نسبة اتجاه محرري هذه المؤسسة الى مقابلة مصادرهم في منازل هذه المصادر اذ تبلغ ١٣,٤٪ و تشكل فئة "الالتقاء في مكان عام" (نادى - فندق - كافيتريا .. الخ) كوسيلة للاتصال بالمصادر نسبة ١٠,٢٪ من اجمالي الوسائل التي يعتمد عليها الصحفيون الذين طبق عليهم البحث.

و من الظواهر الايجابية التي تعكسها نتائج هذا البحث هيوط نسبة الاعتماد في الحصول على العادة الصحفية على الاتصال بالمسؤولين عن ادارات العلاقات العامة بالجهات المختلفة اذ تبلغ ٨٪ فقط ، خاصة و انه من الشائع غلبة الطابع الرسمي و عرض جانب واحد من الحقيقة على المادة قدمها اجهزة العلاقات العامة في حالات كثيرة.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الاعتماد على هذه الوسيلة بين محرري مجلة "اكتوبر" لتصل الى ١١,١٪ ، و في الوقت نفسه لم يعتمد ايا من محرري "دار الهلال" على هذه الوسيلة اطلاقا في الاتصال بمصادرهم و الحصول على مادتهم الصحفية . (بالتفصيل : جدول رقم "٤٦" ، ملاحق البحث).

ثالثا: كانت الصورة المثلى لما ينبغي أن تكون عليها العلاقة بين الصحفي و المصدر - من وجهة نظر الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث - هي الاحترام المتبادل (مائة تكرار) و ذلك بنسبة ٢٩,٥٪ من اجمالي الصور المقترحة.

و كانت الصور الأخرى المطروحة - مرتبة حسب و جهة نظرهم - هي :

١- الثقة المتبادلة ، و تقدير كل منهما لدور الآخر و حدوده دون التورط في مصالح شخصية لأيا منهما (٦٦ تكرار) بنسبة ١٩,٥٪.

٢- الصداقة المشتركة و التعاون المتبادل (٤٦ تكرار) بنسبة ١٣,٦٪.

٣- الندية (١٧ تكرار) بنسبة ٥٪.

٤- الأمانة في الاحتفاظ بالمعلومات أو نشرها و احترام رغبة المصدر في عدم النشر أحيانا و عدم نشر إلا ما يصريح به المصدر نفسه (١٦ تكرار) بنسبة ٤,٧٪.

٥- المودة و المحبة (١٠ تكرارات) .

٦- تسعة تكرارات لكل من -

* الالتزام.

* الصدق.

- ٧ - الحرص المشترك على مصلحة القراء و المصلحة العامة و خدمة الوطن (سبعة تكرارات) .
- ٨ - ستة تكرارات لكل من :
 - * الصراحة .
 - * علاقة عمل فقط .
 - * احتفاظ الصحفي بكرامة الى أبعد الحدود بحيث لا تكون هناك صداقة بين الطرفين .
 - * علاقة شخصية و اجتماعية تتعدى حدود العمل الصحفي .
- ٩ - حماية الصحفي لمصدره و المحافظة على سرية المصدر اذا اقتضت الظروف (خمسة تكرارات) .
- ١٠ - اربعة تكرارات لكل من :
 - * احترام كلامه الكافة الضوابط المهنية و الحفاظ على استقلالية الصحفي عن ضغوط المصدر و صيانة التقاليد المهنية .
 - * الاتصال الشخصي المباشر .
- ١١ - ثلاثة تكرارات لكل من :
 - * علاقة احترام و قليل من الود و الصداقة .
 - * عدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة .
- ١٢ - تكراران لكل من :
 - * صداقة خارج نطاق العمل .
 - * احترام حق الصحفي فى الحصول على المعلومات .
 - * علاقة يحكمها الضمير .
 - * الدقة من جانب كل منهما .
 - * علاقة طيبة مبنية على الحب و الاخلاص .
- ١٣ - تكرار واحد لكل من :
 - * مصلحة العمل .
 - * المجاملة المتبادلة فى المناسبات .
 - * شرف الكلمة .
 - * علاقة انفتاح فكرى .
 - * تعفف الصحفي عن ملاحقة المصدر للحصول على الاخبار .
 - * تقدير مشترك لمسئولية العمل الصحفي .

و يلاحظ بشكل عام محدودية إهتمام الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فى علاقتهم بمصادرهم بمبادئ أخلاقيات المهنة مثل سرية المصدر ، احترام الضوابط المهنية ، احترام رغبة المصدر فى عدم النشر و عدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة ، و ذلك فى مقابل نظرتهم إلى هذه العلاقة كإى علاقة إنسانية أخرى ، و ليست علاقة لها خصوصية معينة .

رابعا: ظهر من البحث ان الاتجاه العام لدى نسبة كبيرة من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث (٤٦,٣%) هو الرضا لقيام المصدر بالاطلاع على الموضوع أو الخبر قبل نشره ، و هذا إتجاه طيب منهم يعكس إيمان هؤلاء الصحفيين بأن هذا الاجراء قد يهده حرية الصحافة .

المبحث الأول

علاقات الصحفي في مصر بمصادر مادته الصحفية

و ان كانت نسبة من الصحفيين (٢٦,٢%) قد رأت انه من حق المصدر في بعض الاحيان الاطلاع على المادة الصحفية قبل نشرها .

اما الذين راوا ان هذا حق دائم للمصدر فكانت نسبتهم ٢٢,٨% و يلاحظ ان هذه النسبة جاءت مرتفعة للغاية بين محرري "دار التحرير" اذ بلغت ٦٥% من اجمالي اجابات صحفيي دار التحرير - الذين شملتهم عينة البحث - في حين لم تتجاوز بين محرري مؤسسة "اخبار اليوم" مثلا ١٣% وفي "دار الهلال" ٧,٥% و هكذا. (بالتفصيل: جدول رقم ٤٧" ، ملاحق البحث).

المبحث الثاني

علاقات الصحفي بزملائه

ذكرت نسبة كبيرة من الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث أن الملامح العامة للعلاقة بينهم وبين زملائهم تسودها روح التعاون والصدقة وذلك بنسبة ٧٠,٥%.

وبتحليل النتائج ظهر سيطرة هذه الملامح بشكل أوضح في الصحف الحزبية بنسبة ٩٣,١% وفي وكالة انباء الشرق الاوسط بنسبة ٨٠,٧% و"روز اليوسف" بنسبة ٧٦,٣%.

و تنخفض هذه النسبة - الى حد ما - بالنسبة لمحبرى "اخبار اليوم" لتصبح ٦٥,٣% وبالنسبة لمحبرى "دار التحرير" لتصبح ٦٤,١%.

أما روح التنافس فظهرت بنسبة ٨,٩% ، وكان هذا التنافس أوضح بين محبرى "دار الهلال" بنسبة ١٤,١% ومحبرى "دار التحرير" ١١,١% ولم تظهر هذه الروح - على الاطلاق - بين محبرى الصحف الحزبية الذين طبق عليهم البحث ، وظهرت بنسبة محدودة بين محبرى "روز اليوسف" اذ بلغت ٢,٦%.

و اشار بعضهم الى سيطرة روح الحذر على علاقاتهم بزملائه ، وان لم تتجاوز نسبة ذلك ٥,٢% . ومن الأمور المثيرة للتساؤل ارتفاع هذه الظاهرة - الى حد ما - بين محبرى "روز اليوسف" لتصل الى ٢١,٨% ، في حين انها كانت تتراوح بين محبرى المؤسسات الأخرى ١,٥% و ٩%.

و لم تظهر هذه الروح اطلاقا بين محبرى كل من الصحف الحزبية و مجلة "اكتوبر" و مجلة "الاذاعة و التليفزيون" - الذين طبق عليهم البحث .

و ظهرت من نتائج البحث كذلك ان الملامح العامة للعلاقات بين بعض الصحفيين و زملائهم مزجت بين روح التعاون و الصداقة و روح التنافس و الحذر وذلك بنسبة ١٤,٩% - من اجمالى الصحفيين الذين طبق عليهم هذا البحث - و ظهر ذلك بشكل اكبر بين محبرى "دار التحرير" ٢٢,٢% و محبرى "الأهرام" بنسبة ١٩,٧% (بالتفصيل: جدول رقم "٤٨" ، ملاحق البحث).

أما بالنسبة للطابع العام للعلاقة بين الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - و رؤسائهم فيغلب عليها التفاهم و المودة بنسبة ٥٤,٣% و ظهر ذلك بشكل أوضح في مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ، و صحيفة "اخبار اليوم" و "وكالة انباء الشرق الأوسط" بنسب ٦٢,٥% ، ٦٢,١% ، ٦١,٣% على الترتيب و تقل نسبة ذلك فى علاقة محبرى الصحف الحزبية برؤسائهم لتصل الى ٤٢% و "دار التحرير" لتصبح ٤٧,٨%.

و ذكر ٢٦,٦% من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث أن الطابع ان العام لعلاقتهم برؤسائهم هو طابع الندبة و التعاون ، و ظهر ذلك واضحا فى الصحف الحزبية (٣٥,٥%) ، و صحيفة "دار الهلال" (٣٤,١%) و صحيفة "روز اليوسف" (٣٢,٣%) .

و ظهر بشكل أقل فى صحف دار التحرير إذ لم يزد عن ٢٢,٥ ٪ .

و اقتضح من نتائج البحث أن ٨,٣ ٪ من الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - يسيطر على علاقتهم برؤسائهم الاحساس بالخوف و الحذر و هى نسبة و ان كانت ليست كبيرة إلا إنها لها دلالتها التى ينتبى الانتباه إليها و البحث عن اسبابها .

و ظهر هذا واضحا فى الصحف الحزبية (٢٢,٥ ٪) و صحف الامرام (١٦,٧ ٪) و لم يظهر اطلاقا بين اجابات المبحوثين من مجلتى "الاذاعة و التليفزيون" ، "اكتوبر" .

و اشار بعض المبحوثين - بنسب محدودة - إلى أن الطابع العام لعلاقتهم برؤسائهم هو التصادم و البعض قال المودة مع الحذر أو الندية ، و ذكر آخرون إنها علاقة عمل يسودها الإحترام و اشار احد المبحوثين أنه معتكف و يتجنب الجميع و لا يتفاهم معهم . (بالتفصيل جدول رقم "٤٩" ، ملاحق البحث) .

المبحث الثالث

علاقة الصحفي بتنظيمه النقابي

تهدف التنظيمات المهنية كالنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية فى مجال الصحافة الى تمثيل المهنة لدى السلطات العامة و أمام الغير ، و التحدث باسمها فى كل ما يتعلق بترقية المهنة أو تطويرها أو الدفاع عن مصالحها .

و نقابة الصحفيين فى مصر أنشئت منذ سنة ١٩٤١ لتنظيم شئون مهنة الصحافة و عدل قانونها سنة ١٩٥٥ ليقتصر عضويتها على المحررين و حدهم دون اصحاب الصحف كما قصر حق الاشتغال بمهنة الصحافة على اعضاء النقابة ، كما صدر لها قانون جديد سنة ١٩٧٠ يعدل اهدافها لتصبح اكثر تمشيا مع مقتضيات مرحلة التحول الاشتراكى - كما قيل وقتها .

و نصت أحد مواد على انه لا يجوز عزل الصحفيين او نقلهم الى اعمال غير صحفية أو تنزيل مستوياتهم او منعهم من مباشرة عملهم بآية صورة و لا توقيع أى جزاء عليهم الا فى حدود قانون نقابتهم ، و يقتضى هذا عدم التدخل فى شئون الصحفيين من خارجهم ووضع لوائح تحدد العلاقات فيما بينهم داخل مؤسساتهم .

كما نص هذا القانون على حماية حرية الصحافة و الدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة أو حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ، و لا يجوز استجوابه أو التحقيق معه الا بمعرفة اعضاء النيابة العامة و بحضور النقيب أو رئيس النقابة الفرعية .

من هنا تظهر أهمية البحث عن العلاقة بين الصحفيين و نقابتهم و مدى تجاوزهم معها و الى أى مدى يشعرون بأنها تدافع فعلا عن مصالحهم و تحمى مهنة الصحافة من أى تدخل خارجى و تحرس حرية الصحافة .

و قد كشفت نتائج البحث - فى هذا المجال - عن المؤشرات التالية :
اولا : يتردد ما يزيد عن ثلاثة ارباع الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - على نقابة الصحفيين و ان لم يظهر أن هذا التردد بصفة دائمة فى كل الاحيان ، اذ يتردد على النقابة بشكل دائم ٤١,٣% من الصحفيين المبحوثين ، و يتردد عليها بشكل غير دائم (احيانا) ٣٧,١% منهم .

اما الذين لا يذهبون اليها اطلاقا أو يترددون عليها بشكل نادر فكانت نسبتهم ١٩,٣% من الصحفيين المبحوثين ، و ان كان الذين لا يترددون عليها مطلقا لا تتجاوز نسبتهم ٣,٦% منهم .

و من استعراض النتائج التفصيلية للجداول الفرعية لجدول رقم "٥٠" ، (ملاحق البحث) يظهر لنا أن الصحفيين الرجال - فى معظم الاحوال - أكثر ترددا على نقابة الصحفيين - بشكل دائم أو متقطع - من الصحفيات النساء .

و إن هناك - و من سم يظهر هذا دائما - فروقا ذات دلالة - بين مدى تردد الصحفيين الذين ينتمون لصحف مختلفة داخل مؤسسة صحفية واحدة ، إلا إنها يمكن القول - بشكل عام - أن الصحفيين الذين يعملون في صحف يومية أكثر ترددا على النقابة من غيرهم من الذين يعملون بصحف غير يومية - أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية - .

ثانياً: ظهر تعدد الدوافع و الأغراض التي يتردد من أجلها الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث - على نقاباتهم ، و أن كان من الأول الطيبة أن الدافع البارز في هذا المجال و الذي يأتي في الترتيب الأول بين غيره من الدوافع هو للاشتراك في بعض الندوات و اللقاءات و العروض الفنية التي تقيمها النقابة بنسبة ٣٢,٦% و كان هذا أكثر وضوحاً بينة عينة محرري مؤسسة روز اليوسف و الصحف الحزبية الصحفي الحزبية .

و تعمل على تطويره من أجل ربط الصحفيين بنقاباتهم بشكل أكبر و أوثق .

و تلى ذلك في الترتيب الثاني للدوافع التردد لمقابلة الزملاء ، أو بعض المصادر بنسبة ٢٢,٥% و تردد هذا بشكل أكبر نسبياً بين عينة محرري الصحف الحزبية ٢٧,٥% و عينة صحفيي "دار الهلال" بنسبة ٢٦,٩% تم جاء التردد لشراء بعض المستلزمات من الجمعية الاستهلاكية بنسبة ١٦,٤% و ظهر بشكل أوضح بين عينة الصحفيين في مجلة "الاذاعة و التلفزيون" ٣٨,٥% و مجلة "أكتوبر" ٢٧% .

و هبطت نسبته في كل عينة من مؤسسة "روز اليوسف" ٩,١% و الصحف الحزبية ١٠% .

و من الأمور التي تحتاج إلى وفاة الصعف النسبي لحجم المترددين على النقابة لمناقشة بعض مشكلات المهنة العامة و الخاصة و محاولة إيجاد حلول لها إذا ترددت بين أفراد العينة كدافع بنسبة ١٦,٣% ، و كانت أوضح بين عينة محرري "الأهرام" ٢٠% .

أما الذين يترددون لقضاء بعض الوقت و التسلية فبلغت نسبتهم ٤,٦% و كانت أوضح بالنسبة لعينة محرري "دار التحرير" إذ ترددت بينهم بنسبة ٩,٢% .

أما الذين يترددون لتناول الطعام فبلغت نسبتهم ٤,٤% و يلاحظ ارتفاع نسبتهم في كل من مجلة "أكتوبر" ١٨% ، مجلة الاذاعة و التلفزيون" ١٥,٤% .

و من بين الأسباب التي ذكرها الذين يترددون نادراً هي إنهم يترددون في فترة الانتحابات فقط ، و ذكر البعض أنه يتردد حضور اللقاء الأسبوعي الذي تنظمه جمعية الكاريكاتير المصرية في النقابة (بالفدسيل) جدول رقم "٥١" ، ملاحق البحث) .

ثالثاً: كان السبب الرئيسي الذي طرحه الصحفيون الذين لا يترددون على النقابة من بين الذين طفق عليهم البحث - لعدم ترددهم هو ضيق الوقت و كثرة الأعباء و المشاغل العملية و الأسرية و أن عملهم يستغرق كل وقتهم و ذلك بنسبة ٤٠,٤% .

أما الاسباب الأخرى فجاءت مرتبة - من وجهة نظرهم - على النحو التالى:

١- عدم دفاع النقابة عن مصالح الصحفيين و دورها السلبي و عدم فاعليتها بالقدر الكافى (٨ تكرارات بنسبة ١٤٪)

٢- عدم وجود دافع لذلك (٦ تكرارات بنسبة ١٠,٥٪)

٣- ان مستوى النقابة لا يليق بالصحفيين و انها تعاني من الفوضى وعدم النظام بالإضافة الى ضيق المكان (٥ تكرارات بنسبة ٨,٨٪)

٤- تكراران لكل من الاسباب التالية:

- * افتقارها الى الخدمات الملائمة .
- * انها لا تبذل جهدا فى خلق علاقة بينها وبين اعضائها .
- * ان هناك انحسارا فى العمل النقابى عموما .
- * انها لا تقدم أنشطة كافية او تنظم ندوات هادفة تجذب الى التردد عليها .
- * عدم حاجة الصحفي الى سلع غذائية من الجمعية الاستهلاكية .
- * ندرة المناسبات التى تشجع على المشاركة .
- * الشعور بالغربة .
- * انها لا تقدم شئ مفيد للصحفيين .
- * بدون ذكر الاسباب .

رابعا: ظهر من نتائج البحث ضعف الاتجاه الخاص بالمشاركة بصورة إيجابية فى النشاطات المختلفة للنقابة من خلال لجانها المتنوعة إذ لم تتجاوز نسبة الذين يمارسون نشاطا محددا من خلال لجان النقابة ١٨,٦٪ من إجمالى الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - .

و تفوق فى هذا المجال المحررين الذين طبق عليهم البحث من عينة و كالة أنباء الشرق الأوسط ٢٩,٧٪ ، الصحف الحزبية ٢٨٪ ، مؤسسة روز اليوسف ٢١,٤٪ و لم تظهر أية مشاركة لمحررى مجلة الاذاعة و التليفزيون (بالتفصيل: جدول رقم "٥٢" ، ملاحق البحث) .

و كان ترتيب هذه اللجان من حيث إقبال الاعضاء على المشاركة فى نشاطاتها:

١- لجنة الحريات ٢٨ تكرارا بنسبة ٣٦,٨٪ و كان نشاط هذه اللجنة - كما طرحه الاعضاء المشاركون فى نشاطها - هو:

الدفاع عن الحريات العامة و حقوق الانسان و حرية الصحافة و قضايا التعبير عن الراى و حقوق الصحفيين و مناقشة مشاكلهم و الدفاع عن الصحفيين المهتمين و المعرضين للقمع من جانب وسائلهم و يعانون من اضطهاد السلطة .

٢- لجنة النشاط ١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٦٪ و يتمثل نشاطها - من وجهة نظر الاعضاء فيها - فى . القيام بنشاط اجتماعى و ثقافى و ترفيهى و غيره من الأنشطة التى يحتاجها الاعضاء و تنظيم رحلات للدخل و الخارج و الترتيب للمصايف .

٣- لجنة الشؤون العربية و الخارجية (١١ تكرارا بنسبة ١٤,٣%) و يرى اعضاؤها ان نشاطها يتمثل فى الحوار حول الشؤون العربية و مناقشة القضايا الدولية من خلال تنظيم ندوات متخصصة و لقاءات مع المسؤولين السياسيين.

٤- اللجنة الثقافية (٩ تكرارات بنسبة ١١,٧%) و يقوم نشاطها على الاعداد و المشاركة فى الندوات و المؤتمرات حول القضايا الجارية و تنظيم ندوات ثقافية و شعرية و تحقيق التوعية الثقافية.

٥- لجنة الخدمات الاجتماعية (ستة تكرارات بنسبة ٧,٨%) و تسعى لبحث مشاكل الزملاء و محاولة ايجاد حلول لها و تادية خدمات مختلفة لهم.

٦- لجنة الاسكان (خمسة تكرارات بنسبة ٦,٤%) و عليها توفير مساكن للزملاء الصحفيين و توزيع الشقق عليهم.

٧- رابطة النقاد الرياضيين (٣ تكرارات) و هدفها الارتقاء بمستوى النقد الرياضى و دعم الصحافة الرياضية.

٨- تكرار واحد لكل من اللجان التالية :

* لجنة الاعلام و الاتصال ، و يتمثل نشاطها فى اصدار مجلة (الصحفيون).

* شعبة المحررين الاقتصاديين (ما زالت تحت التأسيس).

* نادى الادباء الصحفيين (عقد الندوات و اللقاءات الفكرية و الادبية).

خامسا : اكدت نتائج البحث حرص الاغلبية العظمى من الصحفيين على المشاركة بالادلاء باصواتهم فى انتخابات مجلس النقابة ، اذ شارك ٨١,٧% - من الصحفيين الذين ضمتهم عينة البحث - فى آخر انتخابات لمجلس النقابة اجريت فى مارس سنة ١٩٩١ .

و تفوقت مؤسسة "روز اليوسف" من حيث نسبة اقبال محرريها على ذلك بنسبة ٩٢,٨% - ممن سملتهم عينة البحث - .

و كانت اضعف المؤسسات من حيث حجم مشاركة محرريها - الذين طلق عليهم البحث - فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات الاخيرة للنقابة هى مجلة "الاذاعة و التلفزيون" بنسبة ٧١,٤%.

و كانت الاسباب التى دفعت المبحوثين إلى المشاركة فى انتخابات مجلس النقابة - مرتبة حسب و جهة نظرهم - هى -

١- ممارسة حقوقهم الانتخابية التى كفلها لهم الدستور و إيمانهم بقيمة اصواتهم و نادبة واجهم فى هذا المحال (٢٦ تكرارا بنسبة ٢٧,٧%).

٢- لاختيار النقيب و من يمثلهم فى مجلس النقابة ممن يستطيعون التعبير عن قضايا الصحافة و خدمة زملائهم بحيث يخدم المجلس المهنة حقا و يمثل الصحفيين (٢٤ تكرارا بنسبة ٢٥,٥%).

٣- لان ذلك يمثل حد أدنى ضروريا من المشاركة فى قضايا المهنة و يعتبر واجبا مهيا (١٢ تكرارا بنسبة ١٢,٨%).

٤- للتعبير عن آرائهم (تسعة تكرارات بنسبة ٩,٦%).

- ٥- لاختيار الأنسب و الأفضل بطريق ديمقراطى - من الزملاء القادرين على الباطع عن حقوق الصحفيين (٧ تكرارات بنسبة ٧٠,٤ %) .
- ٦- حرصا على إنجاح مرشحين معينين يرون أحقيتهم فى عضوية النقابة و يساهمون الصحفيين فى قضاء مصالحهم و مجاملة لبعض هؤلاء المرشحين (٤ تكرارات) .
- ٧- تكراران لكل من -
- * تجديد الدم داخل مجلس النقابة و خلق نقابة نشطة و محاولة للتغيير و اختيار ممثلين جدد يساهمون فى حل مشاكل الصحفيين .
 - * لأن المرشح لمنصب النقيب رئيسا للمؤسسة التى نعمل بها .
- ٨- تكرار واحد لكل من التبريرات التالية -
- * لأن المرشح كنقيب وعد بزيادة مرتبات الصحفيين .
 - * لأن هذا هو الأمر الطبيعى .
 - * لأنه عضو بالنقابة .
 - * لأن ذلك امانة فى عنقه .
 - * لأنه كان مرشحا لمجلس النقابة .
 - * وجود مجموعة من الأصدقاء شجعون على ذلك .
 - * إيمانه بدور النقابة و العمل على تطويره من خلال مرشحين أقوياء .
 - * بلا مبرر معين .
- اما الأسباب التى طرحها أولئك الذين لم يشاركوا فى انتخابات المجلس هى -
- ١- أنهم مازالوا أعضاء تحت التمرين و لا يحق لهم الادلاء بأصواتهم حاليا (٨ تكرارات بنسبة ٣٦,٤ %) .
- ٢- ظروف خاصة (ظروف صحية - الاستعداد للزواج) ٤ تكرارات بنسبة ١٨,٢ % .
- ٣- لوجودهم خارج القاهرة و سفرهم للخارج (٣ تكرارات بنسبة ١٣,٦ %) .
- ٤- عدم اقتناعهم بجدوى ذلك إطلاقا (تكراران) .
- ٥- تكرار واحد لكل من -
- * ظروف العمل .
 - * لأن العمل النقابى فى مصر حاليا ينحسر .
 - * لأن معركة النقيب كانت بلا منافسة و بالتالى بلا عائد إقتصادى على الصحفيين الناضجين .
 - * كى لا يضيع صوته هباءا .
 - * لضيق الوقت .

سادسا: يرى أكثر من ٦٠% من الصحفيين - الذين تم تطبيق البحث عليهم - ان نقابة الصحفيين بوضعها الراهن لا تؤدى المرجو منها بنحو الصحفيين و ترتفع هذه النسبة بين محررى الصحف الحزبية و "وكالة أنباء الشرق الأوسط" و مجلة "اكتوبر" الذين شملتهم عينة البحث بنسب ٦٨% ، ٦٧,٦% ، ٦٦,٧% على الترتيب .

اما الذين يرون أنها تؤدى دورها تماما فتبلغ نسبتهم ٢٨,٥% ، و ترتفع هذه النسبة من وجهة نظر محررى "دار الهلال" الذين شملتهم عينة البحث - لتصل إلى ٣٧,٥% - و ربما يرجع هذا فى جانب منه إلى كون نقيب الصحفيين الحالى هو رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة فى الوقت نفسه .

و هناك ايضا ٣٠,٧ ٪ من الصحفيين المبحوثين يرون انها تؤدي دورها الى حد ما (بالتفصيل : جدول رقم ٤٤ ، ملاحق البحث) .

- و كانت المبررات التي ساقها الذين راوا انها لا تؤدي دورها - مرتبة حسب وجهة نظرهم - هي :-
- ١- انها لا ترعى مصالح الصحفيين و حقوقهم و عاجزة عن توفير الحماية لهم و غير قادرة على توفير حد أدنى من الدخل لهم (٢٠ تكرارا بنسبة ٢٠ ٪) .
 - ٢- انها لا تؤدي المرجو منها و تفتقر الى الفاعلية و الايجابية و لا تهتم برفع مستوى المهنة او مستوى الصحفيين ، و لم يستفد منها احد بل أصبحت اقرب الى نادى و تحولت الى جمعية استهلاكية خالية من السلع الغذائية و سيطر عليها الموظفون و سكرتارية رؤساء مجالس الادارة و التحرير (١٩ تكرارا بنسبة ١٩ ٪) .
 - ٣- سيطرة اجهزة الدولة عليها تماما استغلت بعض الشغرات القانونية لتغيير تركيبها العضوى ليصبح معظم اعضائها موظفين و تدخل السلطة لفرض النقيب و اعضاء مجلس النقابة عن طريق الاغراءات المادية حيث تعتمد النقابة على الحكومة كلية فى تحقيق بعض المزايا للصحفيين (١٠ تكرارات بنسبة ١٠ ٪) .
 - ٤- قصور امكانياتها و مواردها المالية و عدم حصولها على دعم من المؤسسات الصحفية (٧ تكرارات) .
 - ٥- لانها ليس لها بطلوة و غير قادرة على تغيير الاوضاع التى تكبل العمل الصحفي (٦ تكرارات) .
 - ٦- خمسة تكرارات لكل من :

- * القصور فى قانونها .
- * عدم تنفيذ الوعود الانتخابية .
- * القصور فى مستوى الخدمات التى تقدمها للصحفيين ، فجمعية الاسكان لا تقوم بعملها ، و النشاط الثقافى محدود و الندوات متباعدة .

- ٧- اربعة تكرارات لكل من :
- * عدم التجانس بين اعضاء مجلس النقابة ، فمعظمهم (و من بينهم النقيب) ينتخبون اساسا لتقديمهم خدمات خاصة لبعض الصحفيين ، و انهم يتقاعسون بعد انتخابهم من اداء مهمتهم ، و ينصب اهتمام النقيب على تحقيق مصالح زملائه رؤساء المؤسسات الصحفية .
 - * للظروف السياسية و الاجتماعية الخاصة بالمجتمع ككل حيث يخلب الاحباط على الوضع العام للمجتمع

- ٨- تكراران لكل من :
- * عجزا عن حل مشاكل شباب الصحفيين و عدم توفير الحماية لهم .
 - * لاسباب ادارية و تنظيمية حيث تحتاج لمبنى جديد و عقول ادارية متفتحة و وجود مكتبة و نادى .
 - * وجود حلقة مفقودة بينها و بين الصحفيين بسبب ظاهرة الصحف القومية التى جعلت معظم الصحفيين مجرد موظفين يخشون نقل مشاكلهم مع إداراتهم إلى النقابة - إلا فى الحالات القصوى - خشية بطش القيادات .
 - * لأنها لا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار الملزم للمؤسسات الصحفية و قياداتها .
 - * لا إحساس بوجودها مطلقا إلا أثناء الانتخابات .
 - * الطابع العام لها حكومى ، و تأخذ من نفسها مواقف رسمية من الأحداث و لا تدافع عن الحريات و قابعة بوء الصحافة للحكومة .
 - * الجهود النشطة بها تتميز بالطابع الفردى .

٩- تكرار واحد لضعف البصمعية العمومية و عدم ممارستها الضغط الكافى على المجلس و متابعة اعماله و محاسبتها .

و تجدر الاشارة هنا الى ان بعض هذه الاسباب مبالغ فيها - الى حد كبير - مثل القول بمحدودية النشاط الثقافى و تباعد الندوات ، كما ان بعضها يتسم الى حد كبير بالذاتية و الخصوصية ، و ليس له طابع العمومية ، و لكنها على الأقل تعكس - الى حد ما - أزمة ثقة تعاني منها علاقة الصحفيين فى مصر بنقابتهم تحتاج الى البحث عن مسبباتها و محاولة ايجاد وسائل لعلاجها .

اما المبررات التى ذكرها الذين راوا ان النقابة تؤدي دورها فكانت :

١- ان النقابة تؤدي دورها فى اطار الظروف العامة فى المجتمع التى لا تتيح امكانيات للعمل اكثر مما تقدمه النقابة (٤ تكرارات) .

٢- انها تساند اعضائها و تدافع عنهم و تحميهم و تقف الى جانبهم وقفة عادلة فى اية مشكلة مهنية (تكراران) .

٣- انها تؤدي لأعضائها العديد من الخدمات و توفر لهم بعض السلع و تسهم فى حل مشكلاتهم ذات الطابع الاجتماعى (تكراران) .

٤- انها تراكب التطور الذى تعيشه الصحافة المصرية الآن (تكرار واحد) .

٥- ان أعضاء مجلس النقابة أدوا الكثير مما هو مرجو منهم نظرا لجو الحرية الذى ساد السنوات الاخيرة (تكرار واحد) .

٦- انها تطالب بحقوق الصحفيين الضائعة (تكرار واحد) .

المبحث الرابع

علاقة الصحفي بقراءه

القراء هم جمهور الصحف و يشكلون البعد الثانى فى العملية الاتصالية التى تتم بين الصحفيين كقائمين بالاتصال و بين جمهور القراء عبر الصحف باعتبارها أبرز وسائل الاتصال الجماهيرية المطبوعة و هم يشكلون جماعه واسعه تجمع بين افرادها خبرات مشتركة و سياق زمنى و مجتمعى خاص ، و ان كانت هناك اختلافات كثيرة بين افراد الجمهور سواء من حيث السن ، الجنس ، المستوى التعليمى ، المهنة ، الانتماءات الطبقية و السياسية و المعتقدات الدينية .

من هنا لم تعد النظرة الى الجمهور على انه مجرد حشد امرا مقبولا ، كما تغيرت النظرة اليه على انه مجرد متلق سلبى ، و اصبح ينظر اليه على انه شريك ايجابى و هناك دعوة ملحة تؤكد ان اكتساب الصحف ، و هى وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى - شرعيتها مرهون - فى جانب منه - بتعبيرها عن جماهيرها الحقيقية و استجابتها لاحتياجاتها .

فالعلاقة بين القائم بالاتصال و جمهوره يجب ان تكون علاقة تبادلية ، لذا فمن الأهمية بمكان ان يعرف القائم بالاتصال جمهوره بوضوح و دقة و ان يتعرف على رجع الصدى عنده بوسائل علمية و مضبوطة .

من هنا كان من المفيد ان نتعرف على تصورات القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية لجمهوره القارىء و وسائله للتعرف عليه ، و مدى اهتمامه برجع الصدى عند هذا الجمهور .

و قد كشفت نتائج البحث - فى هذا الاطار - عن النتائج التالية :
أولاً : يعتقد ٢٢,١ ٪ من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - ان قراءهم ينتمون للطبقة المتوسطة و من المواطنين العاديين مما يمكن ان نطلق عليهم عامة الناس او "رجل الشارع" ، و يرى ٢٠ ٪ منهم ان قراءهم فئات خاصة من الجمهور من المهتمين بالمادة المتخصصة التى تقدمها الصفحات او الابواب المتخصصة التى يعدها هؤلاء الصحفيون و يمكن ترتيب هؤلاء المهتمين بالمادة المتخصصة - حسب ما ذكر الصحفيون المبحوثون - على النحو التالى :-

- * قراء الصفحة الخارجية و الشؤون الخارجية و الدولية و العربية (١٣ تكرارا من اجمالى ٤٨ تكرارا اشارت الى المهتمين بالمادة المتخصصة ككل) .
- * قراء الرياضة (٨ تكرارات) .
- * قراء الفن و الأدب و اخبار النجوم (٦ تكرارات) .
- * المرأة و الطفل و الأسرة المصرية (٥ تكرارات) .
- * العمال و اعضاء الحركة النقابية (٤ تكرارات) .
- * اساتذة الجامعات (٣ تكرارات) .
- * قراء اخبار الزراعة (تكراران) .
- * المهتمون بالنشاط السياسى و الاقتصادى (تكراران) .
- * المهتمون بالاذاعة و التلفزيون (تكرار واحد) .
- * المهتمون بالاسكان و التعمير (تكرار واحد) .
- * المهتمون بقضايا العلم و البيئة (تكرار واحد) .

و هذه النتائج السابقة بالضرورة لا تعكس الاهتمام حجم الاهتمام بكل جزء متخصص في الصحيفة ، و انما تعكس تصورات عينة الصحفيين - الذين يعملون في تغطية مجالات متخصصة معينة لغثات قرائهم .

و لعل ارتفاع نسبة اهتمام الصحفيين - المطبق عليهم البحث - و صحفهم بهذه الاجزاء المتخصصة يشير الى اتجاه ايجالى و مبشر تنتهجه الصحافة المصرية فى نظرتها الى اهتمامات القراء على انها ليست واحدة بالضرورة بل انها متعددة و متنوعة و هذا امر صحيح يجب الاهتمام بدعمه و تطويره .

و جاءت بعد ذلك فى ترتيب ثلث القراء - كما يتصورها افراد عينة البحث - فئة الطلاب و الشباب (٢٥ تكرارا بنسبة ١٠,٤ ٪) ، ثم القراء المنتمين لجميع المستويات و مختلف الاعمار الذين يمثلون كل قطاعات المجتمع و شرائحه و فئاته (٢٤ تكرارا بنسبة ١٠ ٪) ثم المثقفين بنسبة ٨,٨ ٪ (٢١ تكرارا) .

و شكلت فئة طالبى الكلمة الشريعة و الثقافة الاسلامية و مؤيدى التيار الاسلامى نسبة - ليست كبيرة - اذ بلغت ٣,٣ ٪ (٨ تكرارات تركز معظمها فى صحيفة الشعب) .

و جاءت بعد ذلك بعض الفئات الاخرى بتكرارات محدودة :

* المسئولون (٥ تكرارات) .

* المتخصصون (٣ تكرارات) .

* محدود الثقافة الذى وصفه احد الصحفيين بانه الرجل الشعبى الذى يجلس على المقهى و يدخن الشيعة و يلبس الجلباب و يسمع عدويه (تكراران) .

* المعارض للحكومة (تكراران وردتا فى صحيفتى الأمة و الاحرار) .

* الراى العام العربى (تكراران) .

* الأمل و الاصدقاء و المعارف و البلديات (تكراران) .

* القارئ المحترف غاوى القراءة (تكراران) .

* تكرار واحد لكل من :

- اصحاب المهن الحرة .

- الراغب فى معرفة كل شئ عن أى شئ .

- محدود الدخل .

- المرضى و المحتاجون .

- قلقة الراى .

- جماهير الاقاليم .

- المهمومون بالوطن .

- الفلاحون .

و اجاب احد الصحفيين (من الاهالى) (انه لا يوجد قياس للراى العام و اى راى يقال فهو انطباعى لا قيمة له .

و من استعراض ما سبق يمكن القول ان بعض ما طرح يتسم بالاثارة و عدم التحديد العلمى و يغلب عليه اسلوب التعبير الادبى ، و يسيطر على بعضه الذاتية مثل القول بان القارئ لصحفى معين هو بلدياته ، و ذكر اخر ان قارئه هو القارئ غاوى القراءة ، و هذا يرجع بالطبع الى ضعف الاتجاه الخاص بالاعتماد على اساليب علمية دقيقة فى التعرف على قراءة الصحف فى مصر .

ثانياً : كانت أكثر الوسائل شيوعاً في تعرف الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - على القراء هي الاعتماد على رسائل القراء و تلفوناتهم (٤٠,٩ ٪) و اتضح ذلك بشكل أكبر في الصحف الحزبية (٧٢ ٪) و في مؤسسة "دار التحرير" (٥١,١ ٪).

و كان من المنطقي ان تنخفض نسبة الاعتماد على رسائل القراء في وكالة انباء الشرق الاوسط التي لم تتجاوز ٦,٨ ٪ .

و كانت الوسيلة التالية التي يعتمد عليها الصحفيون بشكل كبير هي الحس الصحفي (٢٥,٥ ٪) . و بلغت نسبة الاعتماد على ارقام التوزيع ٧,٦ ٪ ، و ظهرت بشكل أكبر في مجلة "اكتوبر" (١٥,٨ ٪) "مؤسسة روزاليوسف" (١٤,٧ ٪) أما التخمين فكانت نسبة الاعتماد عليه محدودة نسبياً اذ بلغت ٢,٤ ٪ و هذا اتجاه طيب .

و ان كان في الوقت نفسه من النتائج التي تستلفت النظر - انخفاض نسبة الاعتماد على البحوث و الاستفتاءات العلمية في التعرف على القراء اذ بلغت نسبة ذلك ٥,٢ ٪ فقط (بالتفصيل : جدول رقم "٥٥" ملاحق البحث) اضافة الى بعض الطرق الاخرى و منها ردود افعال المحيطين بالصحفي في اماكن التجمعات و الندوات .

و هذه النتائج السابقة توضح ان عملية التعرف على قراءة الصحف في مصر و سماتهم و خصائصهم تنتم - حتى الآن - باساليب غير علمية - الى حد كبير - و يغلب عليها الانطباعية و العشوائية و الذاتية ، و لا يمكن الاعتماد عليها للخروج بنتائج عن القراء محددة او دقيقة ، و لكنها تظل - في المحصلة النهائية - مجرد تصورات عامة تحتمل الصواب او الخطأ .

ثالثاً : ذكر ما يزيد عن ربع حجم العينة من الصحفيين (٢٥,٥ ٪) ان وسيلتهم الاساسية في تحديد قائمة اهتمامات قرائهم هي رسائل القراء و مكالماتهم التليفونية .

أما الوسائل الاخرى لتحديد قائمة اهتمامات القراء فكانت - مرتبة حسب ما طرحه الصحفيون الذين شملتهم العينة - على النحو التالي :

١ - استنباط هذه الاهتمامات من متابعة الاحداث الساخنة و موضوعات الساعة و مسار الاحداث و تياراتها و قضايا الشارع و غيرها من القضايا المثارة على الساحة في وقت معين (٣٢ تكراراً بنسبة ١٦,٧ ٪) .

٢ - الاعتماد على خبرة الصحفي و حاسته الصحفية (٢٩ تكراراً بنسبة ١٥,١ ٪) .

٣ - من خلال الاتصالات المباشرة و اللقاءات مع الجمهور و الحوار معهم و ملاحظتهم (١٥ تكراراً بنسبة ٧,٨ ٪) .

٤ - من خلال التركيز على الموضوعات و القضايا التي تهتم الجماهير و يقبلون على قراءتها (٩ تكرارات بنسبة ٤,٧ ٪) .

٥ - بالنظر الى اهتمامات الصحفي الشخصية - كواحد من القراء - لا ينفصل عن مجتمعه (٧ تكرارات بنسبة ٣,٦ ٪) .

٦ - الاعتماد على مشاكل الجماهير التي يعرفها الصحفي من خلال احتكاكه الدائم بهم (٧ تكرارات ايضاً بنسبة ٣,٦ ٪) .

٧ - عن طريق قياسات الراي العام و استطلاعه و الاستبيانات و الابحاث العلمية (ستة تكرارات بنسبة ٣,١ ٪ فقط) .

- ٨ - حسب أهمية الموضوعات ، و طرح البعض في هذا المجال أن يكون ترتيب دوائر الاهتمام بأخبار مصر ثم الوطن العربي ثم قضايا العالمين العربى و الاسلامى (٦ تكرارات بنسبة ٣,١٪) .
- ٩ - المعاشية للمجتمع بكل شرائحه والاحتكاك اليومي (٥ تكرارات) .
- ١٠ - من خلال إدراك الهموم العامة فى المجتمع (٤ تكرارات) .
- ١١ - من خلال آراء أقارب الصحفي و ردود فعل الزملاء و الأصدقاء و اهتماماتهم و انطباعاتهم (٣ تكرارات) .
- ١٢ - تكراران لكل من :
- * المتابعة الاعلامية لما ينشر فى الصحف .
 - * توجيهات رئيس التحرير و المناقشات داخل مجلس التحرير .
 - * من خلال التوزيع و أرقامه .
 - * البحث عن أهم الظواهر و مناقشتها(المسكن ، الماكل ، الاجور ، الرعاية الصحية و الاجتماعية ، التعليم) .
 - * التعبير عن مشاكلهم و طموحاتهم و ما يراه الصحفي محققا لتفاعلهم مع مجتمعهم لتحقيق تقدم الوطن .
 - * رؤية الصحفي الشخصية لما يرى انه يجب على القراء معرفته .
- ١٣ - تكرار واحد لكل من :
- * حسب الحالات التى امامه (صحفى يتولى تحرير عيادة الوفد) .
 - * الخبرة العملية و الميدانية .
 - * القراء هم الذين يحددون .
 - * بالاستجابة لما ينشر فى الصحف .
 - * الصالح العام .
 - * لا توجد وسيلة علمية متاحة لتحديد ذلك بشكل صحيح .
 - و اجاب احد الصحفيين انه لا يهتم بتحديد قائمة اهتمامات قرائه .
 - و يمكن بصفة عامة ان نقول ان هذه الاجابات تعكس - كما سبق و اشرنا بالنسبة لوسائل التعرف على القراء - الاسلوب الانطباعى اللاعلمى الشخصى غير الموضوعى فى التعامل مع قراء الصحف .
- رابعاً ، كان الاسلوب الأكثر شيوعاً - بين عينة البحث - فى التمييز بين ما يحتاجه قرائهم و ما يهمهم هو الاعتماد على الحس الصحفى (القائم على اساس من الوعى الوطنى و الثقافى فى رأى البعض) و ذلك بنسبة ٢٧٪ و تلى ذلك اسلوب المعاشية و الاحتكاك المباشر و الاختلاط بهم (٢٠ تكرارا بنسبة ١٨٪) .
- ثم اسلوب الاستفادة مما يرد برسائل القراء و تليفوناتهم (١٦ تكرارا بنسبة ١٤,٤٪) .
- و ذكر البعض انه يعتمد فى هذا التمييز على خبرته الصحفية بنسبة ١٠,٨٪ (١٢ تكرارا) ثم جاءت بعد ذلك اللقاءات المباشرة و الاتصالات مع القراء (٩ تكرارات بنسبة ٨٪) .
- الى جانب بعض اساليب التمييز الأقل شيوعاً بين عينة البحث و هى :
- * تقدير الصحفي الشخصى باعتباره فردا فى المجتمع (٥ تكرارات) .
 - * المناقشة و الحوار مع بعض القراء (٤ تكرارات) .
 - * الاعتماد على الاستفتاءات و استطلاعات الرأى العام (٣ تكرارات) .
 - * بسؤال الأصدقاء و الأقارب و زوجة الصحفي نفسه عما تحب ان تقرأ بالضبط (تكراران) .
 - و بعض الاساليب و ردت لمرة واحدة (تكرار واحد) و هى :
 - * عن طريق ضمير الصحفي .

* الملاحظة .

* التنبؤ.

* ما يتحدثون به صراحة و يبالون به .

و اشار بعض الصحفيين الذين طبق عليهم البحث في اجاباتهم الى بعض الاسس التي يستندون عليها في التمييز بين ما يهم القراء و يحتاجونه و هي :

* ان ما يهم القراء ينبغي ان يكون هو نفسه ما يحتاجونه (٤ تكرارات) .

* الرجوع الى قاعدة ان الصحافة في خدمة المجتمع .

* تحقيق التوازن بين المواد الجادة و الخفيفة .

* حسب طبيعة الموضوع .

* الكتابة في الموضوعات التي تمثل مشكلة جماعية لا فردية .

* العمل على ارضاء كافة الاذواق .

* تقديم ما هو اقرب الى الحقيقة .

* التركيز على الاعم .

* متابعة عموم القراء .

و ذكر احد الصحفيين انه لا يهمة التمييز ، و قال اخر انه لا ينبغي ان نأخذ حاجة القراء دائما في الاعتبار .

خامسا : ظهر من البحث ان هناك اتجاها عاما بين غالبية افراد عينة البحث يرى ضرورة ان يقدم للقراء ما يحتاجونه بالفعل و ذلك بنسبة ٨٥,٧ % ، مقابل ١٤,٣ % رفضوا هذا الاتجاه و ذكر ٨,٩ % من اصحاب الاتجاه الاول انهم يحاولون ان يحققوا ذلك قدر المستطاع .

اما الاساليب التي يتبعونها لتحقيق ذلك فكانت - مرتبة حسب وجهة نظرهم - هي :

١- المعاشية و الاحتكاك و متابعة ردود الانفعال الحقيقية للجمامير و التجاوب معهم (١٠ تكرارات بنسبة ١١,١ %)

٢- من وجهة نظر الصحفي و بما يعكس اهتماماته الشخصية (٩ تكرارات بنسبة ١٠ %) .

٣- متابعة ما يهم الناس (٨ تكرارات) .

٤- معتمدا على ما يرد في رسائل القراء (٨ تكرارات) .

٥- تناول الموضوعات الأكثر أهمية للقطاع الأكبر منهم (٨ تكرارات) .

٦- الحس الصحفي و المعرفي (٧ تكرارات) .

٧- المتابعة المستمرة للأحداث (٦ تكرارات) .

٨- تكراران لكل من :

* تقديم الاخبار الخدمية التي تهتم القراء و خاصة الشباب .

* من خلال متابعة القضايا المثارة في وقت معين .

* المناقشات بين الصحفي و زملائه و اصدقائه .

٩- تكرار واحد لكل من :

* عن طريق جس النبض .

* على اساس ارقام التوزيع .

* معرفة الصحفي الشخصية بالمجال الذي يتعامل معه .

و كانت هناك مجموعة من المعايير التي اشار - بعض الصحفيين المبحوثين - الى انهم يختارون على اساسها ما يحتاجه القراء بالفعل ومن .

١ - الواقعية و الموضوعية .

٢ - الجدبة و الاهمية .

٣ - كل جديد .

٤ - الصدق و الامانة .

٥ - ان تكون المادة مسلية رغم جديتها .

٦ - مدى الفائدة التي ستعود على القارىء من موضوع معين .

٧ - تقديم كل ما يهدف الى تحسين المستوى الثقافى للشعب .

٨ - تقديم كل ما يسهم فى تنمية الوعى لدى القارىء .

٩ - تقديم ما يلقى دوائر الاهتمام الثلاث للقارىء (المحلى ، العربى ، الاسلامى) .

١٠ - التركيز على قضايا العمال و الصحة و الدلعام .

اما الذين رفضوا ان يكون الاتجاه دائما هو تلبية احتياجات القراء فقد ارجعوا ذلك للعوامل التالية :

١- الخضوع لرغبة رئيس التحرير .

٢- انه ليس المطلوب تقديم كل ما يحتاجه القارىء بل ما يهمه و هذه مسألة نسبية حسب الشريحة التي يتعامل معها الصحفي .

٣- الالتزام بالسياسة العامة للصحيفة .

٤- الصحفي مجبر على تغطية اختصاص محدد بغض النظر عما يحتاجه القراء .

٥- الجو العام (سياسيا و اجتماعيا) هو المتحكم الرئيسى .

٦- ينبغي ان يكون ذلك فى حدود المسموح به أمنيا .

٧- الصحفي ليس حرا دائما فى الاختيار .

سادسا : اكدت غالبية الصحفيين (٥٧,٩ ٪ منهم) - الذين شملتهم عينة البحث - انها تفتنع دائما فى اعتبارها ردود الافعال المتوقعة للقراء ، و كان هذا اكثر وضوحا فى الصحف الحزبية بنسبة ٨٤ ٪ ، و اقل وضوحا فى مؤسسة "اخبار اليوم" بنسبة ٣٤ ٪ .

و ذكر ١٧,٥ ٪ من المبحوثين انهم لا يهتمون بردود الافعال المتوقعة للقراء ، و كان ذلك اكثر وضوحا فى مؤسسة "اخبار اليوم" ، و لم تظهر على الاطلاق بين اجابات محررى وكالة انباء الشرق الاوسط ، الصحف الحزبية مجلة "الاذاعة و التلفزيون" - الذين طبق عليهم البحث .

و اشارت نسبة محدودة من المبحوثين (٣,٤ ٪) الى انها تفتنع ردود الافعال المتوقعة للقراء فى اعتبارها الى حد ما .

الفصل الرابع

تأهيل الصحفيين وتدريبهم

و نعرض فى هذا الفصل لمستوى تأهيل الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث و نوعية هذا التأهيل ، و مدى تعرضهم للتدريب اثناء ممارسة المهنة و مجالات التدريب و الجهات المنظمة له .
كما يتناول هذا الفصل اكثر المداخل التى يبدأ بها الصحفي فى مصر عمله فى مجال الصحافة و الطرق المتبعة للالتحاق بمهنة الصحافة فى مصر.

الى جانب الاستعراض المفصل لخبرات الصحفيين الذين شملهم عينة البحث من خلال التعرف على المهمات الصحفية التى كلفوا بها و اهم المؤتمرات و الندوات التى شاركوا فيها فى الداخل و الخارج .

و فيما يلى تفصيل ذلك

١- اتضح من تحليل البيانات ان الغالبية العظمى لافراد عينة البحث مؤهلين تأهيلا جامعا ، و ان عددا محدودا للغاية غير مؤهلين (٣٪) أو حاصلين على شهادات أو متوسطة (أدنى من المستوى الجامعى) (٨٪) و ان كان البعض حاصلين على اكثر من مؤهل جامعى فى الوقت نفسه (٨٪).

٢- كما ظهر ان حوالى خمس العينة (٨٨٪) بالتحديد) حاصلين على درجات اعلى من المؤهل الجامعى (دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه) ٣٨٩٪ منهم فى مجال الصحافة و الاعلام.

٣- بالنسبة للحاصلين على مؤهل جامعى فقد كشف البحث ان نسبة كبيرة منهم (٤١٨٪) مؤهلين تأهيلا اكاديميا صحفيا و اعلاميا ، و ان اكثر المؤسسات فى هذا المجال - بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها - هى الصحف الحزبية ٦٤٪ ، و الاهرام ٥٨٩٪.

و يمكن تفسير هذه النتيجة بالنسبة للصحف الحزبية بحدوث ظهورها و احتياجها لكوادر مؤهلة و من ثم فقد اتجهت بشل اساسى الى الاستعانة - اضافة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يعملون فى مؤسسات صحفية قومية بخريجي كلية الاعلام و اقسام الصحافة و الاعلام ، خاصة و ان بعض القيادات الصحفية ببعض هذه الصحف هم اصلا من خريجي اقسام الصحافة.

٤- كما كانت اكثر المؤسسات الصحفية من حيث عدد الحاصلين على ليسانس الآداب بتخصصاته المختلفة (اللغات ، التاريخ ، المكتبات و الوثائق ، الجغرافيا ، الاجتماع ... الخ) بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها هى مجلة الاذاعة و التليفزيون ٥٧١٪ ، و وكالة انباء الشرق الاوسط ٢٨٩٪.

٥- اما بالنسبة للدراسات الفنية (الفنون الجميلة ، التطبيقية ، الفنون المسرحية ، التربية الفنية) فقد ظهر ان اعلى نسبة من الحاصلين على مؤهل اكاديمى فيها - بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها كانت هى مؤسسة روز اليوسف ٢٠٪.

و لعل هذا يرجع فى جانب منه الى كل اصدارات هذه المؤسسة هى مجلات نهتم اكثر من الجرائد بالنواحي الفنية و الاخراجية ، فضلا عن تميز صحف هذه المؤسسة بالرسوم اليدوية سواء التعبيرية او الساخرة (الكاريكاتير) مما يتطلب ان يكون جانبها من القائم بالاتصال فيها من الفنانين.

٦- و بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس فى الاقتصاد و العلوم السياسية فقد ظهوروا فى عينة كل من الاهرام ، دار التحرير ، و وكالة انباء الشرق الاوسط و هذا امر يتفق مع ظروف كل منهم فالاهرام به مركز للدراسات السياسية و الاستراتيجية يعتمد بشكل اساسى على خريجي هذه الكلية ، كما ان طبيعة عمل وكالة انباء الشرق الاوسط تتطلب ايضا الخلفية السياسية و الاقتصادية خاصة و انها نهتم باصدار بعض النشرات المتخصصة فى الاقتصاد وغيره

(بالتفصيل : جدولى رقم "٤" و "١٧" ، ملاحق البحث).

و هذه النتائج تعطى دلالات ذات معنى حول مستقبل التأهيل الاكاديمى فى مجال الصحافة فى مصر حيث بدأ خريجو قسم الصحافة - الذين تخرجت اول دفعة منهم من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ - يتولون معظم المناصب القيادية العليا فى معظم المؤسسات الصحفية .

كما ان عددا من خريجي كلية الاعلام - الذين تخرجت اول دفعة منهم سنة ١٩٧٥ يتولون المناصب القيادية الوسطى ، وهذا يوضح فى جانب منه الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على المؤهلين اكاديميا فى مجال الصحافة حيث ان قطاعا لا بأس به من هذه القيادات - بحكم تأهيلهم - يؤمنون بأهمية الدراسة فى مجال الصحافة الى جانب الموهبة والاستعداد.

و يمكن ان نتوقع ان تشهد السنوات القادمة غلبة المؤهلين تأهيلا اكاديميا فى مجال الصحافة على العاملين فى الصحافة المصرية.

٧- كشفت نتائج البحث ان معظم افراد العينة من الصحفيين (٥٥% منهم) لم يشاركوا فى أية دورات تدريبية تأهيلية أو تخصصية أو متقدمة اثناء عملهم و أن الذين اتيج لهم المشاركة فى هذه الدورات لا تزيد نسبتهم عن ٢٩,٨% فقط ، و ان أعلى نسبة للمشاركة فى مثل هذه الدورات - بالقياس لاجمالي حجم العينة المسحوبة منها - ظهرت فى الصحف الحزبية (٤٠%) ثم فى مؤسسة روز اليوسف ٣٩,٣% و ان أقل نسبة للمشاركة فى مثل هذه الدورات - بالقياس لاجمالي حجم العينة المسحوبة منها - كانت فى مجلة الاذاعة و التلفزيون (١٤,٣% فقط) (بالتفصيل جدول رقم "١٨" ، ملاحق البحث).

٨- يمكن القول أن الدورات التدريبية التى شارك فيها عدد من افراد عينة البحث تنقسم الى :
أولا : دورات للتدريب على مهارات العمل الصحفى و تقنياته و مستحدثاته مثل :

* التصوير الصحفى .

* الجمع التصويرى .

* فصل الالوان .

* طباعة الصحف .

* النظم التكنولوجية فى الصحافة اليابانية .

* تحرير و كتابة المقال .

* المهارات الصحفية المتطورة .

* الصحافة الرياضية .

* صحافة و كالات الانباء(*) .

* الصحافة الاقتصادية .

* الصحافة العلمية .

ثانيا : دورات تدريبية لامداد الصحفى بالمعارف و بعض المهارات المعينة له مثل :

* الكمبيوتر .

* الميكرو فيلم .

* الآلة الكاتبة .

* فى اللغات خاصة الانجليزية الى جانب الفرنسية و الالمانية و الاسبانية .

(*) جدير بالذكر ان الصحفى الذى شارك فى هذه الدورة هو من صحفى دار الهلال وليس وكالة انباء الشرق الاوسط - وكالة الانباء الوسيطة فى مصر .

* تخطيط الاتصالات و ادارتها .

* العلاقات العامة .

* الدراما و المسرح .

* الكتابة للطفل .

ثالثا : دورات تخصصية فى مجالات معينة مثل :

* شئون البيئة .

* محو الامية .

* تنظيم الاسرة .

* الرضاعة الطبيعية .

* ختان الاناث .

* مكافحة المخدرات .

* التنمية الاقتصادية .

* العلاقات الدولية .

* التخطيط .

* التعليم الفنى .

* التربية و علم النفس .

* الاستراتيجية العسكرية .

* العلاقات النقابية الدولية .

٩- ان بعض هذه الدورات نظمها جهات داخلية ، و بعضها جهات خارجية ،
و يمكن ان نقسم الجهات الداخلية الى قسمين :

أولاً : جهات صحفية و اعلامية

* بعض المؤسسات الصحفية كالا هرام و اخبار اليوم .

* نقابة الصحفيين .

* المجلس الاعلى للصحافة .

* هيئة الاستعلامات .

* الرابطة العربية للصحافة الرياضية .

* لجنة النقاد الرياضيين المصريين .

ثانياً : جهات اخرى مثل

* الجامعة الامريكية .

* الجمعية الانثريقية

* وزارة الثقافة .

- * أكاديمية السادات .
- * المركز القومى للبحوث .
- * معهد الدراسات العربية .
- * التليفزيون .
- * وزارة الصحة . * جمعية تنظيم الأسرة .
- * وزارة التخطيط .
- * معهد التخطيط القومى .
- * الحزب الوطنى الديمقراطى .
- * الادارة العامة لمكافحة المخدرات .
- * المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (الغى حاليا) .
- * منظمة الشباب (لم يعد لها وجود حاليا) .
- * أكاديمية ناصر العسكرية .

اما الجهات الخارجية فكانت :

- * مؤسسة طومسون (صحيفة التايمز) بالمملكة المتحدة .
- * اليونسكو .
- * منظمة الصحفيين الدولية .
- * جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة .
- * منظمة العمل العربية ببغداد .
- * المعهد الدولى للصحافة بموسكو .
- * اتحاد الصحفيين العرب .
- * الخارجية اليابانية .
- * المركز الثقافى الاسبانى .
- * المركز الصحفى اليابانى .

١٠- ان مدد هذه الدورات تراوحت بين اسبوع و امتدت فى بعض الاحيان لنحو ستة شهور ، و استغرقت بعض هذه الدورات اسبوعين او ثلاثة او شهر او شهران او ثلاثة شهور . و ان طول مدة الدورة يرتبط فى اغلب الاحيان بتنظيمها فى خارج مصر ، فى حين ان اغلب الدورات التى تم تنظيمها داخل مصر كانت دورات قصيرة .

١١- ذكر اغلب الصحفيين الذين شاركوا فى مثل هذه الدورات انهم استفادوا منها الى حد كبير حيث زودتهم بمعارف جديدة ومفيدة .

و وجدت معلوماتهم و اكسبتهم مهارات ضرورية ، و اتاحت لهم فرصة الاطلاع و الاحتكاك و الاتصال و التعارف و تبادل الآراء .

و لعل هذا يكون حافزا للمؤسسات الصحفية و الجهات الاخرى المهتمة بالصحافة فى مصر ككلية الاعلام و نقابة الصحفيين و المجلس الاعلى للصحافة لتوجيه مزيد من الاهتمام بتنظيم مثل هذه الدورات خاصة حول مستحدثات العمل الصحفى التى تتلاحق كل يوم بشكل يجعل من الصعب تجاهلها و الا اصبحت صحافتنا متخلفة عن عصرها .

١٢- اتضح من تحليل نتائج البحث أن مايزيد عن نصف عدد عينة البحث من الصحفيين (٥١,٩%) ذكروا أنهم بدأوا العمل بالصحافة معتمدين على جهودهم الشخصية إذ تقدموا بأنفسهم - دون وساطة - للمسؤولين عن تحرير الصحف و التحقوا بالعمل و اثبتوا كفاءة.

و لم تظهر فروقات ذات دلالة في هذا المجال باختلاف المؤهل ، بين من هم مؤهلين تأهيلا اكاميميا في مجال الصحافة ، و غيرهم من الحاصلين على مؤهلات في غير الصحافة و الاعلام (بالتفصيل: الجداول رقم "١٩" ، ملاحق البحث).

كما كان هذا هو المدخل الاساسى و الغالب لبداية عمل الصحفيين في الصحافة المصرية في كل من المؤسسات الصحفية التى شملتها عينة البحث (بالتفصيل جدول رقم "١٩" ، ملاحق البحث).

و تلى ذلك كاسلوب يتم على أساسه إختيار الصحفيين (اقتناع أحد كبار الصحفيين بالصحفى المبتدىء و إعطائه فرصة للتدريب) بنسبة ١٩,٨% و كان هذا الاتجاه واضحا - بشكل أكبر في مؤسسة اخبار اليوم ٢٣,٤% و في مجلة أكتوبر ٢١,١% .

ثم (ترشيح أحد اساتذة الصحفى المبتدىء له) و جاء ذلك بنسبة ١١,٢% و ظهر بوضوح في مجلة الاذاعة و التلفزيون ٥٧,١% و مؤسسة الأهرام ١٥,٥% و مؤسسة روز اليوسف ١٥,٤%.

و من الأمور الملفتة للنظر ان من بين الأساليب التى يلتحق بها الصحفيون المبتدئون للعمل بالصحافة المصرية و التى ظهرت بنسبة ليست قليلة ٨% هى قيام بعض المسؤولين بتقديم بعض هؤلاء المبتدئين للمسؤولين عن التحرير في المؤسسات الصحفية.

و من الغريب أيضا ان الانتماء للحزب الذى يصدر صحفا معينة لم يكن من الوسائل التى يلتحق بها الصحفيون للعمل بهذه الصحف ، و هذا يؤكد ان الصحف الحزبية تطلب للعمل بها مهنيين متمكنين من مهارات العمل الصحفى بصرف النظر عن الانتماء الحزبى و إن كان هذا لا يعنى إن لهذه القاعدة إستثناءاتها.

بالاضافة إلى الأساليب السابقة ظهرت بعض الوسائل الأخرى بنسب محدودة هى البدء بعمل غير "صحفى" داخل المؤسسة ٢,٩% ، و اتضح هذا على سبيل المثال في انتقال بعض العاملين بأقسام المعلومات الصحفية إلى بعض الأقسام التحريرية ، و كذلك إنتقال بعض المصححين و المراجعين من قسم التصحيح إلى أقسام تحريرية أخرى كما إن البعض بدأ عمله الصحفى بالصدفة ٢,٧%.

إلى جانب وسائل أخرى مثل الوساطة ، ترشيح أحد الأصدقاء ، ملكية والدة أحد الصحفيين (*) لثالث جريدة المصرى مما دفعها إلى تأهيله منذ الأربعينات للعمل الصحفى .

(*) . عبد الرحمن نعيم

١٢- رأت نسبة كبيرة ٣٢% من عينة البحث أن أقرب الطرق للمثالية و التي ينبغي إتباعها للالتحاق بمهنة الصحافة في مصر هي أن يتقدم الراغب بمبادرة ذاتية منه مع توفر العلم التام بأصول الصحافة و اختيار الصحيفة المناسبة له و الاصرار على العمل فيها و يكون عليه أن يثبت كفاءته و جدارته عن طريق العمل الدؤوب و الموضوعات التي تمثل سبقاً صحفياً.

و قد اقترح البعض أن يتقدم الصحفي المبتدئ مسلحاً بموضوعات و افكار وغيرها من الانتاج الجيد الصالح للنشر.

كما رأت نسبة لا بأس بها منهم ١٥,٨% ضرورة أن يكون المتقدم حاصلًا على مؤهل دراسي صحفي متخصص و لديه الموهبة و الاستعداد الشخصي الذين يمكن صقلهما خلال فترة تمرين أثناء الدراسة.

و اضاف آخرون ضرورة أن يكون المتقدم مثقفاً و لديه الاصرار و الارادة .

و اقترح ١٥% - من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث - أن يكون الطريق للالتحاق بالمهنة هو إتاحة فرص التدريب أمام كل الراغبين و لديهم الاستعداد بصرف النظر عن نوع دراسته (صحفية أو غير صحفية) ثم يتم الانتقاء من بينهم.

و قد اختلفت مدة التدريب و شكله التي اقترحها المبحوثون فقد اقترح البعض أن يكون التدريب لمدة شهر ، و رأى آخرون أن يكون لمدة ثلاثة شهور كافية للحكم على الموهبة دون مجاملات أو وساطات.

و اضاف البعض لذلك ضرورة وضع معايير موضوعية و محددة للاختيار و رأى بعضهم أن يسبق فتح الباب للتدريب امتحان شفهي للمتقدم في المعلومات العامة و طريقة التفكير.

و رأى ٨,٥% من المبحوثين أن تقدم كلية الاعلام بترشيح الممتازين من خريجها للالتحاق بالصحف ، و رأى البعض أن يتم ذلك قبل التخرج و أثناء الدراسة بحيث تتيح الكلية للواعدين من ابنائها فرصة التدريب في الصحف على أن يستمروا فيها بعد تخرجهم .

و برز هؤلاء رؤيتهم بأن الدراسة العملية لابد أن تتم بالتنسيق بين كليات و اقسام الصحافة ، و المؤسسات الصحفية بما يتيح للطالب إثبات جدارته في مجال العمل الصحفي و بالتالي يسهل عليه إيجاد فرص للعمل في المكان الذي يتدرب فيه .

و قد غالى البعض و طالب بأن تكون ترشيحات الكلية لابنائها شبه ملزمة للمؤسسات الصحفية.

و رأى ٤,٩% من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث أن الطريقة المثالية لاختيار الذين يلحقون بالمهنة هي أن تكون لديهم الموهبة و حب المهنة و الاخلاص لها و أن يتم اكتشاف المواهب الصاعدة و رعايتها و صقلها .

و اقترح البعض ٣,٢٪ أن تنظم الصحف مسابقات يتقدم لها الراغبون فى العمل بالصحافة و يتم اجراء اختبارات لهم لقياس الموهبة و القدرات و المهارات و الثقافة .

و اكتفى البعض ٢,٨٪ بمطالبته بأن يكون الالتحاق بالمهنة مستندا على وجود الاستعداد للعمل الصحفى لدى الراغب دون النظر لأية اعتبارات أخرى .

و هناك طرق أخرى طرحت بنسب محدودة و هى :

* الوساطات ٢,١٪ .

* التعاون الثلاثى بين كلية الاعلام و المؤسسات الصحفية و نقابة الصحفيين لايجاد الصيغة المناسبة للخريجين ، إذ رأى هؤلاء ضرورة أن يكون لكل من الكلية و النقابة دورا أكثر فاعلية ٢,١٪ أيضا .

* أن تتوفر مجموعة من المواصفات لدى الراغب فى العمل بالصحافة مثل الثقافة العامة ، إتقان اللغات الأجنبية ، الهوية ، الشخصية ، الذكاء ، ادب الحوار و الحديث ١,٦٪ .

* الدراسة بالمعاهد الصحفية المتخصصة ١,٦٪ أيضا .

* اقتناع أحد الصحفيين الكبار بالصحفى الشاب و إعطائه فرصة للتدريب ١,٦٪ .

* قيام نقابة الصحفيين بتسجيل خريجي كليات و أقسام الصحافة و رغباتهم و الالتزام من جانب المؤسسات الصحفية بتعيينهم خلال مدة معينة بعد إعداد دورات تدريبية لهم من خلال النقابة ١,٢٪ .

* أن يكتسب الصحفى خبرة فى العمل فى أكثر من قسم بالصحيفة ليصبح محررا ناجحا .

* الحصول على الفرصة المناسبة .

* أن يتقدم طالب للعمل للصحيفة و يطرده ثم يعود و يطرده مرة أخرى و هكذا حتى يقتنع به المسؤولون و هكذا حتى يقتنع به المسؤولون و هذا أفضل كثيرا فى رأى البعض من الوساطة .

* الاصرار و الصبر ، و العمل لكسب الثقة .

* وجود قسم للتدريب فى كل صحيفة أو مؤسسة صحفية يشرف عليه صحفى كفء .

* العمل فى صحف إقليمية أو مجلات نقابية حتى تتسع الفرصة لاكتساب مزيدا من الخبرة .

* أن يتم فرض خريجي كليات الاعلام على المهنة فى مصر .

* التقدم لأية صحيفة بعد الدراسة المتخصصة مع تقديم ملف شامل لكافة الانشطة الصحفية و الدراسية أثناء فترة الدراسة .

١٤- اتضح من البحث ان معظم الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث قد كلفوا بمهام صحفية فى خارج مصر و سافروا للعديد من دول العالم ، فغالبيتهم قد سافروا للدول العربية خاصة العراق و دول الخليج و السودان و دول المغرب العربى .

كما سافروا فى مهام صحفية للاتحاد السوفيتى و الصين و دول غرب اوروبا و دول شرق اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و العديد من الدول الافريقية و الاسيوية .

و ان كان الذى سافروا منهم لاحدى دول أمريكا اللاتينية قليلين .

بل ان بعضهم سافروا - كما قال - لمعظم دول العالم فى مهام صحفية و ان معظم هؤلاء قد سافروا بدعوة من احدى الجهات بنسبة ٣٠% (بالتفصيل : جدول رقم "٦٠" ملاحق البحث).

١٥- كما شارك معظمهم ايضا فى مؤتمرات و ندوات متخصصة فى مجال عملهم الصحفى سواء عقدت فى الداخل او فى الخارج.

و بعض هذه الندوات و المؤتمرات التى عقدت فى الداخل كانت خاصة بشئون مهنة الصحافة مثل ندوات نقابة الصحفيين و الندوات و اللقاءات التى نظمها بصفة دورية اللجان المتخصصة فى النقابة كاللجنة الثقافية و لجنة الشئون العربية و لجنة الحريات و غيرهم او تلك التى عقدت فى المجلس الأعلى للصحافة مثل ندوة الصحافة المحلية فى مصر.

و بعضها يتعلق بمجال عمل الصحفى مثل:

* مؤتمر وزراء الداخلية العرب ، المؤتمر الدولى لمنع الجريمة ، المؤتمر الدولى للمخدرات ، مؤتمر الادمان و المخدرات ، مؤتمرات الجريمة .

* مؤتمر ادباء الاقاليم ، ندوات المسرح التجريبي و السينما التسجيلية و بينالى الاسكندرية ، الندوات الشعرية ، ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب ، الندوات الادبية باقيلية القاهرة ، و ندوات نوادى السينما ، ندوات و عروض مسارح الاقاليم ، ندوة العيد الملوى للمثال مختار ، مؤتمر طه حسين بالمنيا ، مؤتمرات الاطفال بالمركز القومى لثقافة الطفل ، مؤتمر وزراء الثقافة العرب ، ندوات المركز الثقافى الفرنسى ، المؤتمر السنوى لجمعية الاقتصاد و التشريق ، تكريم نجيب محفوظ ، المهرجانات السينمائية (القاهرة ، الاسكندرية ، اسوان) مهرجان الاسماعيلية للفنون الشعبية ، مهرجان الاسماعيلية للسينما التسجيلية ، مهرجان سينما الاطفال ، ندوات الموسيقى المتطورة فى مصر ، الندوات الادبية بنادى الادباء و نقابة الصحفيين و نادى القصة .

* ندوات حول مستقبل المنطقة العربية بعد حرب الخليج ، مؤتمرات التضامن الاسيوى الافريقى ، مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، الاشتراكية ، الدولية ، أوروبا الموحدة ، نصره الشعوب العربية ، مباحثات السلام ، مصر و الجماعة الأوروبية ، ندوة المستوطنات ، المؤتمر السنوى للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ندوات منظمة حقوق الانسان ، ندوات تتعلق بالسياسة الخارجية و افريقيا ، مؤتمر دول مجموعة ال ٧٧ بالقاهرة ، ندوات مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، مؤتمر الحكم المحلى ، المؤتمرات البرلمانية ، مؤتمرات الاحزاب ، البعد الاستراتيجى للوطن العربى ، ندوة الأمم المتحدة حول العنصرية و الصهيونية ، ثورة يوليو و العالم العربى ، النظام السياسى المصرى و الأمن القومى العربى ، ندوات مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .

* مؤتمرات تحليلية مياه البحر ، تطوير الجامعات ، المؤتمرات العلمية و الطبية ، البيئة ، تطوير التعليم ، سياسات التعليم فى مصر ، مؤتمرات المياه الجوفية ، مكافحة مرض الايدز ، تبسيط المعلومات .

* المؤتمرات الخاصة بالشباب ، مؤتمرات شبابية تبحث المشاكل الجماهيرية في مختلف المجالات ، مؤتمر النهوض بالشباب ، ندوة الشباب الاشتراكي ، مؤتمرات الشباب والرياضة .

* مؤتمرات ترشيد الطاقة ، البترول ، التنمية الادارية ، الموارد العالية ، ندوات سياحية ، مؤتمرات الاسكان ، التجمع الاقتصادي العربي ، تخصيص القطاع العام ، التصنيع المحلي ، تسويق الاسهم والسندات ، مؤتمرات علمية في مجال التسويق والاعلان والادارة ، مؤتمرات العاملين المصريين بالخارج مؤتمرات الغرف التجارية العربية والاسلامية ، مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية ، المؤتمرات التعاونية والزراعية ، و العمالية والتأمينية .

* ندوات اسلامية ، مؤتمرات التراث ، الندوات الاسلامية بمعرض الكتاب الدولي ، المؤتمر الاسلامي الرابع لوزراء الاوقاف ، مؤتمر الاغاثة الاسلامية بالأزهر .

* مؤتمر دراسة مستقبل كرة القدم المصرية ، مستقبل الرياضة في مصر ، اليوم الاوليمبي العربي ، النهوض بالرياضة المصرية .

* مؤتمرات الاطفال ، الرضاعة الطبيعية ، مؤتمرات المرأة و تنظيم الأسرة و مشاكل الطفولة ، المؤتمر القومي للسكان .

اما في الخارج فقد كان اهم هذه المؤتمرات و الندوات :

* مؤتمرات القمة العربية ، اجتماعات الأمم المتحدة ، المجالس الوطنية الفلسطينية ، السياسة الأمريكية و انتخابات الرئاسة (١٩٨٨) ، الحوار الأفريقي الأمريكي بزمبابوي ، مؤتمرات وزراء الخارجية العرب ، مؤتمرات اتحاد المحامين العرب ، مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي ببغداد ، مؤتمرات عدم الانحياز ، منظمة الوحدة الأفريقية على ندوات عن حقوق الانسان العربي ، مؤتمرات التضامن الأثر - أسبوري ، التكامل بين دول المغرب العربي ، اجتماعات اللجنة المصرية الاردنية المشتركة ، المؤتمرات السياسية بالعراق ، مؤتمر للرد على الهجمة الشرسة على العراق في مايو سنة ١٩٩٠ ، مؤتمر الفاو بمسقط (سلطنة عمان) ، احتفالات العراق بانتصارات الفاو مؤتمر السلام في العراق ، المؤتمرات الشعبية في بغداد و جدة .

* المهرجانات السينمائية في قرطاج و برلين و دمشق و طشقند و الهند و تشيكوسلوفاكيا و الجزائر ، مهرجان أصيلة بالمغرب ، المربد الشعري في العراق ، مؤتمر طه حسين بمعديت و غرناطة ، الاحتفال بنوبل نجيب محفوظ باستكهولم ، مهرجان المسرح بأمريكا ، مهرجان رمسيس الثاني بأمريكا أيضا ، مهرجان جرش بالأردن ، معرض بولونيا للكتاب بإيطاليا ، مهرجان الأمة الشعري ببغداد ، مهرجان أبي القاسم الشابي بتونس ، مهرجان الأدب بآبي ظبي ، مهرجان بابل بالعراق ، مهرجان موسيقى البحر المتوسط بالجزائر ، مهرجان الأوركسترا العالمية بتونس ، الندوة العالمية للموسيقى الاسلامية بالاتحاد السوفيتي ، مهرجان البالية بتركيا ، ندوة ادب الحرب ، مؤتمرات منظمة التربية و الثقافة و العلوم بتونس ، مؤتمرات المستشرقين و المهتمين بالأدب الايطالية .

* المهرجان التاسع لشباب العالم فى صوفيا ، مؤتمر الشباب فى اشبيلية ، مؤتمر تبادل الشباب بالمغرب ، مشاكل الشباب العالمى بالمانيا الغربية ، مؤتمر شبابى بالسودان ، مؤتمر الشباب فى موسكو ، مؤتمر التعاون الشبابى بأفريقيا ، المؤتمر الدولى للشباب .

* مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة بأمريكا ، مركز الطاقة الدولية ، مؤتمر التنسيق بين الدول المنتجة للبتروول ، مؤتمرات و ندوات سياحية ، مؤتمر الحياة الاقتصادية لدول العالم الثالث ببلغاريا ، مؤتمر الطاقة العالمى بميونخ بالمانيا ، مؤتمر الطاقة النووية الدولية بفيينا ، مؤتمر الطاقات الجديدة بروما المؤتمر المصرى السياحى لدول الخليج ، بورصة برلين الدولية ، المؤتمر التعاونى العربى الثانى بالكويت ، مؤتمرات زراعية ، التعليم و التدريب التعاونى بتشيكوسلوفاكيا .

* مؤتمرات عن تنظيم الأسرة فى اندونيسيا و تايلاند و الأردن ، مؤتمرات المرأة فى العراق و سوريا ، الحياة الأسرية بقبرص ، مؤتمرات المرأة بتشيكوسلوفاكيا ، كويتهاجين و ألمانيا .

* اثر الادمان على الرياضيين بالمغرب ، المهرجانات الرياضية ، ندوة المنشطات التى نظمتها الاكاديمية الاولمبية الدولية باليونان ، تطور كرة القدم الأوروبية بالمانيا الغربية .

* مؤتمرات العمل الدولى فى جنيف ، مؤتمرات العمل العربى ، اتحاد العمال بدمشق .

إلى جانب بعض الندوات و المؤتمرات المهنية التى تتعلق بمهنة الصحافة ومنها :-

مؤتمر الصحفيين بميونخ ، المؤتمر الدولى للصحافة بجامعة أنديانا ، مؤتمر منظمة الصحفيين العالمية بهيرارى ، مؤتمر التدريب الصحفى العالمى بوداب ، ندوات نظمها اتحاد الصحفيين العرب فى سوريا ، ندوات صحفية بسويسرا ، ندوة عن الصحافة بكونومبيا ، ندوة عن الصحافة باليابان ، ندوة الصحافة العربية بالكويت ، مؤتمرات اتحاد الصحفيين العالمى ، ندوة عن أثر الصحافة العربية فى تعميق المفاهيم القومية بدولة الامارات ، دور الصحافة فى تعميق المفاهيم القومية بدولة الامارات ، و اثر الحوار بين الشمال و الجنوب بأبى ظبي ، مجمع وكالات آباء دول عدم الانحياز .

الفصل الخامس
حقوق الصحفيين
و ضمانات ممارسة المهنة

المبحث الأول

الضمانات الاقتصادية للصحف

يتناول هذا الفصل حقوق الصحفي في مصر و ذلك في مبحثين ، يعرض الأول للضمانات الاقتصادية للصحفي اى ضمان مستوى معيشى لائق له و تنظيم حقوقه المالية و الوظيفية بما يمنع عنه الظلم او القبح ، و يتضمن هذا المبحث مدى رضا الصحفيين في مصر عن العائد الاقتصادى لعملهم الصحفي و مدى كفايته ، و هل يكتفون بعملهم داخل صحفهم او مؤسساتهم ام يجمعون بين ذلك و اعمل اخرى و دوافعهم لذلك .

اما المبحث الثانى فيتناول الضمانات التى تتعلق بممارسة المهنة اى الحقوق و المزايا و الحصانات التى تتوفر (او قد لا تتوفر) للصحفي في مصر حتى يتمكن من اداء عمله بالشكل المناسب و مدى حمايته من المخاطر او الاضرار التى قد يتعرض لها اثناء ممارسته للمهنة بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لمهنة الصحافة .

كشفت نتائج البحث أن أغلب الصحفيين الذين شملتهم العينة ٥٢,٤% منهم يشكون من ضعف العائد الاقتصادي لعملهم الصحفي ولا يشعرون بالرضا عن هذا العائد.

و تصل درجة عدم الرضا إلى أعلاها في كل من مؤسسة "روز اليوسف" لتبلغ ٨٥,٧% من إجمالي صحفيي مؤسسة "روز اليوسف" الذين شملتهم عينة البحث ، وفي الصحف الحزبية ٦٨% من إجمالي عدد الصحفيين بهذه الصحف (الذين شملتهم عينة البحث) في حين أنها تبلغ أدناها في مؤسسة الأهرام إذ بلغت ٣٧,٧%.

أما الذين يرون أن هذا العائد مرضى فتبلغ نسبتهم ٤٤,٥% ، وإن كانت نسبة كبيرة ٢٥,٨% منهم ترى إن هذا العائد مرضى إلى حد ما وليس مرضيا تماما.

و كانت أعلى نسبة رضا عن هذا العائد الاقتصادي (تماما أو إلى حد ما) بين عينة الصحفيين في "الأهرام" إذ بلغت ٥٨,٥% و أقل نسبة رضا (تماما أو إلى حد ما) بين عينة الصحفيين في مؤسسة "روز اليوسف" إذ بلغت هذه النسبة ١٤,٣% فقط (بالتفصيل : جدول رقم "٢٩" ملاحق البحث).

و يرجع الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث - أسباب عدم رضائهم عن هذا العائد الاقتصادي لعدة أسباب مرتبة على النحو التالي :-

*١ ان هذا العائد الاقتصادى لا يغطى متطلبات حياتهم اليومية بنسبة ٣٧٪ .
و جاء هذا السبب فى الترتيب الأول فى كل المؤسسات الصحفية ايضا عدا "اخبار اليوم" و مؤسسه "دار
الهلal" حيث جاء هذا السبب فى الترتيب الثانى بين اسباب عدم رضا محررى "اخبار اليوم" و "دار الهلال"
الذين شملتهم عينة البحث عن العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى .

*٢ انه لا يتناسب مع الجهد الكبير الذى يبذلوه بنسبة ٣٣٪

*٣ ان هناك فروقا كبيرة فى تقدير مرتبات الصحفيين فى المؤسسات الصحفية المختلفة رغم الاتفاق فى
المؤهلات وسنوات الخبرة وغيرها بنسبة ١٨,٨٪

و يلاحظ ان هذا السبب جاء بنسبة محدودة فى كل من مؤسستى "الأهرام" و "اخبار اليوم" (٢,٩٪ . ٤,١٪
على الترتيب) فى حين جاء بنسب مرتفعة - إلى حد ما - و متقاربة فى المؤسسات الصحفية الأخرى خاصة
مؤسسة "دار الهلال" الذى جاء هذا السبب فى الترتيب الأول و بنسبة ٣١,٥٪ بين الأسباب التى طرحها محرروها
- الذين شملتهم العينة - لعدم رضاهم عن العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى .

*٤ إنه ليس هناك قواعد ثابتة لتحديد الحد الأقصى للأجور بنسبة ٩,٩٪ و يلاحظ ارتفاع نسبة هذا السبب -
بين الأسباب الأخرى التى أوردها محررو "الأهرام" ، "اكتوبر" الذين شملتهم عينة البحث (١٧,١٪ ، ١٥,٨٪
على الترتيب) فى حين أنه قد هبط فى بعض المؤسسات الأخرى إلى أدنى درجاته و هى الصحف الحزبية ٤,٣٪
، وكالة انباء الشرق الأوسط ٤,٨٪ .

كما لم يظهر من تحليل النتائج وجود اختلاف ذى دلالة بين النتائج الخاصة بكل صحيفة داخل المؤسسة
الواحدة (بالتفصيل : الجداول "٦٢" - ملاحق البحث) .

و اتضح من البحث أن نسبة كبيرة من المبحوثين (٤٨,٧٪) لا يكتفون بالعمل فقط فى الصحف
المعنيين بها .

و يظهر هذا بنسب أكبر فى كل من مؤسسة روز اليوسف (٧٥٪ من محرريها الذين شملتهم العينة) و
مؤسسة الأهرام (٥٤,٧٪ من محرريها الذين شملتهم عينة البحث) و الصحف الحزبية (٥٢٪ منهم) (بالتفصيل
جدول رقم "٣٠" ، ملاحق البحث) .

و تبين أيضا من تحليل نتائج البحث أن أكثرهم لا يكتفى بعمل واحد فقط إضافة إلى عملهم الأصلى فى
صحفهم ، بل يقومون بالعديد من الأعمال الأخرى يمكن ترتيبها على النحو التالى - حسب نسبة الدس
يجمعون بينها و بين عملهم فى صحفهم -

*١ العمل فى مكاتب الصحف العربية بالقاهرة بنسبة ١٦٪ و يظهر هذا بشكل واضح بين محررى الصحف
الحزبية الذين شملتهم العينة إذ يعمل ٤٧,١٪ منهم أى ما يعرب من نصفهم بمكاتب الصحف العربية
بالقاهرة و كذلك بين عينة محررى مؤسسة "روز اليوسف" ٣٠٪ منهم .

*٢ كتابة موضوعات صحفية لصحف أخرى - غير صحفهم المعينين بها- تصدر عن نفس المؤسسة التي تصدر عنها صحفهم بنسبة ١٤,٥%

و كانت أعلى نسبة لذلك بين محررى مؤسسة "الأهرام" الذين شملتهم عينة البحث إذ بلغت ٣٧,٨% منهم.

*٣ كتابة موضوعات صحفية لصحف حزبية بنسبة ٧,٩% و الشيء الغريب أن بعض محررى الصحف الحزبية قالوا أنهم يكتبون موضوعات صحفية لصحف حزبية أخرى (فى صحيفتى الأمة ، الشعب).

و كانت أعلى نسبة لذلك أيضا بين محررى كل من "دار الهلال" ١٠,٥% من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة ، و "روز اليوسف" ١٠% منهم.

*٤ إعداد برامج للراديو و التلفزيون بنسبة ٧,٢% و ظهرت بنسب أكبر فى مؤسسة "دار التحرير" ١٣,١% من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة و يقومون بأعمال أخرى غير عملهم الأسمى فى صحفهم ، مجلة "اكتوبر" بنسبة ٩,١% من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة أيضا.

و لم يظهر فى عينة مجلة "الأذاعة و التلفزيون" من يقومون بهذا العمل - رغم إتصالهم الوثيق بهذا المجال ، و ربما يكون هذا مؤشرا طيبا حتى نتصف معالجاتهم الصحفية لما يقدم فى الراديو و التلفزيون بدرجة أعلى من الموضوعية .

و لابد لنا أن نتحفظ على هذه النتيجة نذرا لصغر حجم عينة محررى المجلة الذين طبق عليهم هذا البحث ، مما يقلل من احتمالية ظهور من يقومون بكتابة برامج للراديو و التلفزيون من محررى المجلة فى هذه العينة.

*٥ كتابة موضوعات صحفية لصحف أخرى لا تصدر عن نفس المؤسسة الصحفية التى يعمل بها المحرر و ذلك بنسبة ٦,٤%.

و اتضح ذلك بشكل أكبر بين محررى "دار التحرير" - الذين طبق عليهم البحث - بنسبة ٩,٨%.

*٦ كتابة أعمال أدبية (مثل دواوين شعر ، روايات طويلة ، قصص قصيرة ،) و ذلك بنسبة ٥,٣% و ظهرت بشكل أكبر بين محررى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٢٠% ممن طبق عليهم البحث ، و "دار الهلال" بنسبة ١٤% منهم .

*٧ كتابة أعمال فنية (سيناريوهات و معالجات تليفزيونية أو سينمائية و مسرحية لبعض أشكال الدراما) بنسبة ٤,٥%.

و ظهرت بنسبة كبيرة فى مجلة "اكتوبر" (١٨,٢%) من محررى المجلة الذين طبق عليهم البحث ، و فى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٧,٥% ممن يقومون بأعمال أخرى غير عملهم الأسمى بصحفهم . و لم يظهر من يقومون بكتابة أعمال فنية على الإطلاق بين عينة محررى وكالة أنباء الشرق الأوسط أو عينة الصحف الحزبية أو مجلة الأذاعة و التلفزيون.

٨ * تولى مهام تحريرية لصحف إقليمية بنسبة ٤,٧ ٪ ، وقد اتضح أن بعض الصحفيين يقومون بذلك بنسب مختلفة ، إذ بلغت نسبة ذلك بين بعض محررى الصحف الحزبية ١٧,٦ ٪ من محرريها الذين يقومون بأعمال أخرى غير عملهم الأسمى بصحفتهم ، "دار التحرير" بنسبة ٦,٥ ٪ ، "الأهرام" بنسبة ٥,٨ ٪ .

٩ * العمل كخبراء أو مستشارين لبعض الجهات بنسبة ٣,٨ ٪.

١٠ * التدريس فى بعض الجامعات بنسبة ٣,٤ ٪.

١١ * المشاركة فى التدريب فى بعض الدورات التدريبية بنسبة ٢,٦ ٪ .

١٢ * تولى مهام تحريرية لصحف تصدر عن اندية رياضية بنسبة ٢,٣ ٪.

١٣ * العمل فى جلب الاعلانات أو تحريرها بنسبة ١,٩ ٪.

١٤ * العمل فى مكاتب بعض وكالات الأنباء غير المصرية بنسبة ١,١ ٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٣١" ، ملاحق البحث).

و كشفت عملية تحليل نتائج البحث أن الدافع الأساسى لاتجاه بعض الصحفيين للجمع بين عملهم الأسمى و أعمال أخرى هو لأسباب اقتصادية تتعلق بالرغبة فى زيادة الدخل و ذلك بنسبة ٣٣,٦ ٪ ، ظهر ذلك واضحا فى مجلة الاذاعة و التليفزيون (٦٦,٧ ٪) و الصحف الحزبية (٥٣ ٪) و الأهرام و دار الهلال ٤٢,٨ ٪ لكل منهما).

و تلى ذلك السعى لاشباع هواية و موهبة عند الصحفى بنسبة ٢٤,٨ ٪ ثم الرغبة فى تحقيق مزيد من الشهرة و الانتشار بنسبة ١٥,٩ ٪ و كان هذا دافعا واضحا لمحررى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٣١,٥ ٪ و جاءت الأسباب السياسية المتعلقة بحرمان الصحفى من ممارسة حرية التعبير عن الراى فى صحيفته و كذلك الأسباب الادارية المتعلقة بإضطهاده من قبل رؤسائه بنسب محددة (٤,٣ ٪ ، ٤ ٪ على الترتيب) .

و لم تكن هذه الأسباب من بين ما ساقه محررو الصحف الحزبية أو مجلة أكتوبر و الاذاعة و التليفزيون .

و بلغت الأسباب السياسية أعلى نسب ظهورها فى مؤسسة "دار التحرير" ٥,٩ ٪ و الأسباب الادارية أعلاما فى مؤسسة "روز اليوسف" ٩,٢ ٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٣٢" ، ملاحق البحث).

المبحث الثاني

ضمانات ممارسة المهنة

كشف تحليل نتائج البحث عن المؤشرات التالية:

أولاً: أن نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٤,٧% يرون أنه ليست هناك ضمانات كافية تحمى الصحفيين المصريين من أى تعسف من قبل مؤسساتهم الصحفية ، فى حين رأى ٣٦,٦% منهم أنه توجد مثل هذه الضمانات.

و بلغ هذا الاتجاه أعلاها بين الصحفيين الذين يعملون بكل من مؤسسة "روز اليوسف" و الصحف الحزبية - الذين شملتهم عينة البحث - إذ بلغت نسبة الذين رأوا أنه ليست هناك ضمانات كافية بينهم ٧٨,٦% ، ٧٢% على الترتيب .

فى حين أن هذا الاتجاه بلغ أدنى درجاته بين صحفيي "اخبار اليوم" الذين طبق عليهم البحث ، إذ بلغت نسبة الذين رأوا أنه ليست هناك ضمانات كافية بينهم ٤٦% (بالتفصيل : جدول رقم "٣٣" ، ملاحق البحث).

وكانت أهم المبررات التى طرحها الذين رأوا وجود ضمانات كافية لحماية الصحفيين من أى

تعسف من جانب مؤسساتهم هى :

*١ وقوف نقابة الصحفيين بجانب أى صحفى يتعرض لمثل هذا التعسف (١٠ تكرارات).

*٢ وجود قانون يمنع مثل هذا التعسف (٣ تكرارات).

*٣ برر أحد الصحفيين (يعمل بمؤسسة الأهرام) ذلك بإنتمائه لمؤسسة صحفية محترمة.

أما أهم المبررات التى طرحت من جانب الذين رأوا عدم وجود مثل هذه الضمانات فكانت :

*١ عدم قيام نقابة الصحفيين بدورها الكامل فى حماية الصحفيين مما يؤدى إلى تحكم المؤسسات الصحفية فيهم (٨ تكرارات).

و طرح البعض فى هذا المجال أن النقابة تعمل على تسوية الخلافات التى تنشأ بين الصحفى ومؤسساته بالطرق الشخصية وليس بشكل قانونى.

*٢ السلطات المطلقة التى يتمتع بها رؤساء مجالس الإدارة و رؤساء التحرير (و أحياناً رؤساء الأقسام) (٧ تكرارات).

و ذكر البعض أن رئيس التحرير على سبيل المثال يملك وقف الصحفى على سبيل المثال يملك وقف الصحفى عن الانتاج و النشر.

*٣ عدم وجود ضمانات كافية فى قانون سلطة الصحافة تحمى الصحفيين (٤ تكرارات).

٤ * لأن كبرى المؤسسات الصحفية مملوكة للحكومة و الدولة (من خلال مجلس الشورى) الذى يقوم بتعيين رؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير (٤ تكرارات ايضا).

٥ * القصود فى قانون نقابة الصحفيين و عدم احترام المؤسسات الصحفية لقانون سلطة الصحافة و لانتهاج التنفيذية و امكانية استغلال قوانين العمل و لوائح المؤسسة بأسلوب خاطئ، (اربعة تكرارات).

٦ * لعدم تفهم طبيعة عمل الصحفى (تكراران).

٧ * غياب حرية الصحافة و ارتباط ذلك بحالة الطوارئ، و الاستبداد السياسى الذى يهدد اية ضمانات قانونية (تكراران).

٨ * عدم تمثيل الصحفيين بشكل كاف فى التنظيمات الصحفية بمؤسساتهم (تكراران).

٩ * تدخل المصالح الشخصية (تكراران).

١٠ * تكرار واحد لكل من:

- تعرض الصحفى للفصل فى أى وقت.

- الاختلافات فى الانتماء السياسى بين المحرر ورئيسه.

ثانياً: ظهر من البحث إن نسبة الصحفيين - الذين تعرضوا فى فترات مختلفة للنقل من عملهم لأعمال أخرى رغماً عنهم - ممن شملتهم عينة البحث قليلة نسبياً إذ لم تزد عن ١٢,٦%.

و يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير فى وكالة "أنباء الشرق الأوسط" لتصل الى ٣٧,٩% من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث من العاملين بالوكالة. (بالتفصيل : جدول رقم "٣٤" ، ملاحق البحث).
و كانت الأسباب الرئيسية لذلك فى حالات كثيرة هى أسباب مهنية بنسبة ٧٠,٨% و تمثلت فى:

* الاحتجاج على عدم نشر موضوعاته.

* خلاف مع رئيس التحرير أو الرئيس المباشر.

* الاتهام بالتقصير فى العمل (الغياب بدون إذن ، قلة الانتاج).

* الوقوع فى بعض الأخطاء المهنية.

* الخروج عن قواعد اللياقة فى الحديث.

* الاعتراض على الأوضاع السيئة داخل الصحيفة (محرر بالوفد).

* توجيه انتقادات لأساليب العمل داخل الصحيفة (محرر بالأهالى).

* لرغبة الصحفى فى التعيين و عدم إمكانية تعيينه فى موقعه قبل نقله لموقع آخر.

* بسبب نشاط الصحفى كعضو بمجلس إدارة المؤسسة.

أما الأسباب الشخصية (غير الموضوعية) فتمثلت ٢٠,٨٪ من أسباب النقل - لمن تعرضوا للنقل - و منها حقد المسؤولين بالصحيفة على الصحفي ، مزاج رئيس التحرير و الأهواء الشخصية للرؤساء المباشرين ، القيل و القال و تدبير المؤامرات .

أما النقل بسبب الخلاف فى الراى أو بقرارات سياسية فلم يمثل سوى ٨,٤٪ من الحالات التى تعرضت للنقل فقط .

و هذا مؤشر ذو دلالة يعكس أن إتجاه السلطة السياسية للتحكم بشكل مباشر فى آليات العمل الصحفى أخذ فى الهبوط بشكل واضح فى السنوات الأخيرة .

ثالثاً: ترى نسبة كبيرة (٤٤٪) من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث أن الصحفيين فى مصر لا يتمتعون بالحماية الكافية أثناء ممارستهم للمهنة ، و كانت أعلى نسبة من مؤيدى هذا الاتجاه من الصحفيين العاملين بمؤسسة "روز اليوسف" (٦٠,٧٪) و أدناها فى مجلة "الإذاعة و التلفزيون" (١٤,٤٪) .

و تبدر أهمية هذا المؤشر إذا وضعنا فى الاعتبار أن نسبة الذين رأوا أن الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية الكافية تماماً نسبة محدودة نسبياً لم تتجاوز ١٣,٦٪ فى حين رأى الآخرون أن الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية إلى حد ما (٣٦,٩٪) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٥" ، ملاحق البحث) .

و كانت أهم الأسباب التى أيدها الذين رأوا أن الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية الكافية (تماماً أو إلى حد ما) هى :

١* إن نقابة الصحفيين قوية و تساند الصحفيين فى أغلب الأحيان (٨ تكرارات) .

٢* إحترام المسؤولين للعمل الصحفى (٣ تكرارات) .

٣* الديمقراطية التى تنعم بها مصر الآن فى عهد الرئيس حسنى مبارك (تكراران) .

٤* تكرار واحد لكل منها :

- إن الوضع فى مصر الآن أفضل سياسياً .

- إن الحكومة تكفل حرية الصحافة و تحترم الراى الآخر .

- معظم رؤساء التحرير يرفضون بشدة المساس بمحرريهم .

- إستقرار المؤسسات الصحفية .

- وجود صحافة معارضة تتمتع بحرية نسبية تكشف أى عدوان على الحرية .

- أن فى مصر صحافة حرة .

أما الأسباب التى طرحها الذين رأوا أن الصحفيين فى مصر لا يتمتعون بالحماية الكافية فكانت (مرتبة حسب وجهة نظرهم) :

١* القصور فى فهم طبيعة عمل الصحافة و أهميتها و دورها فى المجتمع ، و عدم رعى المسؤولين و المصادر برسالة الصحافة و ضياع أثر بعضهم ، و وضع العراقيل أمام الصحفيين و عدم تسهيل مهمتهم و منعهم أحياناً من مقابلة بعض المصادر أو التصوير (٢٥ تكراراً) .

٢* تجاوزات بعض رجال الأمن أحياناً و عدم فهمهم لطبيعة العمل الصحفى و حساسيتهم أثناء تعاطيهم بعض الموضوعات خاصة بالنسبة لصحف المعارضة حيث يتعرض بعضهم للاحتجاز و الإهانة فى ألسام الشرطة و المطارات لمجرد الاشتباه (٢٠ تكراراً) .

و إن ذكر أحد المبحوثين أنه رغم ذلك يمكن بفيل من التعاطف و عدم اتخاذ مواقف بطولية وهمية تحقيق نتائج طيبة .

- ٣ * ضعف دور نقابة الصحفيين و عجزها عن أداء عملها (١٧ تكرارات).
- ٤ * الثغرات فى القوانين المنظمة للعمل الصحفى ، و عدم وجود قوانين واضحة تحدد علاقة الصحفى بمصادره (١٥ تكرارات).
- ٥ * استمرار قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية (٧ تكرارات).
- ٦ * سيطرة الدولة و تحكمها فى شئون الصحافة و هيمنتها على المؤسسات الصحفية القومية (سنة تكرارات).
- ٧ * حجب بعض المعلومات عن الصحفيين و التعلل بسريتها (٥ تكرارات).
- ٨ * السلطات المطلقة لرؤساء مجالس الإدارة و رؤساء التحرير (٥ تكرارات).
- ٩ * التجاوزات أحيانا من جانب السلطة ، و اعتقادها ان الصحفى يجب أن يكون مواليا لها أو أنه يسهل الضغط عليه (٥ تكرارات)
- ١٠ * تحول الصحافة إلى وظيفة و معاناتها من الضعف (٣ تكرارات)
- ١٢ * تكرار واحد لكل من:
- * إن الصحفى يعامل كإى مواطن عادى بلا أية حماية.
- * إن المسألة تخضع للظروف المحيطة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و مهنيا .
- * عدم الولاء للمهنة غالبا من جانب المسؤولين عن المؤسسات الصحفية .
- * ولاء الصحفى نفسه لمن عينه و ليس للرأى العام.
- * التفرقة فى المعاملة بين الصحفيين الحكوميين و صحفى الصحف الحزبية.

رابعا، إتضح من البحث أن نسبة كبيرة من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - (٤٦,٦٪ منهم) ترى أن امكانيات وصولهم إلى المعلومات و إطلاعهم عليها غير متوفرة و لا تتم بسهولة و رأت نسبة قليلة منهم إن هذه العملية متاحة تماما و تتم بسهولة (٧,١٪ فقط) فى حين رأى (٤٦,١٪ منهم) أن هذه الامكانيات متاحة إلى حد ما.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الامكانيات غير متاحة من وجهة نظر أغلبية الصحفيين الذين يعملون بمؤسسة "روز اليوسف" و الصحف الحزبية (٦٤,٣٪ ، ٦٤٪ على الترتيب).

و يلاحظ انخفاض نسبة الذين رأوا أن هذه الامكانيات غير متاحة إطلاقا بين الصحفيين العاملين فى مؤسسة "٣٥٪ ، ٣٧,٨٪ على الترتيب).

و يلاحظ أيضا أن هذه الامكانيات متاحة بشك اكبر و ايسر بالنسبة للصحفيين العاملين فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفا يومية مثل الأهرام (١٤,٤٪ منهم قالوا أن هذه الامكانيات متاحة تماما) و دار التحرير (١٣,٧٪ منهم قالوا ذلك أيضا) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٦" ، ملاحق البحث) خامسا، ترى الغالبية العظمى من الصحفيين (الذين شملتهم عينه البحث) أن الصحفى فى مصر يتمتع بحق فى الاحتفاظ بسر المهنة بنسبة ٧٩٪ ، و رأى (١٦,١٪ منهم عكس ذلك) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٧" ، ملاحق البحث)

و بناء على ما سبق يمكن القول إن الحق في الاحتفاظ بسر المهنة محترم في مصر ولا يتم انتهاكه الا في حالات قليلة.

سادسا: ترى نسبة كبيرة (٥٤%) من عينة البحث من الصحفيين ان الاجراءات الحائية لمساءلة الصحفي في مصر في حالة إتهامه بإرتكاب خطأ أو جريمة ما تحققه له ضمانات كافية (تماما أو إلى حد ما).

و يرى ٢٢,٨% منهم ان هذه الضمانات كافية تماما ، في حين يرى ٣٦,١% منهم انه لا توجد ضمانات كافية على الاطلاق.

و ترتفع نسبة الذين قالوا بأنه لا توجد ضمانات على الاطلاق في بعض المؤسسات الصحفية و هي على الترتيب : "دار الهلال" ٥٠% ، "روز اليوسف" ٤٢,٩% ، "الأهرام" ٤١,٥% ، وثالثة أبناء الشرق الأوسط ٤٠,٥% (بالتفصيل: جدول رقم "٣٨" ، ملاحق البحث)

و كانت اهم المعبررات التي أبدىها الذين رأوا وجود ضمانات كافية لمساءلة الصحفيين (مرتبة حسب وجهه نظرهم) هي:

١* مساندة نقابة الصحفيين الكاملة للصحفيين (عشرة تكرارات بنسبة ١٥,٥% من إجمالي الأسباب المطروحة).

٢* مساندة المؤسسات الصحفية و الصحف و بعض رؤساء التحرير للصحفيين الذين ينتمون إليها في هذه الحالات (٤ تكرارات) .

٣* التجارب أكدت في حالات كثيرة عدم مساءلة للصحفي الذي يعبر عن رأي حر (تكرارات).

٤* وجود بعض الجمعيات التي ترعى الحريات و حقوق الانسان و تتولى الدفاع عن الصحفيين (تكرار واحد).

٥* وجود مناخ عام في مصر افضل يوفر مثل هذه الضمانات (تكرار واحد).

٦* تفهم بعض الجهات الأمنية لدور الصحفي (تكرار واحد).

٧* وجود ضمانات تشريعية و قانونية كافية (تكرار واحد).

اما الذين يرون ان هذه الضمانات غير موجودة أو غير كافية اطلاقا فيعلمون ذلك بالاسباب التالية (مرتبة حسب وجهة نظرهم):

١* استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية و قانون الطوارئ (ثمانية تكرارات بنسبة ١٥,١% من إجمالي هذه الأسباب).

٢* قصور القوانين التي تنظم العمل الصحفي و تضاربها و تهديد بعضها لحرية الصحفي (١٥,١% أيضا).

٣* الضعف النسبي لدور نقابة الصحفيين ، و قصور قانونها و تخليها بسرعة عن الصحفي ، ضعف سلطتها في مواجهة رؤساء التحرير ، و حرص أعضاء مجلسها فدا على أصوات الناخبين (١٣,٢% من إجمالي الأسباب).

٤* لأن عملية مساءلة الصحفيين لا تخضع لمعايير أو ضوابط مهنية محددة (خمس تكرارات بنسبة ٩,٤%).

٥* تقديم الصحفيين الذين يدلون بآرائهم في سياسة الدولة لمحاكم عسكرية (٣ تكرارات).

٦* هيمنة الدولة على وسائل الاعلام و ملكيتها لمعظم الصحف و سيطرتها على نقابة الصحفيين (٣ تكرارات ايضا).

- *٧ لأن الصحفي يعامل في هذه الحالات مثل المجرمين و أرباب السوابق (٣ تكرارات).
- *٨ تعدد جهات محاسبة الصحفي على أخطائه و معاقبته من عدة جهات بدعوى الأمن القومى (تكرار).
- *٩ تكرار واحد لكل من الأسباب التالية :
- * استدعاء الصحفي لنيابة أمن الدولة للتحقيق معه .
- * ضعف الجماعة الصحفية .
- * سهولة فصل الصحفي عن طريق اللجنة الثلاثية .
- * لعدم تطبيق النصوص الواردة بقانون سلطة الصحافة التى تحقق ضمانات للصحفى .
- * تقلص الضمانات حين تكون الاتهامات متعلقة بأمور سياسية .
- * عدم وجود تشريع يؤكد حق الصحفي فى الاحتفاظ بسرية مصادره .
- * عدم وجود محكمة خاصة للصحفيين مهمتها مساءلتهم بدلا من النيابة و القضاء العاديين .
- * لأن عملية المساءلة تخضع لاهواء السلطة .
- * معاملة الصحفي كموظف فى مؤسسته ، و سرعة تخرجه المؤسسة أو الصحيفة عنه .
- * تراجع بعض المصادر عن تصريحاتهم و عدم مساندة بعض رؤساء التحرير للصحفيين .
- * سطوة بعض أجهزة الأمن و تدخلها .
- و يقدم الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بعض المقترحات التى يمكن فى رأيهم أن تحسن من الوضع السابق و هى (مرتبة حسب وجهة نظرهم) :
- * الدعم الكامل لنقابة الصحفيين لتصبح نقابة قوية ، و ذلك من خلال تعديل قانونها و عدم تدخل الدولة أو الأحزاب فى انتخاباتها و أن تصبح سلطتها ملزمة لرؤساء التحرير ، و حصور مندوب عنها أثناء أية مساءلة للصحفى فى جريدته (١٧ تكرارا بنسبة ١٣,٧٪).
- * إعادة النظر فى النصوص الخاصة بالصحافة فى الدستور و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و خاصة قانون سلطة الصحافة (١٧ تكرارا بنسبة ١٣,٧٪ أيضا).
- *٣ أن تصبح مساءلة الصحفي فى القضايا المهنية أمام نقابته ، و تكوين لجنة بالنقابة يحال إليها الصحفي للتحقق من الخطأ أو الجريمة التى ارتكبها ، و هى التى تحول الصحفي للجهات القانونية إذا رأت ذلك (١٣ تكرارا بنسبة ١٠,٥٪) .
- *٤ و قف العمل بقانون الطوارئ و غيره من القوانين التى يقال عنها (سيئة السمعة) (١١ تكرارا بنسبة ٨,٩٪).
- *٥ توفير حصانة كافية للصحفى مثله مثل أعضاء مجلس الشعب و القضاة و الدبلوماسيين على أن يطبق ميثاق الشرف الصحفي (٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٪).
- *٦ توفير مزيد من الضمانات و إطلاق حرية التعبير و إبداء الراى للصحفى استنادا على أمانته و انتمائه و قوميته ، و احترام الراى الآخر و السماح بتعدد الآراء و دعم الديمقراطية (٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٪ أيضا).
- *٧ إنشاء دوائر خاصة لمحاكمة الصحفيين (٦ تكرارات).
- و اقترح البعض أن تتضمن المحكمة ثلاثة أعضاء أحدهم صحفى تختاره الجمعية العمومية للنقابة لمدة عامين .
- *٨ تنفيذ توصيات المؤتمر العام للصحفيين الذى عقدته نقابة الصحفيين سنة ١٩٩٠ (٦ تكرارات أيضا).
- *٩ وقف محاكمة الصحفيين عسكريا (٦ تكرارات) .

- *١٠ إطلاق حرية إصدار الصحف دون قيد أو شرط وإعادة النظر في نمط ملكية الصحف و فصل هذه الملكية عن مجلس الشورى ، واقتراح البعض العودة إلى الملكية الخاصة للصحف (٥ تكرارات) .
- *١١ ضرورة استئذان نقابة الصحفيين قبل القبض على الصحفي و اخطارها قبل مساءلته (٥ تكرارات أيضا) .
- *١٢ توفير الحماية للصحفي أثناء تادية عمله و ضمان حريته في الحصول على المعلومات و توفير ضمانات قانونية فعالة في هذ المجال تحترم من كل الجهات (رؤساء التحرير ، مصادره ، الجهات الأمنية) (٤ تكرارات أيضا) .
- *١٣ إتاحة الفرصة أمام الصحفي للحصول على المعلومات الدقيقة ثم محاسبته إذا أخطأ (٣ تكرارات) .
- *١٤ إعادة صياغة اللوائح التأديبية للصحفيين (٣ تكرارات) .
- *١٥ ضرورة النظر إلى الصحفي على انه صاحب مهنة خطيرة و له دور كبير في مجتمعه ، و العمل على أن يقتنع المجتمع ككل بذلك (٣ تكرارات) .
- *١٦ اختيار القيادات الصحفية بالانتخاب أو الكفاءة و ليس تعيينهم بقرار جمهوري (تكراران) .
- *١٧ تكرار واحد لكل من المقترحات التالية:
- * إلغاء المجلس الأعلى للصحافة .
 - * إعادة ترتيب أوضاع الصحافة بحيث لا تظل الدولة مسئولة عن الصحف .
 - * عدم مساءلة الصحفي عن مصادر معلوماته .
 - * الاستقلال الكامل للصحافة .
 - * إصدار قانون يمنع أجهزة الأمن من تجنيد بعض الصحفيين .

الفصل السادس
حرية الصحفي
والصحافة المصرية

يتناول هذا الفصل حجم الحرية المتاحة للصحافة المصرية من وجهة نظر الصحفيين الذين طبق عليهم البحث و آرائهم فى النصوص الواردة فى الدستور المصرى الدائم لسنة ١٩٧١ و تعديلاته لعام ١٩٨٠ عن الصحافة و حريتها.

كما يعرض لآراء الصحفيين حول قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ و مدى الحرية التى يحققها للصحفيين و للصحافة فى مصر و مقترحاتهم حوله.

و يناقش الفصل كذلك الالتزامات القانونية للصحفيين الواردة فى قانون العقوبات المصرى و آراء الصحفيين بشأن ما إذا كانت تفرض قيودا عليهم أم لا .
و يتناول الفصل كذلك العوائق التى قد تحول بين الصحفيين و حرية الرجوع إلى مصادر الأخبار ، و مدى حرية التعبير عن الراى التى يتمتع بها الصحفيون فى مصر.

وقد كشفت نتائج البحث في هذا الاطار عمايلي :

اولا ، ترى النسبة الأكبر من افراد عينة البحث أن النصوص الخاصة بالصحافة الواردة في الدستور المصري الدائم لعام ١٩٧١ و تعديلاته عام ١٩٨٠ تعطى الصحافة حرية إلى حد ما و ذلك بنسبة ٤٠,٨ ٪.

و يرى ١٧ ٪ من المبحوثين إن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة إلى حد ما اما الذين رأوا أن هذه النصوص تعطى الصحافة حريتها كاملة فلم تتجاوز نسبتهم ٨,٤ ٪ ، و بلغت نسبة هؤلاء أعلاها بين صحفيي كل من "دار التحرير" و "دار الهلال" إذ رأى ١٢,٥ ٪ من المبحوثين في كل منهما أن هذه النصوص تعطى الصحافة المصرية حريتها كاملة ، في حين لم ير أيا من المبحوثين في الصحف الحزبية ذلك اطلاقا .

و رأى ٩,٤ ٪ من المبحوثين إن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة تماما و بلغت هذه النسبة أعلاها بين هذه النسبة أعلاها بين صحفيي مؤسسة "روز اليوسف" - الذين طبق عليهم البحث إذ رأى ١٧,٨ ٪ منهم ذلك .

ومن النتائج المثيرة للتساؤل و التي تحتاج لوقفه أن ٢,٩ ٪ من المبحوثين ذكروا صراحة أنهم لا يعرفون المواد الخاصة بالصحافة في الدستور.

في حين أن ٢١,٥ ٪ منهم امتنعوا عن الإجابة ، و من المتوقع أن تكون نسبة لا بأس بها من هؤلاء لم تجب على هذا السؤال لعدم معرفتها أيضا بمواد الدستور في هذا المجال و خجلت أن تذكر ذلك صراحة (بالتفصيل : جدول رقم "٣٩" ، ملاحق البحث).

ثانيا : أكدت نتائج البحث أن هناك إنتاجا عاما رافضا لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بصورته الراهنة - من جانب الصحفيين الذين طبق عليهم البحث - و أن تراوح هذا الاتجاه بين اتشدد الكامل حيث طالب ١٩,٩ ٪ من الصحفيين بإلغاء هذا القانون تماما ، و الاعتدال حيث طالب ٤٦,١ ٪ طالبوا بتعديلاب جوهرية على القانون ، ٥,٥ ٪ منهم طالبوا بإجراء تعديلات طفيفة عليه .

و يبدو بوضوح أن الاتجاه الخاص بالابقاء على القانون كما هو ضعيف للغاية إذ لم تتجاوز نسبة مؤيديه ٢,٤ ٪ من الذين طبق عليهم هذا البحث.

و ظهرت أعلى درجات المعارضة للقانون و الرفض الكامل له في الصحف الحزبية حيث طالب ٤٠ ٪ من عينة الصحفيين بها بإلغائه تماما ، و كانت أعلى درجات المطالبة بإجراء تعديلات جوهرية عليه في مجلة "روز اليوسف" (٥٣,٦ ٪ من عينة الصحفيين العاملين بها الذين طبق عليهم البحث).

و جدير بالذكر أيضا إن هناك نسبة ذات دلالة من بين افراد عينة البحث تبلغ ١١,٥ ٪ ذكروا صراحة أنهم لا يعرفون أى شئ عن هذا القانون و مواده .

كما إن هناك نسبة أخرى ليست قليلة ١٩,٣ ٪ إمتنع أصحابها عن الإجابة ، مما قد يحتمل معه إن بعضهم على الأقل لا يعرف شيئا عن مواد القانون ، و أن لم يقولوا بذلك صراحة (بالتفصيل : جدول رقم "٤٠" ، ملاحق البحث).

و من إستعراض الأسباب التى طرحها أولئك الذين طالبوا بالبقاء على قانون سلطة الصحافة كما هو أو إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه نستنتج أن هؤلاء غير راضين أيضا عن القانون و لكنهم يخشون التغيير و احتمالات الاتجاه لمزيد من التقييد إذ ذكر هؤلاء أن مبرراتهم لذلك هو إن الظروف السياسية - فى رأيهم - تسير من سىء إلى أسوأ و القانون - كما هو الآن - به الكثير من الحقوق و المكاسب للصحفيين و مشكلتها عدم التطبيق الفعلى .

و رأى آخرون إن هذا القانون يعد لبنة جيدة لحرية الصحافة ، و إن ما يحتاجه فقط هو إضافة نصوص تطلق حرية إصدار الصحف فى مصر .

أما الذين طالبوا بإلغاء هذا القانون تماما أو إجراء تعديلات جوهرية عليه فقد كانت مبرراتهم - مرتبة حسب وجهة نظرهم - هى :

١* إنه يمثل عائقا حقيقيا أمام حرية الرأى و الصحافة و يحجر على حرية الصحفى و به العديد من القيود على حرية الصحافة و يتنأى مع رسالتها (٢٤ تكرارا بنسبة ٢٧,٩%) .

٢* لأنه لايد من إعادة النظر فى ملكية الدولة للصحف و لابد من إطلاق حرية إصدار الصحف دون قيود و إعطاء الأفراد الحق فى إصدار الصحف (١٧ تكرارا بنسبة ١٩,٨%) .

٣* حتى يواكب التطورات التى حدثت فى المهنة و العمل الصحفى و فى الظروف السياسية فهذا القانون صدر فى ظل ظروف سياسية إجتماعية مختلفة (١٦ تكرارا بنسبة ١٨,٦%) .

٤* حتى تصبح الصحافة مستقلة تماما و غير مرتبطة بالحكومة و تتمتع بضمانات كافية لتحقيق حرية الصحافة و الصحفى و حمايته من التعسف و رفع الوصاية عن الصحافة و الصحفيين حيث أن سلطة الصحافة فى ظل هذا القانون سلطة صورية ، و لابد من إعادة صياغة العلاقة بين السلطة و المؤسسات الصحفية (١٣ تكرارا بنسبة ١٥,١%) .

٥* لأن هذا القانون تمت صياغته بعيدا عن الصحفيين ، و لم يشاركوا فى ذلك بل صاغه من ليس لهم علاقة بالصحافة ، رغم أنه من المفروض أن يضع الصحفيون و نقابتهم القانون المنظم لمهنتهم بأنفسهم (٣ تكرارات) .

٦* لتأكيد فصل الملكية عن الإدارة (٣ تكرارات) .

٧* لأن به العديد من المواد المعيبة (تكراران) .

٨* حتى يضع القانون الجديد حدا لاستمرار رؤساء مجالس الإدارة و رؤساء التحرير فى مناصبهم مددا طويلة قد تزيد عن عشر سنوات (تكراران) .

٩* تكرار واحد لكل من :

- إن هذا القانون سلب المؤسسات الصحفية سلطاتها لصالح مجالس رسمية لا تمارس اية وظائف سوى الرقابة .

- حتى يتضمن القانون الجديد نصا يحرم إشتغال الصحفى بالأعلانات .

- لتحرير العمل الصحفى من البيروقراطية .

- لأنه يدافع عن السلطة الحاكمة فى مواجهة الصحفى و لا يتيح للصحفيين التعبير عن هموم الشارع المصرى تجاه السلطة .

- لاعادة النظر فى طريقة عضوية مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية و زيادة عدد المنتخبين فى مقابيل المعينين .

- وضع بعض المواد للتخفيف من القيود المفروضة على الصحفي من رؤسائه .
- تحديد فترة محددة لرئاسة مجلس الإدارة و التحرير بحيث لا تظل أية قيادة أكثر من فترتين .
- تعديل نظم تكوين مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية .
- تنظيم علاقات عمل الصحفيين و كرامتهم و حماية ممثلى العاملين فى مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية .
- النص على إلزام الصحف بتطبيق حق الرد .
- ثالثا، ظهر من تحليل نتائج البحث أن ما يقرب من نصف أفراد عينة البحث ٤٨,٥ ٪ يرون أن النصوص الخاصة بالصحافة و جرائم النشر فى قانون العقوبات المصرى تفرض قيودا على الصحفيين منهم ٢٤,٧ ٪ يرون أنه يفرض قيودا إلى حد ما على الصحفيين و ٢٣,٨ ٪ يرون أن هذه القيود كاملة على الصحفيين . و يظهر هذا بشكل واضح فى عينة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية إذ يرى ٧٦ ٪ منهم ذلك (أنه يفرض قيودا سواء كاملة أو إلى حد ما) .
- و كذلك فى كل من عينة مؤسسة "روز اليوسف" و "مؤسسة دار الهلال" (٦٠,٧ ٪ ، ٦٠ ٪ على الترتيب) .
- و من الأمور الجديرة بالملاحظة أن نسبة ليست قليلة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣٢,٧ ٪ لا يعرفون أى شئ عن المواد الخاصة بالصحافة و جرائم النشر فى قانون العقوبات المصرى ، كما قالوا هم ذلك صراحة .
- و هذا يعنى أنهم قد يقعون فى بعض الأخطاء أثناء ممارستهم للمهنة التى تعد فى نظر القانون جرائم و هم يجهلون ذلك (بالتفصيل : جدول رقم "١" ، ملاحق البحث) .
- و كانت أهم القيود التى يفرضها قانون العقوبات المصرى على الصحفيين - من وجهة نظر الصحفيين الذين طبق عليهم البحث - هى :
- *١ الحد من حرية العمل الصحفى فى كشف الانحرافات و اعتبار الهجوم الموضوعى على نماذج فاسدة فى المجتمع قدنا أو سبا علنيا يعاقب عنه الصحفى ما لم يقدم المستندات و الأدلة التى تثبت إدانتهم ، و هى عملية غالبا ماتكون صعبة للغاية (١١ تكرارا بنسبة ٢٠ ٪ من مجموع القيود التى طرحها الصحفيون) .
- *٢ ما يتضمنه من قيود على النشر عن بعض القضايا أو الأشخاص ، و حظر النشر فى بعض القضايا المهمة و التعلل بالدواعى الأمنية مما يشكل قيودا على تبادل المعلومات و نشرها (١٠ تكرارات بنسبة ١٨,٢ ٪) .
- *٣ ما يتضمنه من قيود على حرية التعبير و تجريمه للرأى (٩ تكرارات بنسبة ١٦,٤ ٪) .
- *٤ النصوص الغامضة و المهمة و المطاطة المتعلقة بأمن الدولة و أسرارها من الأمن القومى و قيم المجتمع ، و كلها تعبيرات تحتل أكثر من تفسير أو تاويل مما يجعل فى الامكان استخدامها ضد أصحاب الرأى (٦ تكرارات بنسبة ١٠,٩ ٪) .
- *٥ عدم التفريق بين جرائم النشر و غيرها من الجرائم ، و ذكر أحد الصحفيين إن القانون لا يفرق بين جرائم النشر و جرائم النشل (٥ تكرارات بنسبة ٩,١ ٪)
- *٦ إنه يتضمن مساءلة الصحفى جنائيا فى أمور متعلقة بممارسته للمهنة فى حين أنه يجب أن يحاسب أمام نقابته (٣ تكرارات) .
- *٧ تكراران لكل من :
- محاكمة الصحفى عسكريا فى حالة إتهامه بإفشاء سر عسكري .
- عدم التفريق بين الصحفى و غيره .

- النص على المسؤولية التضامنية عن النشر بين رئيس التحرير و المحرر ، بما يشكل قيда على حرية النشر خاصة فيما يتعلق بالشخصيات العامة .
 - الكثير من المواد (حددها أحد الصحفيين) تقييد حرية النشر .
 - * ٨ تكرار واحد لكل من :
 - إنه لا يعطى الصحفي حصانة ضد تعسف بعض أجهزة الأمن فى بعض الأحيان .
 - القيود الخاصة بنظام إصدار الصحف .
 - ما يتضمنه حول إمكانية تعطيل الصحف .
 - إعطاء أى فرد الحق المطلق فى إقامة دعوى قضائية ضد أى صحفى ينتقده بحجة أن النقد تشهير وسب و قذف .
 - النصوص الخاصة بعدم نشر ما يمكن أن يؤثر على سير المحاكمات .
 - مثول الصحفى أمام المحاكم (عسكرية أو جنائية) عندما يكتب عن عضو هيئة قضائية حتى لو كان النشر صحيحا ومدعما بالمستندات .
 - إن بعض نصوصه تجيز معاقبة الصحفى أحيانا عن بعض ما ينشر حتى ولو كان صحيحا .
 - القيد المفروض على نشر الأسماء فى القضايا الماسة بالشرف أو الآداب .
- رابعا : ترى الأغلبية العظمى من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث (٨٢,٢٪) أن هناك عوائق أمام حرية الصحفى فى الرجوع لمصادر أخباره و إن كان ٤٣,٧٪ منهم ذكروا أنه توجد عوائق إلى حد ما .
- و يمكن القول - بشكل عام - أن الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية و فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفا غير يومية أكثر معاناة من مثل هذه العوائق بالمقارنة بزملائهم العاملين فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر عنها صحفا يومية .
- فعلى سبيل المثال ذكر ٣٩,٩٪ من أفراد عينة مؤسسة "الأهرام" وجود مثل هذه العوائق ، فى حين ذكر ٧١,٤٪ من أفراد عينة مؤسسة "روز اليوسف" ذلك ، و ذكر ٥٠٪ من أفراد عينة مجلة "أكتوبر" ذلك (بالتفصيل : جدول رقم "٤٢" ، ملاحق البحث) .
- و كانت هذه العوائق - مرتبة حسب وجهة نظر المبحوثين - هى :
- ١- إصدار بعض الجهات الحكومية تعليمات بمنع موظفيها من الإدلاء بأية بيانات أو معلومات للصحفيين (٢٣,٥٪ ذكروا ذلك) .
 - و يلاحظ أن هذا العائق كان واضحا فى إجابات كل المبحوثين فى مختلف المؤسسات الصحفية و إن كان أكثر وضوحا فى إجابات الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية (٢٩,٣٪ منهم) .
 - ٢- التعلل بسرية بعض هذه المعلومات (بنسبة ١٩,٢٪) .
 - ٣- التحجج بمتطلبات أمن الدولة و حماية السلام الاجتماعى (بنسبة ١٦,١٪) .
 - ٤- وجود قائمة من المحظورات و الممنوعات (بنسبة ١٣,٤٪) .
 - ٥- فرض أسماء محددة للتعامل معها كمصادر (بنسبة ١١,٢٪) .
 - ٦- وجود قوانين تعاقب على ذلك (بنسبة ٧,٢٪) .
- كما ذكر بعض المبحوثين أشكال أخرى من هذه العوائق منها :
- البيروقراطية

- لعدم توافر المعلومات نفسها و افتقادها إلى التبويب .
- عدم إحترام المجتمع لمهنة الصحفي ومهمته .
- أن مصر دولة نامية .
- (بالتفصيل : جدول رقم "٤٣" ، ملاحق البحث) .

خامسا : يرى أغلبية أفراد البحث من الصحفيين بنسبة ٥٥,٨% أنه توجد في مصر حرية تعبير عن الرأي إلى حد ما .

أما الذين يرون أنه توجد حرية كاملة للتعبير عن الرأي فكانت نسبتهم ٢٢,٨% من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث ، و ترتفع هذه النسبة بين عينة الصحفيين في كل من "دار الهلال" ، "دار التحرير" ٤٠% ، ٣٦,٢% على الترتيب .

و تهبط بين عينة الصحفيين في كل من "روز اليوسف" و الصحف الحزبية ٧,١% ، ٨% على الترتيب . و بالنسبة للذين رأوا أنه لا توجد حرية تعبير عن الرأي إطلاقا فلم تتجاوز نسبتهم ١٩,١% . و من إستعراض النتائج التفصيلية يتضح أنه لا أحد من عينة مجلة "أكتوبر" يرى أنه لا توجد حرية تعبير عن الرأي إطلاقا . (بالتفصيل : جدول رقم "٤٤" ، ملاحق البحث) .

- و كانت المبررات التي ساقها الذين قالوا بأن حرية التعبير عن الرأي متاحة في مصر هي :
- ١- إن هامش الحرية التي يعيشها مجتمعنا الآن يسمح بذلك (١١ تكرارا بنسبة ٦٨,٨%) .
- ٢- نظرا لتعدد الصحف و تنوعها و وجود صحافة المعارضة (تكراران) .
- ٣- إن الصحف المصرية أصبحت تتسع لكل الآراء (تكرار واحد) .
- ٤- لأن هذا يمثل نوعا من التنفيس .
- ٥- أن الحرية متاحة طالما أن المادة الصحفية المنشورة لا تمثل مشكلة ما .
- أما الأسباب التي طرحها الذين يرون أنه ليس هناك حرية تعبير عن الرأي في مصر أو أنها نسبية فكانت - مرتبة حسب وجهة نظرهم - :
- ١- وجود العديد من المحظورات و المحاذير و التعليمات ، و القيود الاجتماعية و السياسية ، و أن هناك مناطق محظورة التحدث عنها بصراحة (٦ تكرارات) .
- ٢- وجود قيود حكومية ، و مغالاة رؤساء التحرير و نوابهم في تطبيق هذه القيود لحماية أنفسهم (٦ تكرارات) .
- ٣- السلطات المطلقة لرؤساء التحرير و رؤساء الأقسام (٥ تكرارات) .
- ٤- لأن الصحف لا تسمح بنشر أي رأي لا يتفق مع سياستها التحريرية (٤ تكرارات) .
- ٥- لارتباط المساحة المسموح فيها بالتعبير عن الرأي بمزاج رئيس التحرير في الصحف القومية و بإتجاهات الحزب في الصحف الحزبية (٤ تكرارات) .
- ٦- لأننا نعيش هامشا ديمقراطيا ضيقا (٣ تكرارات) .
- ٧- لأن حرية الصحافة في مصر ما زالت رهن رغبة النظام الحاكم (٣ تكرارات) .
- ٨- لأن الدولة تملك الصحف و تفرض قيودا على إصدار صحف جديدة (تكراران) .
- ٩- لأن المسألة نسبية ، فالصحفيون في الصحف الحزبية مثلا يمكنهم توجيه النقد اللاذع للمسؤولين ، و هذا قد لا يتحقق للعاملين في الصحف القومية (تكراران) .

- ١٠- لوجود رأى واحد هو رأى الحكومة (تكراران).
- ١١- سيطرة الرقابة الذاتية على كبار الصحفيين (تكراران).
- ١٢- لالتزام الصحف الكامل بسياسة الدولة (تكراران).
- ١٣- تكرار واحد لكل من الأسباب التالية:
 - خشية بعض المصادر من الادلاء بالمعلومات الدقيقة .
 - أن عددا كبيرا من الصحفيين ليس لهم رأى اصلا .
 - للخوف من الممارسات الأمنية .
 - حظر النشر و التعلل بسرية المعلومات .
 - أن حق التعبير عن الرأى متاح فقط لكبار الصحفيين .
 - عدم الدقة فى اختيار القيادات الصحفية .
 - القيود التى تفرضها القوانين التى تنظم العمل الصحفى .

المقدمة

مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة

طرح الصحفيون المصريون (أفراد العينة) مجموعه من المقترحات لتحسين اوضاع الصحافة المصرية يمكن اجمالها على النحو التالي -

أولاً: مقترحات خاصة بالتشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و بلغت نسبتها ٣٧,١% من إجمالى المقترحات و تضمنت:

- ١- اطلاق حرية اصدار الصحف و تعديل الشكل القانونى لمليكيته و إقرار حق الأفراد فى إصدار الصحف (٤٧ تكراراً بنسبة ٣٩,٢% من إجمالى المقترحات الخاصة بالجانب التشريعى و القانونى).
- ٢- مزيداً من حرية الصحافة و الصحفيين (٢٧ تكراراً بنسبة ٢٢,٥%).
- ٣- تعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفي و على رأسها قانون سلطة الصحافة (٢٠ تكراراً بنسبة ١٦,٧%).
- ٤- توفير الحماية الكاملة للصحفيين و تمتعهم بالحصانة الحقيقية (١٢ تكراراً بنسبة ١٠%).
- ٥- إلغاء القوانين المقيدة للحريات (قانون الطوارئ ، قانون حماية القيم من العيب و غيرهم من القوانين الاستثنائية) (٥ تكرارات).
- ٦- إلغاء المجلس الأعلى للصحافة بوضعه الرامن و إعادة تشكيله و تحديد علاقته بالصحافة (٥ تكرارات).
- ٧- مزيداً من الديمقراطية (٤ تكرارات).

ثانياً: مقترحات خاصة بالأوضاع الاقتصادية و الادارية و بلغت نسبتها ٣٣,٣% من اجمالى المقترحات و تضمنت:

- ١- تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين و زيادة أجورهم و رفع مستوى معيشتهم ووضع لائحة تناسب متطلبات حياتهم و طبيعة عملهم و جعلهم يتفرغون للعمل فى صحيفة واحدة (٣٣ تكراراً بنسبة ٣٠,٦%).
- ٢- انتخاب رؤساء التحرير و رؤساء مجالس الادارة و ان تكون مجالس الادارة و التحرير منتخبة بالكامل (١٧ تكراراً بنسبة ١٥,٧%).
- ٣- تأكيد استقلالية المؤسسات الصحفية و تحريرها من الصبغة الحكومية الرسمية و استقلالها عن الحكومة مالياً و وضع هياكل تمويلية تكفل زيادة الدعم المالى للصحف (١١ تكراراً بنسبة ١٠,٢%).
- ٤- تحسين ظروف العمل بالاتصال المباشر بين المحررين و الرؤساء و إلغاء عقود العمل الفردى (عشرة تكرارات بنسبة ٩,٣%).
- ٥- إلغاء ملكية الدولة للصحف القومية و اسناد ملكيتها للعاملين بها (٥ تكرارات).
- ٦- أن يكون معيار الكفاءة أساس تقييم العمل الصحفي و ليس الأقدمية (٥ تكرارات).
- ٧- التغيير المستمر فى القيادات الصحفية و تحديد حد أقصى لتولى هذه القيادات لمناصبها (٥ تكرارات أيضاً).
- ٨- تكراران لكل من :
 - اسناد قيادة الصحافة لصحفيين حقيقيين يتم اختيارهم بشكل موضوعى .
 - وضع قواعد و ضوابط تعطى الحق للمظلوم و تحاسب المخطئ، أيا كانت وظيفته.
 - أن تصبح الصحافة قطاعاً خاصاً يتيح المنافسة و الانتقال من صحيفة لأخرى حسب امكانيات الصحفي المهنية الحقيقية .
 - تقليص السلطة المطلقة للقيادات الصحفية داخل المؤسسات .
 - بيع جزء كبير من الصحف الخاسرة .

- الابتعاد بالعمل الصحفي عن الوساطة و المعنوية و المجاملة و المنافع الشخصية .

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .

٩- تكرار واحد لكل من المقترحات التالية :

- الفصل بين مناصبى رئيس مجلس الادارة و رئيس التحرير .

- اعادة النظر فى سلطات الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية .

- تحرير الصحف من هيمنة الاعلان و انشاء صندوق قومى للاعلان .

- المساواة فى المعاملة بين الصحف القومية و الحزبية .

- دعم الصحف الحزبية و تزويدها بإمكانيات طباعية مستقلة .

- دعم الصحف ماديا و طباعيا .

- تحديد المالك الفعلى للمؤسسات الصحفية بشكل اكثر وضوحا .

- فصل ملكية الصحف عن اداراتها .

ثالثا : مقترحات خاصة بتطوير المهنة و بلغت نسبتها ٢٤,٤ ٪ من اجمالى المقترحات و تضمنت :-

١- دعم نقابة الصحفيين و تطويرها و تعديل قانونها ووضع اسس جديدة لعضويتها و رفع يد الحكومة عنها ، و اطلاق يدها فى متابعة احوال الصحفيين و تأكيد رقابتها عليهم لمنع اية تجاوزات قد تبدر منهم و اعطائها سلطة فعالة و ملزمة لضبط علاقات العمل (١٩ تكرارا بنسبة ٢٤,١ ٪) .

٢- كفالة حق الصحفي فى الحصول على المعلومات و تسهيل الحصول عليها و اتاحتها و توفير مراكز معلومات على اعلى مستوى (١٧ تكرارا بنسبة ٢١,٥ ٪) .

٣- وضع نظام للتدريب المهنى على اعلى مستوى للارتقاء بمستوى المهنة و الصحفيين عن طريق التدريب المستمر من خلال دورات تدريبية اقترح البعض ان تكون اجبارية ، و اقترح آخرون ان تكون تخصصية و تنظيم زيارات و ندوات فى الداخل و الخارج (١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٢ ٪) .

٤- صياغة ميثاق شرف صحفى يلتزم به جميع الصحفيين كدستور عمل يتم متابعته من خلال مجلس التحرير على اساس ان الصحافة رسالة و سلطة رقابية ممثلة للشعب (١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٢ ٪) .

٥- تدعيم كلية الاعلام و إعطاء خريجها الاولوية فى التعيين بالصحف خاصة المتميزين منهم (٤ تكرارات) .

٦- تبنى الصحفيين الموهوبين الذين تتوفر لهم ملكة الكتابة التى يصقلها العلم و الدراسة و تغيير نظام تعيين الصحفيين بحيث يشترط إجادتهم لاحدى اللغات الأجنبية و وضع معايير موضوعية و دقيقة للتعيين (٤ تكرارات) .

٧- إغلاق باب ممارسة المهنة امام الجهلاء و غير المؤهلين (تكراران) .

٨- تشجيع شباب الصحفيين و إفساح فرص العمل لهم (تكراران) .

٩- تكرار واحد لكل من المقترحات التالية :

- تحسين الجو النفسى للصحفيين .

- زيادة عدد المراسلين فى الخارج .

- الاهتمام بالصحفيين الذين لم يقيدوا بعد فى جداول النقابة .

- تلافى سلبات الصحافة المصرية من حيث عدم توخى الدقة و الموضوعية .

- نشر الحقائق كاملة .

- منع الصحفيين من العمل فى أكثر من صحيفة لان هذا يهدد الانتماء.
- إتاحة الفرصة للصحفيين للسفر للخارج لتغطية الأحداث الساخنة و عدم قصر ذلك على قلة .
- رابعا: مقترحات أخرى وردت بنسبة ٥,٢% و هى:
 - ١- تنفيذ توصيات مؤتمر الصحفيين الأخير و عقد مؤتمرات جديدة للحوار و طرح المشاكل (١٢ تكرارا).
 - ٢- إعادة صياغة كل شئ خاص بالصحافة المصرية .
 - ٣- توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية للصحفيين.
 - ٤- تطهير المهنة من الصحفيين المنافقين.
 - ٥- التعبير عن الشعب و ليس القادة .

محتويات الكتاب

الصفحة

.....	تقديم :
١ مقدمة :
.....	الباب الأول
.....	الفصل الأول : أوضاع الصحافة المصرية
١٢	المبحث الأول : التشريعات الصحفية فى مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢
٣٨	المبحث الثانى : نقابة الصحفيين المصريين
.....	الفصل الثانى : التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال
٥٠	المبحث الأول : التراث العربى
٦٥	المبحث الثانى : التراث الاجنبى
.....	الباب الثانى : نتائج البحث الميدانى
٩٧	الفصل الأول : صورة الصحافة لدى الصحفى المصرى
١٠٥	الفصل الثانى : ظروف العمل الصحفى فى مصر
١١٣	الفصل الثالث : الصحفيون المصريون وعلاقات العمل
١٣٤	الفصل الرابع : تأهيل الصحفيين وتدريبهم
١٤٥	الفصل الخامس : حقوق الصحفيين وضمانات ممارسة المهنة
١٥٦	الفصل السادس : حرية الصحفى والصحافة المصرية
١٦٣	الخاتمة : مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة

 Bibliotheca Alexandrina



0328266